مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م. جامعة الكويت

كويت جديدة ونهج جديد؟

تحرير:
يعقوب يوسف الكندري
محمد بدري عيد

تنظيم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
بالتعاون مع كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت
(١٢ ـ ١٤ يونيو ٢٠٢٣م)

سلسلة محاضرات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

العدد (٨)

الكويت ـ ٢٠٢٤م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م. جامعة الكويت

كويت جديدة ونهج جديد؟

تحرير:
يعقوب يوسف الكندري محمد بدري عيد

تنظيم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
بالتعاون مع كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت
(١٢- ١٤ يونيو ٢٠٢٣م)

سلسلة محاضرات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

العدد ٨

الكويت ٢٠٢٤م

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. عثمان حمود الخضر
القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. يعقوب يوسف الكندري
القائم بأعمال مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. عبدالله عقله الهاشم
قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية ـ جامعة الكويت

أ. د. غانم حمد النجار
قسم العلوم السياسية
كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

د. بدر عثمان مال الله
المدير العام للمعهد العربي للتخطيط السابق
دولة الكويت

سعادة السفير / سميح عيسى جوهر حيات
مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

سعادة السفير / عبد العزيز الشارخ
المدير العام السابق لمعهد سعود الناصر الدبلوماسي الكويتي ـ دولة الكويت

د. ناصر جاسم الصانع
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
دولة الكويت

نبذة عن المركز

أسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤ بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة، والملتقيات البحثية، والحلقات النقاشية التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء والمختصين، بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية. وتهدف هذه السلسلة إلى إثراء الساحة البحثية والفكرية وتزويد القارئ المهتم بالتحليلات العلمية.

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)
الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني **Gulf_center@yahoo.com**

الموقع الإلكتروني **www.cgaps.ku.edu.kw**

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٤م

تنويه

ينوه مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت إلى أن الملتقى العلمي الذي عقده بالتعاون مع كلية العلوم الاجتماعية تحت عنوان: «**كويت جديدة ونهج جديد؟**»، قد أقيم في شهر يونيو من العام ٢٠٢٣م، حيث كانت قضاياه وأفكاره مستمدة من التطورات السائدة في تلك الفترة.

إدارة المركز

تمهيد:

نظّم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بالتعاون مع كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، وتحت رعاية الأستاذ الدكتور مدير الجامعة بالإنابة، ملتقى علمياً تحت عنوان: (كويت جديدة ونهج جديد)، خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ يونيو ٢٠٢٣م، وذلك في الحرم الجامعي في الشويخ، ومبنى المركز في مدينة صباح السالم الجامعية.

وقد تضمَّن الملتقى عقد أربع جلسات علمية على مدار يومين، وحلقتين نقاشيتين مغلقتين، فضلاً عن إجراء دراسة استطلاعية على عينة من أفراد المجتمع الكويتي تجاه عدد من القضايا ذات الصلة بالملتقى العلمي.

وركَّزت الجلسات العلمية على قضايا جوهرية تتصل بـ: الخروج من المأزق السياسي في المرحلة القادمة، والتحديات والعوائق الدستورية والحلول، إضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية للأزمات والمشكلات الديمقراطية، وتحديات الفساد ومواجهتها في المرحلة المقبلة.

وشارك في هذه الجلسات الأربع كل من:

- أ. د. محمد غانم الرميحي، أستاذ الاجتماع السياسي، جامعة الكويت.
- أ. د. غانم حمد النجار، أستاذ العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية.
- د. محمد حسين الفيلي، أستاذ القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الكويت.
- د. محمد عبد الوهاب الفهد، أستاذ القانون الدستوري، كلية القانون الكويتية العالمية.
- أ. د. علي أحمد الطراح، أستاذ علم الاجتماع، وعميد كلية العلوم الاجتماعية الأسبق.
- أ. د. علي زيد الزعبي، أستاذ الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت.
- أ. د. طارق عبد المحسن الدويسان، أستاذ الهندسة الصناعية والنظم الإدارية.
- أ. سلمى حمد العيسى، باحثة في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد.

وترأس هذه الجلسات على الترتيب كل من:

- أ. د. حسين أحمد الأنصاري، أستاذ المعلومات، ومدير جامعة الكويت الأسبق.
- أ. د. عبد الرحمن عبد الواحد الرضوان، القائم بأعمال عميد كلية الحقوق، جامعة الكويت.
- د. عبد المحسن مدعج المدعج، القائم بأعمال عميد كلية الآداب، جامعة الكويت.
- أ. د. عادل عبد الله الوقيان، القائم بأعمال عميد كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

أما الحلقتان النقاشيتان المغلقتان، فقد جاءتا للإجابة عن تساؤل عام وتحت عنوان: «ماذا نريد للمرحلة القادمة: حلول علمية وواقعية وتوصيات»، وتضمن ذلك:

– حلقة نقاشية علمية فكرية شارك فيها نخبة من الباحثين والخبراء والمعنيين بالشؤون المحلية، حيث عقدت في قاعة النوير في مبنى كلية العلوم الاجتماعية في الحرم الجامعي في الشويخ، وشارك فيها نخبة من الأكاديميين والمهتمين، من أبرزهم:

- أ. سامي النصف.
- أ. د. كافية رمضان.
- م. جاسم قبازرد.
- أ. كوثر الجوعان.
- م. مصطفى غلوم.

وقد أدار الجلسة د. إبراهيم ناجي الهدبان، القائم بأعمال العميد المساعد لكلية العلوم الاجتماعية، والقائم بأعمال رئيس قسم العلوم السياسية.

– حلقة نقاشية شارك فيها ممثلون لأبرز القوى السياسية في الكويت، وقد عقدت في قاعة اجتماعات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في مبنى الجوهرة، في مدينة صباح السالم الجامعية في الشدادية.

وقد شارك في هذه الحلقة النقاشية كل من:

- أ. أحمد باقر، التجمع السلفي.
- د. محمد حسين الدلال، الحركة الدستورية.
- أ. بندر الخيران، المنبر الديمقراطي.
- د. حمد الأنصاري، الحركة التقدمية.
- أ. بشار الصايغ، التحالف الوطني الديمقراطي.
- أ. مبارك النجادة، التآلف الإسلامي الوطني.
- أ. نبيل مسقطي، تجمع الميثاق الوطني.
- أ. محمد الذايدي، حركة العمل الشعبي.
- أ. مهدي ملا علي، التحالف الإسلامي.

بالإضافة إلى مجموعة من الأكاديميين والمهتمين، وقد أدار الجلسة الإعلامي أ. وليد جاسم الجاسم، رئيس تحرير جريدة الراي.

وقد خلص الملتقى العلمي إلى مجموعة من التوصيات العلمية والواقعية التي من شأنها الإسهام في تجاوز "المأزق السياسي" الراهن، عبر نهج جديد يستهدف بلوغ مستقبل أفضل لكويت جديدة.

وتوازياً مع فعاليات هذا الملتقى العلمي، أجرى مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية دراسة استطلاعية على عينة من المواطنين والمواطنات في شأن تقييمهم للواقع المعاش ورؤاهم تجاه الوضع المأمول مستقبلاً، حيث تم نشر نتائج هذه الدراسة في حينه على الموقع الإلكتروني للمركز.

إدارة المركز

فهرس المحتويات		رقم الصفحة
أولاً ـ الجلسات العلمية		٣١
اليوم الأول الاثنين ١٢ يونيو ٢٠٢٣		
كلمة راعي الملتقى أ.د. **عثمان حمود الخضر** نيابة عن مدير جامعة الكويت بالإنابة		٢٤
كلمة القائم بأعمال مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية أ.د. **يعقوب يوسف الكندري**		٢٧
الجلسة الأولى		٣١
رئيس الجلسة **أ. د. حسين أحمد الأنصاري** أستاذ دراسة المعلومات ومدير جامعة الكويت السابق		٣٣
الموضوع	**المتحدثون**	
الخروج من المأزق السياسي في المرحلة القادمة	**أ. د. محمد غانم الرميحي** أستاذ الاجتماع السياسي ـ جامعة الكويت	٣٦
	أ. د. غانم حمد النجار أستاذ العلاقات الدولية ـ قسم العلوم السياسية كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت	٤٢
الجلسة الثانية		٦١
رئيس الجلسة **أ. د. عبدالرحمن عبدالواحد الرضوان** القائم بأعمال عميد كلية الحقوق ـ جامعة الكويت		٦٣
الموضوع	**المتحدثون**	
التحديات والعوائق الدستورية والحلول	**د. محمد حسين الفيلي** أستاذ القانون ـ قسم القانون العام ـ كلية الحقوق ـ جامعة الكويت	٦٤
	د. محمد عبدالوهاب الفهد أستاذ القانون الدستوري كلية القانون الكويتية العالمية	٧٦

<table>
<tr><th colspan="3">اليوم الثاني: الثلاثاء ١٣ يونيو ٢٠٢٢</th></tr>
<tr><td colspan="2">الجلسة الثالثة</td><td>٨٩</td></tr>
<tr><td colspan="2">رئيس الجلسة
د. عبدالمحسن مدعج المدعج
القائم بأعمال عميد كلية الآداب ـ جامعة الكويت</td><td>٩١</td></tr>
<tr><td>الموضوع</td><td colspan="2">المتحدثون</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الأبعاد الاجتماعية والثقافية للأزمات والمشكلات الديمقراطية</td><td>أ. د. علي أحمد الطراح
أستاذ علم الاجتماع
وعميد كلية العلوم الاجتماعية الأسبق.</td><td>٩٣</td></tr>
<tr><td>أ. د. علي زيد الزعبي
أستاذ الأنثروبولوجيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت.</td><td>٩٧</td></tr>
<tr><td colspan="2">الجلسة الرابعة</td><td>١٠٧</td></tr>
<tr><td colspan="2">رئيس الجلسة
أ. د. عادل عبدالله الوقيان
القائم بأعمال عميد كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الكويت</td><td>١٠٩</td></tr>
<tr><td>الموضوع</td><td colspan="2">المتحدثون</td></tr>
<tr><td rowspan="2">تحديات الفساد ومواجهتها في المرحلة المقبلة</td><td>أ. د. طارق عبدالمحسن الدويسان
أستاذ الهندسة الصناعية والنظم الإدارية.</td><td>١١١</td></tr>
<tr><td>أ. سلمى حمد العيسى
باحثة في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد</td><td>١١٥</td></tr>
</table>

ثانياً ـ الحلقات النقاشية المغلقة	١٤١
الثلاثاء ١٣ يونيو ٢٠٢٣	
الحلقة النقاشية الأولى:	
ماذا نريد من المرحلة القادمة: حلول عملية وواقعية وتوصيات	١٤١
رئيس الجلسة **د. إبراهيم ناجي الهدبان** القائم بأعمال العميد المساعد للشؤون الاكاديمية ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت	١٤٣
المشاركون	
أ. د. كافية رمضان **أ. سامي النصف** **أ. كوثر الجوعان** **م. جاسم قبازرد** **م. مصطفى غلوم**	١٤٥

الأربعاء ١٤ يونيو ٢٠٢٣	
الحلقة النقاشية الثانية:	١٧٣
رئيس الجلسة **أ. وليد جاسم الجاسم** رئيس تحرير جريدة الرأي	١٧٥
المشاركون	
د. محمد الدلال **أ. بندر الخيران** **أ. نبيل مسقطي** **أ. عبدالحسين السلطان** **أ. محمد الذايدي** **أ. أحمد باقر** **د. حمد الأنصاري** **أ. مبارك النجادة** **أ. بشار الصايغ** **أ. مهدي ملا علي**	١٧٨
ثالثاً ـ المناقشات و التوصيات	٢١٩
رابعاً ـ التوصيات العامة للملتقى العلمي	٢٤١
خامساً ـ (الدراسة الاستطلاعية)	٢٥٣
سادساً ـ ملحق صور الملتقى العلمي	٢٧٣

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الكلمات الافتتاحية للملتقى العلمي

تقديم

كلمة مدير الجامعة بالإنابة ألقاها

أ.د. عثمان حمود الخضر

القائم بأعمال نائب مدير الجامعة للأبحاث

كلمة أ.د. يعقوب يوسف الكندري

القائم بأعمال مدير مركز

دراسات الخليج والجزيرة العربية

الافتتاح

تقديم أ.د. يعقوب يوسف الكندري

القائم بأعمال مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

ـ الأخ الفاضل أ.د. عثمان حمود الخضر، القائم بأعمال نائب مدير الجامعة للأبحاث، ممثّل مدير جامعة الكويت بالإنابة.

ـ الأخت الفاضلة أ.د. مها مشاري السجاري، القائم بأعمال عميد كلية العلوم الاجتماعية ونائب مدير الجامعة للشؤون العلمية.

ـ الإخوة الأفاضل.. أعضاء مجلس إدارة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

ـ الأخوات والإخوة الأساتذة الأفاضل.

ـ حضورنا الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يرحّب مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بالتعاون مع كليّة العلوم الاجتماعية، بالحضور الكريم في هذا الملتقى العلمي، الذي يتناول إحدى أبرز القضايا الراهنة على الساحة الكويتية، والتي تحتاج إلى مناقشة للخروج بتوصيات ومقترحات للمرحلة القادمة، سائلين الله تعالى التوفيق للجميع.

بداية وقبل البدء بجلسات هذا الملتقى؛ لا بدّ من كلمة يقدّمها أ.د. مدير الجامعة بالإنابة، يلقيها بالنيابة عنه أ.د. عثمان حمود الخضر، القائم بأعمال نائب مدير الجامعة للأبحاث.. فليتفضّل مشكوراً.

كلمة الأستاذ الدكتور عثمان حمود الخضر

القائم بأعمال نائب مدير الجامعة للأبحاث

ـ الأخت الفاضلة أ.د. مها مشاري السجاري، القائم بأعمال عميد كليّة العلوم الاجتماعية ونائب مدير الجامعة للشؤون العلمية.

ـ الأخ الفاضل أ. د. يعقوب يوسف الكندري، القائم بأعمال مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

ـ الإخوة الأفاضل أعضاء مجلس إدارة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

ـ الأخوات والإخوة الأساتذة الأفاضل.

ـ حضورنا الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرّني في البداية أن أنقل إليكم تحيّات الأستاذ الدكتور/ فهد الدبيس الرشيدي مدير الجامعة بالإنابة لهذا الجمع الكريم، وأنقل كذلك تقديره لإقامة مثل هذا الملتقى، وفي هذا الوقت تحديداً، ولا سيّما أنّنا على أعتاب مرحلة جديدة في حياتنا السياسية، والتي بلا شكّ سيكون لها تأثيرات وتداعيات في مجرى الحياة الاجتماعية.

وأبارك لكم اختيار شعار هذا الملتقى العلمي، الذي نسعى من خلاله جميعاً إلى الوصول إلى كويت جديدة، ونهج جديد يتجاوز سلبيّات الماضي، ويبعد عن بلدنا الحبيب التداعيات والتجاذبات السياسيّة التي أدخلت المجتمع في حالة من عدم الاستقرار.

ولا يسعني إلّا أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى كل من مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، وكلية العلوم الاجتماعية، لتعاونهما في إقامة هذا الملتقى، الذي نطمح في أن يخرج بتوصيات ومقترحات علمية وعملية مناسبة، حتى يتسنّى تبنّيها ورفعها إلى صاحب القرار.

فمن دون شكّ أنّ ما سنخرج به في هذه الجلسات الفكرية والعلمية سوف يؤخذ بعين الاعتبار ويتمّ الاعتماد عليه، ورفعه إلى متّخذي القرار، انطلاقاً من رؤية جامعة الكويت ورسالتها.. جامعة الكويت هذا الصرح العلمي المميّز الذي يسعى دائماً إلى إبراز القضايا الاجتماعية العامّة من خلال نخبة مميّزة تحتضنها الجامعة في هذا الملتقى، فندوات هذا الملتقى وحلقتاه النقاشيّتان ستخرجان بكلّ تأكيد ببعض التصوّرات والرؤى التي ستصبّ في النهاية في مصلحة الكويت ونهجها الجديد كما حمله شعار هذا الملتقى، بما ينسجم مع رؤية الكويت ٢٠٣٠م وخطّتها التنموية.

نحن نؤمن في هذه المؤسّسة العلمية.. جامعة الكويت، بأنّه لا تنمية دون فكر، ولا تقدّم دون مشاركة المختصّين والمهتمّين والنشطاء في صنع القرار، ولا تطوّر دون أن يكون لهذا الصرح العلمي مع المؤسّسات التعليمية الأخرى دور فاعل في بناء المجتمع، فالتنمية هي فكر ورأي ومشاركة في صنع القرار، ولذلك جاء هذا الملتقى العلمي ليجسّد أحد أبعاد وزوايا هذه الرؤى وهذا الفكر محدّداً الشأن السياسي والتداعيات الخاصة بالشأن الاجتماعي المرتبط بالأوضاع السياسية ليكون محوراً وموضوعاً له.

حضورنا الكريم،،

لا يسعني في النهاية إلّا أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى العاملين في كل من مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، وكليّة العلوم الاجتماعية، كما أتقدّم بالشكر إلى المشاركين الكرام بأوراق العمل في هذا الملتقى العلمي، الذين تكبّدوا عناء

حمل المسؤولية التثقيفية، وإبداء الرأي السديد، في سبيل الوصول إلى توصيات ومقترحات ستتبنّاها الجامعة بحول الله تعالى وقوته.

وكذلك الشكر موصول للحضور الكريم والأساتذة الأفاضل على تكرّمهم ومشاركتهم في هذا التجمّع العلمي، وندعو المولى عزّ وجلّ أن يوفّق الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الاستاذ الدكتور / يعقوب يوسف الكندري
القائم بأعمال مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

انطلاقاً من رسالة جامعة الكويت ورؤيتها ودورها العلمي والتوعوي والإرشادي، وترجمة لأهداف مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، وفي ضوء ما فرضته الأحداث التي مرّت على الكويت خلال السنوات الماضية من وضع غير مستقرّ في الشأن السياسي الذي أثّر بشكل كبير ومباشر في مناحي الحياة الاجتماعية العامّة؛ يَسرُّ مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية أن ينظّم هذه الفعالية العلمية تحت رعاية الأستاذ الدكتور/ فهد الدبيس الرشيدي مدير الجامعة بالإنابة، وإدراكاً من المركز لأهمية الخروج من التجاذبات الحالية، جاء هذا الملتقى ليحدّد الملامح المأمولة للمرحلة المقبلة.

ويناقش هذا الملتقى العلمي الأبعاد والقضايا التي تخصّ المشهد السياسي الراهن، وبحث آليات الخروج من المأزق السياسي في المرحلة القادمة، والتأكيد على دستور الدولة وضرورة الاحتكام إليه، وعلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية للأزمات والمشكلات الديمقراطية، والقضايا التي أوصلتنا إلى هذه الإشكاليات، وأهمها: قضية الفساد، الذي يعتبر التحدّي الأوّل الذي تجب مواجهته في المرحلة المقبلة.

لقد جاء هذا الملتقى العلمي للإجابة عن سؤال رئيس يتمثّل في: هل نحن نتّجه فعلاً إلى كويت جديدة ونهج جديد؟، لنحدّد من خلال الإجابة عن هذا التساؤل ملامح المرحلة القادمة، ونسعى وفقاً لذلك إلى الخروج بمجموعة من التوصيات

والحلول العلمية والواقعية من خلال الندوات الأربع والحلقتين النقاشيتين على مدار الأيام الثلاثة لهذا الملتقى، وأيضاً من خلال إبراز نتائج دراسة استطلاعية قام بها المركز على عيّنة من نحو ١٤٠٠ مستجيب ومستجيبة؛ للوقوف على أبعاد المشكلة بشكل حقيقي، والتي نشرت نتائجها الأوّلية على موقع مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بالتزامن مع انطلاق هذا الملتقى العلمي المميز.

وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أنّ أفراد المجتمع يشعرون بأنّنا نعيش فعلاً أزمة ومشكلة سياسيّة أثّرت في الجوانب الاجتماعيّة العامّة للمجتمع، إذ يرى نحو نصف أفراد العيّنة أنّ المرحلة القادمة لن تؤدّي إلى عملية استقرار سياسي، وهو شعور صريح بالإحباط، مع نسبة مشابهة تتوقّع حلّ مجلس الأمة، ومع نتيجة تشير إلى أنّ أكثر من ثلثي أفراد العيّنة يلومون السياسيين ويعارضون الصوت العالي الذي أصبح شائعاً، ويشعرون بأنّ هذا الصوت العالي يصدر عن العاطفة أكثر من المنطق.

وأظهرت الدراسة الاستطلاعية تجاوز المفردات السياسية المستوى المقبول، أضف إلى ذلك أنّ الكثير من المشروعات التنموية التي تعطّلت شعر بها المواطن، وألقى باللوم على كلّ من الحكومة والمجلس على حدّ سواء، وذلك ما كشفته بكلّ وضوح اتجاهات أفراد العيّنة في الدراسة المُشار إليها من خلال العيّنة المبحوثة.

وعلى الرّغم من ذلك كلّه، فإن هناك ما يدعو إلى التفاؤل بالمرحلة المقبلة، وثمّة بوادر إصلاح جليّة إن شاء الله تعالى، بدت ملامحها تظهر للجميع، وهو الأمر الذي جعل من هذا الملتقى يحمل شعار: "كويت جديدة ونهج جديد".

وأخيراً، لا يسعني إلّا أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الحضور الكريم، وعلى رأسهم المشاركون في هذا الملتقى من الباحثين المختصّين وممثلي القوى السياسية، كما أتقدّم بالشكر إلى الزملاء في كلية العلوم الاجتماعية وعلى رأسهم الزميلة الفاضلة الأستاذة الدكتورة/ مها السجاري لتعاونهم المثمر مع المركز.

وكذلك الشكر الجزيل موصول إلى العاملين في الخفاء لإنجاح هذا النشاط سواء العاملين في مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، أو العاملين في كلية العلوم الاجتماعية، فللجميع الشكر والتقدير.

ويسرّنا أن ندعوكم الآن إلى الجلسة الأولى من هذا الملتقى، وندعو فيها رئيس الجلسة الأستاذ الدكتور/ حسين أحمد الأنصاري، والمحاضرَين: الأستاذ الدكتور/ محمد غانم الرميحي، والأستاذ الدكتور/ غانم حمد النجار لاعتلاء المنصة، مع التنبيه إلى أنّ هناك عرض منقول بشكل مباشر على منصة "اليوتيوب" لمشاهدة جلسات الملتقى كافّة، بالإضافة إلى أنّه سوف يتمّ تسجيل جميع فعاليات الملتقى لإخراجها في إصدار خاص من قِبل المركز، وستُعرض مرئية ومكتوبة على موقع المركز، مع القيام بكتابة توصيات تُرفع بأسماء جميع المشاركين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أولاً- الجلسات العلمية

الجلسة الأولى

الخروج من المأزق السياسي في المرحلة المقبلة

أ.د. محمد غانم الرميحي
أ.د. غانم حمد النجار

رئيس الجلسة: أ.د. حسين أحمد الأنصاري، أستاذ المعلومات ومدير جامعة الكويت السابق

الجلسة الأولى ـ تحت عنوان:

«الخروج من المأزق السياسي في المرحلة القادمة»

كلمة رئيس الجلسة

أ.د. حسين أحمد الأنصاري
أستاذ المعلومات ومدير جامعة الكويت السابق

أتوجّه بالتحية لجميع الحضور والشكر للفاضل الأستاذ الدكتور عثمان حمود الخضر، ممثل الأستاذ الدكتور مدير الجامعة، والأخت الفاضلة الأستاذة الدكتورة مها السجاري، القائم بأعمال عميد كلية العلوم الاجتماعية، والقائم بأعمال نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية، والزميل الفاضل الأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.

الزملاء والزميلات الأعزاء أعضاء هيئة التدريس وضيوفنا الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسعد الله صباحكم.

يسعدني أن أرحّب بكم جميعاً في هذه الجلسة الأولى للملتقى العلمي الذي يُقام تحت عنوان: "كويت جديدة ـ ونهج جديد"، والجلسة الأولى عنوانها: "الخروج من المأزق السياسي في المرحلة القادمة"، وبهذه المناسبة أتوجّه بالشكر إلى جميع العاملين في مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية وكلية العلوم الاجتماعية، وعلى رأسهم

زميلنا الأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري، والزميلة الأستاذة الدكتورة مها السجاري؛ لاختيارهم موضوع الندوة ومحاورها الرئيسة، وكذلك اختيار توقيتها الذي يأتي بعد انتخابات مجلس الأمة، وكذلك ونحن مقبلون على تشكيل حكومة جديدة، فنحن اليوم في أمسِّ الحاجة إلى نهج جديد؛ نتجاوز فيه سلبيات الماضي، ونبتعد عن الصراعات والتجاذبات السياسية التي أدخلت المجتمع في حالة من عدم الاستقرار، ونأمل أن تكون المرحلة القادمة مرحلة عمل وإصلاح وتنمية، وأن تكون هناك أولويات للعمل وإرادة حقيقية للتغيير، ونهوض البلد ونقل الكويت إلى وضع أفضل إن شاء الله.

المتحدثون في هذه الجلسة هما: الزميل الفاضل الأستاذ الدكتور محمد غانم الرميحي، والأستاذ الدكتور غانم حمد النجار، وهما غنيان عن التعريف، ونظراً لوجود بعض الضيوف وبعض الطلبة ضمن الحضور؛ سوف ألقي الضوء ـ وباختصار ـ على السيرة الذاتية لكليهما على النحو التالي:

الأستاذ الدكتور محمد غانم الرميحي، غني عن التعريف، فهو أستاذ الاجتماع السياسي بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، وله مجموعة كبيرة من الكتب تزيد على عشرين كتاباً، وله مؤلفات عديدة منشورة في مجلات علمية محكمة محلية وعربية وعالمية، في مجالات علم الاجتماع السياسي والتنمية الاجتماعية، وترأس كثيراً من الصحف اليومية والأسبوعية، منها صوت الكويت، وأوان اليومية، ومجلة حوار العرب، والحياة اللندنية، ومجلة العربي، وله مقالات أسبوعية عدة في جريدة الشرق الأوسط، وعديد من الصحف اليومية العربية والخليجية مثل: الأهرام والجوث نيوز، وقد تولى الأستاذ الدكتور محمد الرميحي العديد من المناصب القيادية في الجامعة وخارج الجامعة، بداية من رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية الآداب، وكذلك العميد المساعد في الكلية نفسها، وأيضاً الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

للفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٢، كما أن الاستاذ الدكتور الرميحي حائز على العديد من الجوائز التقديرية المحلية والعالمية، مثل جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وجائزة العويس للثقافة، والحصول على درجة فارس الثقافة من الحكومة الفرنسية وهو متحدث بارز في اللقاءات العلمية الفكرية العربية والدولية.

والأستاذ الدكتور غانم حمد النجار المتحدث الثاني في هذه الجلسة هو أستاذ العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية في كلية العلوم الاجتماعية، وله مجموعة كبيرة من الكتب والمؤلفات، وعدد كبير من البحوث المنشورة في مجلات علمية عالمية محكمة في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وحقوق الانسان، والأستاذ الدكتور غانم النجار حالياً يكتب مقالات بشكل يومي في جريدة الجريدة، وكتب مئات المقالات في مجلة الصقر، وجريدة الوطن، وجريدة الراي، وموقع العربية نت، وتولى الأستاذ الدكتور غانم النجار العديد من المناصب القيادية والاستشارية في المنظمات الدولية، منها المنسق العام لمنظمة العمل الدولية، ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي لحقوق الإنسان، وخبير دولي لحقوق الإنسان في الصومال، بالإضافة إلى أنه خبير دولي معتمد للعديد من المؤسسات الدولية، والأستاذ الدكتور غانم النجار حائز على العديد من الجوائز التقديرية، ومن أهمها جائزة المراقب الدولي من منظمة هيومن سورث في نيويورك.

أ.د. محمد غانم الرميحي
أستاذ الاجتماع السياسي ـ قسم الاجتماع ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

بداية، الشكر موصول للأخ الأستاذ الدكتور/ يعقوب يوسف الكندري القائم بأعمال مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، على الدعوة الكريمة وتنظيم هذا الملتقى في وقت نحتاج جميعاً في هذا البلد أن نقارن ونناقش ونفهم أوضاعنا العامّة، وقد نصل إلى قناعات مشتركة في هذا المحفل العلمي تستحق أن تُسمع.

ولقد اختار المنظّمون عنواناً لهذه الجلسة هو: "الخروج من المأزق السياسي في المرحلة القادمة"، إذاً هناك قناعة شبه عامّة أنّ ما نحن فيه هو "مأزق".

ومن الأفضل أن نبيّن ما نعنيه بالمأزق، المأزق هو: تعطيل عجلة السير الطبيعي للأمور السياسية والاقتصادية والقانونية، وبشكلّ أدق الدستورية.

وسوف أقدّم بعض الأفكار هنا بصورة برقية حفاظاً على وقتكم الثمين، وتقديراً مني أيضاً بأنّ الأهم في هذه الندوة هو النقاش العام إن توافر الوقت!

إن الموضوع ليس بجديد، فذاكرتي تحمل الكثير من النقاشات والكتابات، على الأقلّ خلال الأربعة أو الخمسة عقود الماضية، كما أنّ الكتابات متوافرة بكثرة عند المهتمّين والأكاديميين، في معظم الحملات الانتخابية، تُذكر وتُنسى!

والظاهرة الأكثر وضوحاً هي: الانصراف عن الجوهر والتركيز على الثانوي، والابتعاد عن السبب والنظر في النتيجة!

ولعل ذلك هو ما أنتج حالة صراعية في المجتمع، قد تتحوّل في كثير من الأوقات إلى شخصانية مقيتة.

القوة الناعمة الكويتية وسط إقليم مضطرب

وإذا شاهدنا هذا الإقليم بعين الطائر، سنقف مشدوهين أمام ما نرى، حيث نرى على الأقل مشهدين متناقضين، الأول: عن شرقنا وشمالنا وغربنا، نجد مطحنة صراعات وحروباً لا تتوقّف، ونرى حروباً أهلية، وضيقاً أو فشلاً اقتصادياً وسياسياً، وفقراً وقمعاً.

وإذا نظرنا إلى جنوبنا في الخليج نجد مشروعاً اقتصادياً اجتماعياً ينتعش بدرجات مختلفة، وإن كان ينقصه البُعد السياسي الداخلي، ولكنّه يحقّق نجاحات اقتصادية واجتماعية نسبيّة.

أما نحن في الكويت فلدينا الكثير مما نفخر به، خاصّة الحريّات السياسية التي يمكن أن نسميها "القوة الناعمة"، إلى درجة أنّ بعضنا يتعسّف في استعمالها أو الاستفادة منها للصالح العام، إلّا أنّ الجنوب يمتاز بقدرة على الاسترخاء النسبي، والكويت لا تستطيع أن تفعل ذلك؛ لأنّها محاطة بمشروعات شرهة إلى التمدّد والاستحواذ! وإن كانت تلك الشراهة مخالفة للقوانين الدولية.

لذلك، فإنّ الحرص على تكوين جبهة وطنية متماسكة تقف بصلابة أمام طموحات الجوار يجب أن يكون على رأس الأجندة الكويتية، ولكنها مع الأسف ليست كذلك!

ويقيني أنّ الآباء المؤسّسين عندما اتّخذوا طريق الدستور قاعدة قانونية وسياسية كان أساس دوافعهم الحفاظ على الوحدة الوطنية عن طريق الشراكة الإيجابية.

والجبهة الوطنية الصلبة تُبنى على قاعدة "دولة مدنيّة حديثة وعادلة" لكلّ مواطنيها، يُحترم فيها القانون ويطبّق على الجميع ويقفون أمامه على قدم المساواة، وتسود فيها العدالة وتُحترم الحريّات.

والمأزق - إن صح التعبير - هو أنّ الممارسة كثيراً ما تتّجه عكس ما خطّط له الآباء المؤسسون، فأصبحت ممارسة تفتّتُ الجبهة الوطنية وتُضعفها.

الأزمات الهيكلية والمأزق الحالي

وإذا اقتربنا أكثر في محاولةٍ لتشريح الأسباب التي تجعلنا عاجزين عن السير في طريق حل المأزق السياسي، فسنجد أنفسنا محاطين بمجموعة من الأزمات.

وسوف نرى أنّ ثمّةَ أزمات هيكلية أساسية لم تُحلّ، وأزمات هيكلية من الدرجة الثانية على الرغم من أهميتها لم تحلّ أيضاً؛ إمّا بسبب عدم وجود إرادة في حلّها، وإمّا بسبب عدم القدرة على حلّها، نظراً لغياب الوعي أو النضج الوطني، أو لطغيان المصالح الشخصية.

وسأبدأ بالأزمات الهيكلية المتوسطة وعددها سبع أزمات، وأنتهي بالأزمتين الهيكليتين الكبيرتين.

على صعيد الأزمات الهيكلية المتوسطة، نجد:

- أولاً: لا يوجد في العالم صناديق انتخاب دون وجود أحزاب منظّمة إلّا في الكويت، وباب الحديث عن الأحزاب مغلق لدى الكثيرين، وقد يكون الحق إلى جانبهم؛ لذلك يسود الحديث عن "المنابر" أو بتعبير أخف "الكتل السياسية" الأخيرة التي تتشكّل في الكويت لغرض محدّد وبشكل محدود ثم ينفرط عقدها.

ولكن لماذا الإصرار على وجود الأحزاب أو المنابر أو الكتل؟؛ لأنّ ما هو قائم الآن أنّ المجلس المنتخب يقوم على أفراد، هؤلاء الأفراد معرّضون إما للإغراء ومن ثم الإثراء، وإما للضغوط ومن ثم التهميش، لذلك لا توجد أجندة وطنية عابرة للجماعات ما دون الدولة، وأيضاً أهمية المنابر أو الأحزاب أنها هي التي تختار المرشّح وتدعمه كما في ديمقراطيات العالم، وهي التي تحاسبه أو تسحب الثقة منه!،

والبديل الممارس اليوم إما تكتل "إسلام حركي" بشقّيه السنّي والشيعي، وإما قَبلي أو مصلحي، وكل هذه الكتل بعيدة عن العمل لتحقيق المنفعة العامة، لذلك ينفر الجمهور من الممارسة الديمقراطية الكويتية.

- ثانياً: في هذا الفضاء "الفوضوي" تتطاير من حولنا الأفكار الحمقاء، ومما يساعد على انتشارها وسائل التواصل الاجتماعي، فنجد أنّ كلّ من لديه مطلب أو اعتراض يخاطب رئيس الوزراء (في بعض الأوقات بلغة جافة)، وكأنّنا في سوق عكاظ، المعضلة أنّ مثل تلك الضغوط يُستجاب لها، دون النظر إلى تأثير تلك الاستجابة في الصالح العام، ولربما كانت تلك الاستجابة أسرع من الاستجابة لأهل الرأي العلمي أو لمصالح الأغلبية الصامتة، وجزء من إغراء الأفراد الممثلين في المجلس يكون بإرضائهم، سواء كان ذلك بتعيينات في الإدارة العامة؛ فتَطرد الوساطةُ الكفاءةَ، ويتدهور الأداء الإداري كما نشاهد.
- ثالثاً: الاقتصاد هو سيّد الموقف، وهو بين نارين، نار تراجع أسعار النفط ونار ارتفاع أسعار السلع والمنتجات، ناهيك عن التضخّم الذي يصيب الاقتصاد، فتتراجع قيمة العُملة المحلية، وتسقط شرائح من المجتمع في براثن العوز، فتزداد الضغوط الاجتماعية إلى درجة أنّ موسم الانتخابات لدى البعض يشكّل فرصة لتعزيز ميزانية الأسرة!
- رابعاً: ثمة الآلاف من الطلبة المتوقّع تخرّجهم في السنوات القليلة القادمة، ومع التوظيف الحكومي المقنّن في التشريع لكلّ كويتي لن تستطيع الدولة قريباً الوفاء بتلك المطالب في التوظيف، كما أنّ القطاع الخاص يئنّ من العقبات البيروقراطية، فلا يستطيع أن يستوعب جزءاً من تلك المخرجات، إلى جانب ضعف في المستوى التعليمي والتدريبي، ظهر ذلك جليّاً للجمهور من خلال تسرّب الامتحانات وتفشّي ظاهرة الغش، وبالتالي تعجز مخرجات التعليم عن المنافسة في السوق.

- خامساً: لا توجد رؤية أو خطط لموقع القطاع الخاص في الإنتاج، وفي تنويع مصادر الدخل العام بعيداً عن النفط، فالقطاع الخاص لا يزال طفيليّاً يعتمد على دعم الدولة، وهو غير منتج في الغالب، ويعتمد على اليد العاملة غير المحلية، ومكبّل ببيروقراطية مقيتة.
- سادساً: إنّ إنتاج سياسة عامّة فعّالة تحقق أهدافاً واضحة للمجتمع يعتمد على جودة المعلومات المتوافرة لصانع القرار، وجودة المعلومات تأتي من مؤسّسات ومراكز بحث قائمة على تشريع واضح يجبر مؤسّسات الدولة على تقديم الحقائق من أجل جمعها وتحليلها كي تُبنى على نتائجها سياسات تخدم المصالح العامة والمشتركة للمجتمع، هذا غير موجود، ومن النادر أن تجد مؤسّسة رسمية لديها إدارة أو قسم للبحث والتطوير (R AND D).
- سابعاً: كلّ ما تقدّم أفرز تدنّياً في الأداء العام، وأصبح عمل الدولة أكثر بيروقراطية وأقل إنتاجية، وفي حالةٍ خصومةٍ مع الكفاءات على كلّ المستويات، وأصبحت قاعدة العمل العام: "أنت مَن تعرف لا ما تعرف".

أمّا الأزمات الهيكلية الكبرى فهي تتمثّل في عقبتين اثنتين، قلّما نوقشت على الساحة الفكرية أو السياسية، وهما:

ـ **العقبة الهيكلية الكبرى الأولى هي**: "الدستور الكويتي"، إذ لا توجد وثيقة سياسية في سويّة الدستور في العالم لم تُطوّر، الاستثناء الوحيد هو الكويت -كانت إيطاليا فيما سبق ولكنّها طوّرت دستورها مؤخّراً- الدستور الكويتي ينصّ على ألا يُجرى عليه أيّ تغيير إلا بعد خمس سنوات من العمل به!، كان المشرِّع وقتها يريد أن يحصِّن الدستور بأن يُعطى الوقت الكافي لتجربته، أما وقد جُرِّب ووجد فيه الكثير مما يستحقّ أن يُراجع، فهو في حالة تستدعي المراجعة بعد كلّ هذه السنوات، لقد نصّ الدستور في حال مراجعته على منح مزيد من الحريّات العامّة

ومسايرة التطوّر، أقلّ المثالب أنّ من كان له حقّ الانتخاب في عام ١٩٦٢م هو في مجمله لا يصل إلى ٣٪ ممن يحقّ لهم الانتخاب اليوم، أمّا عدد الممثّلين فهو خمسون في الحالتين! هناك حقيقة يصعب تجاوزها، وهي أنّه لا يمكن حلّ مشكلات اليوم بمؤسّسات تشكّلت وفق احتياجات الماضي، بل إن إنتاج تلك المؤسّسات لمشكلات جديدة أصبح واضحاً.

ـ **العقبة الهيكلية الكبرى الثانية** ـ وهي تناقش على نطاق ضيّق ـ تحدّث عنها قليل من المرشّحين فهي: "توارث الإمارة"، فالنصّ الدستوري يقول إنها في أبناء وأحفاد الشيخ مبارك، وقد أصبح عددهم الآن كبيراً، والتنافس بينهم معطّل لعجلة التنمية في الدولة، على عكس جيراننا في الخليج، الذين حصروا التوريث بأن يكون من الأب إلى الابن، فضاقت مساحة التنافس وربّما انعدمت.

إن معظم حالات الشكوى والضجر التي نشاهدها ونسمعها في المجتمع الكويتي ناشئة من قضايا مختلفة وكثيرة، منها: انتشار الجريمة، وتفشّي الفساد، وتعمّق "الزبائنية"، وشيوع المخدّرات، وتعقّد البيروقراطية، وتراجع التعليم، وصعوبة التقاضي وبطئه، كلّها أو جلّها نابعة أو متفرّعة من تلك المعضلات الهيكلية الكبرى والمتوسّطة التي وصفت سابقاً، وهي شكوى قديمة متجدّدة، لو بدأنا بتفكيك واحدة منها فنحن على الطريق السليم.

الأستاذ الدكتور/ غانم حمد النجار
أستاذ العلاقات الدولية ـ قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

يتكرر بشكل ملحوظ استخدام "العهد الجديد" كلما بدت بوادر متغيّرات على السطح، دون أن تكون تلك المتغيرات مبنيّة على رؤية شاملة، وبينما أنا أبحث في الأوراق القديمة قبل سنوات عدة، أذكر أنني شاركت في ندوة كان فيها العديد من المهتمين بالشأن العام، واللافت للنظر أن عنوانها كان مكتوباً على لافتة كبيرة: "ماذا نتوقع من العهد الجديد؟".

يترتب على ذلك أننا مع كل مؤشرات للتغيير، نتصور أنّ هناك عهد جديد في طريقه إلينا، وفي حقيقة الأمر أنه على الرغم من وجود متغيرات مؤثِّرة ومفيدة أحياناً في السياق السياسي، إلا أنها لا تشكّل بمعطياتها عهداً جديداً حتى في الخطاب الذي ألقاه سموّ وليّ العهد في ٢٢/ ٦/ ٢٠٢٣م، وتلقّاه الناس، باستحقاق وباحتفاء كبير، على أساس أنه شكل من أشكال العهد الجديد، إلا أنه في واقع الحال، كان خطاباً إصلاحياً انتخابياً مهماً، مثل التصويت بالبطاقة، وعدم تصويت الحكومة في انتخابات رئاسة مجلس الأمة، وكانت تلك المبادرة مطلوبة ومستحقة، إلا أنها كانت قد تركّزت في جزئية الإصلاح الانتخابي، كمحور في المعادلة السياسية ، ولم تكن في الإصلاح السياسي الشامل.

المأزق الكويتي ومشكلة ميزان القوة

وبالتالي، لا توجد طريقة للخروج من المأزق الذي نحن فيه إلّا بتشخيص المشكلة، أولاً، نحن لدينا مشكلة هيكلية، تكمن في ميزان القوة، ليس لها حلّ إلّا

التوافق، إذ إن أعضاء مجلس الأمّة يذهبون ويأتي آخرون غيرهم، ولكن مصادر القوّة في المجتمع ٩٥٪ منها في يد السلطة التنفيذية والأسرة الحاكمة، فلا حل إلا بالتوافق أو الخروج نهائياً من الصيغة التقليدية.

نتحدّث عن إصلاحات وإصدار قوانين في أغلبها تعبّر عن حالة صراع داخل المجتمع الكويتي، ومع ذلك فليست المسائل بالكامل ميؤوساً منها، بل هناك بنية تحتية جيّدة موجودة وقادرة على أن تقود التقدّم.

ومن خلال التطوّر السياسي، إذا أخذنا أبرز محطة من محطاته، وهو مجلس ١٩٣٨ التشريعي، الذي يُذكر بما له وبما عليه، فقد كان يملك السلطة المطلقة، عنده القضاء، وعنده التنفيذ، وعنده التشريع، مبدأ فصل السلطات لم يكن موجوداً، نهاية الأمر أنه في ذاك الوقت كانت الأمور التنموية مختلفة تماماً.

وأنا أُسأل دائماً من قِبل الطلبة: لماذا يُشترط على المرشّح لانتخابات مجلس الأمّة أن يُحسن القراءة والكتابة فقط؟ على أساس أن الأمر سيكون أفضل إذا كان حاصلاً على شهادة الدكتوراه!!

ودائماً ما أجيبهم بأنّ المسألة مسألة زمن، عندما صدر الدستور سنة ١٩٦٢م كانت الأميّة متفشيّة، أما الآن فقد أفادت إحصائية لمعرفة مؤهّلات أعضاء مجلس الأمّة الحالي ٢٠٢٣م، حيث أفادت الإحصائية بأن عضواً واحداً فقط يحمل الشهادة الثانوية، والبقية يحملون شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، ومشكلة معرفة القراءة والكتابة قد تكفّل الزمن بحلّها، وهكذا هي طبيعة الأشياء.

إذاً المشكلة الأساسية، والتي تؤدّي إلى حلّ مجلس الأمّة مرّة تلو الأخرى، هي موازين القوى، والاستئثار بالسلطة الذي يتضح بعد تجربة طويلة أنها لن تؤدي إلى تحسن الإدارة السياسية، لا يوجد حلّ إلا بحلّ هذه المعضلة، الحل يتمثل في إدراك الجميع ذلك، وبالذات من يملك القوة، فالمسؤولية تقع على عاتق القوي أكثر مما تقع على عاتق الضعيف، وأعضاء مجلس الأمّة باختلال موازين القوى هم

الحلقة الأضعف في المعادلة، لذلك كثيراً ما يعلو الصوت دون مبرر، فهم يواجهون الضعف بالصراخ، أو بالتحالف مع أطراف في الأسرة ضد أطراف أخرى، وبالمقابل تستطيع الحكومة / الأسرة أن تفعل ما تشاء، متى شاءت، من تعليق للدستور، وعدم حضور جلسات، وحل المجلس بشكل متكرر، لدرجة أن الحل أصبح القاعدة، واستمرار المجلس لمدة أربع سنوات هو الاستثناء، ومع ذلك تتكرر عملية الانتخابات، وحل المجلس، ويعود ذات النواب للمشاركة.

فيما يتعلّق بالتشريعات ثمّةَ تشريعات كثيرة من المفروض أن تقرّ وما أُقِرّت، وبالتالي المشكلة لم يتم حلها، إذاً من مجلس ١٩٣٨م الذي كانت حياته قصيرة، حيث لم يتجاوز ستة أشهر فقط، وحينها تم تركيز السلطة بالكامل في أيدي سلطة منتخبة، وكان فشلها في ذلك الوقت متوقعاً وبشكل عنيف، وقد انتظرنا نحو ٢٤ عاماً؛ لإعادة الحياة لمفهوم المشاركة السياسية، ولكن على أساس الاختلال بموازين القوى.

كان عبد اللطيف ثنيان الغانم عضواً في المجلس التشريعي ١٩٣٨، وقد سُجن أربع سنوات ونصف السنة، وكان رئيس المجلس التشريعي حينها هو الشيخ عبد الله السالم، وبعد نحو ٢٤ سنة وجدناهما، ثنيان والسالم، جنباً إلى جنب في ١٩٦٢ يكونان هما الشخصيتان اللتان لعبتا معاً دوراً رئيساً في صياغة الدستور وإقراره من خلال صيغة توافقية.

موضوع أنّ الدستور جاء "نبتاً شيطانياً" لا علاقة له بأحد، أو كما يقول بعضهم إن روبرت ميدلتون جاء من بريطانيا وقال للشيخ عبد الله السالم: ضع دستوراً، فقال له الشيخ: حاضر طال عمرك، وبالتالي تمّت صياغة الدستور، هذا تبسيط للموضوع؛ لأنّ صياغة الدستور حدثت ضمن سياق تاريخي وسياسي ممتد، فالشخصان نفسهما كانا في تجربة ١٩٣٨م، لذلك كانت "طيور الحذر" تحوم حولهما وهما يصوغان الدستور، ولجنة الدستور ومناقشاته كانت محظورة، أمّا الآن فقد أصبحت موجودة ومتاحة، وموجودة حتى في الموقع الإلكتروني لمجلس الأمة، وكانت النقاشات

تتّسم بالجديّة، حيث نوقشت قضايا حسّاسة، مثل: قضية الجنسية، وإمكانية أن تقوم الحكومة بسحب الجنسية من المواطنين بالتأسيس.

ملامح الأزمة المستمرة ومؤشراتها

لذلك الأزمة مستمرّة، وبالطبع لا أتمنى لها ذلك، لكنّ الأزمة معالمها ومؤشّراتها واضحة، والأزمة مستمرة لأسباب موضوعية، وخاصة عندما نرى أنّ من بين عشرة مجالس يتم حل تسعة منها، وبالتالي عندما نتوقع حلاً لمجلس الأمة فنحن نتوقع أمراً يتكرر حدوثه، الأمر ليس له علاقة بالجانب السياسي؛ لأنّ ثمة مشكلة جوهرية، وهي حالة صراعية.

في عام ١٩٧٦م كان الحلّ الأول لمجلس الأمة، خارج نطاق الدستور، وفي سنة ٢٠٠٠م أُجريتُ دراسة عن التحدّيات التي تواجه النظام السياسي الكويتي، وتوصلت إلى أن هناك تحديات هيكلية، بنيوية، متجذّرة، وتحديات سياسية قابلة للتغيير، وقد أحصيت نحوَ ١٧ أو ١٨ تحدّياً، أغلب هذه التحدّيات تغيّرت أو تم حلها، ففي عام ٢٠٠٣ كان فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء.

وللمفارقة، فقد كانت قضية فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، أحد المطالب المعلنة في الإصلاح السياسي، وكان من يقول بذلك في ذاك الوقت يعتبر ضدّ النظام، ثمّ ما لبث أن قرر النظام نفسه، أن يحلّ هذه المشكلة لأسباب صحية، لا علاقة لها بالسياسة، ليس من المهمّ أن يقرّر بلحظة من اللحظات أن يقوم بإجراء، المهمّ أنها استمرّت، ينطبق هذا الكلام على حلّ المجلس، ليس مهماً أن يحلَّ المجلس، ولكن المهم هل يرجع أو لا يرجع.

في عام ١٩٨٦م عندما حُلَّ المجلس، كلّ المؤشّرات كانت تشير إلى عدم العودة للدستور نهائياً، وكنت أعمل في الصحافة حينها، وتضمنت الإجراءات بالإضافة إلى حل المجلس وتعليق بعض مواد الدستور، فرض رقابة مسبقة على الصحافة، (حينها لم يكن

هناك إلا الصحافة الورقية التي لديها قدر من الاستقلالية)، فقد وصلت حدّة الموقف الحكومي ضد المشاركة السياسية لدرجة أن الرقيب كان لا يسمح بنشر كلمة ديمقراطية، كما يمنع نشر صور أعضاء مجلس الأمة المنحل، حتى أنّ عضو مجلس أمّة سابق تم رفض نشر صورته على الرغم من أن الخبر كان قيامه بحضور أحد الأعراس، وكان التوجّه يسير في اتّجاه عدم العودة، ثم كان الغزو، ثم كان التحرير، وبسببهما قد تغيّر المسار.

في عام ٢٠٠٥ أيضاً أُقرّت حقوق المرأة السياسية، وتمّ تعديل الدوائر ٢٠٠٦، والتساؤل بأيّ اتجاه حدث ذلك، فذلك موضوع آخر مختلف، وغيرها أشياء كثيرة تحقّقت، فقد تحسّنت البنية التحتية للجانب السياسي، لكنّ الأداء كان ضعيفاً، وربما واحدة من مؤشرات الضعف في الإدارة السياسية كمثال، هو أن أغلبية الوظائف الرئيسة في الدولة هي بالتكليف، وحيث إننا في جامعة الكويت، ويحضر هذه الندوة مسؤولون كبار في الجامعة، كلهم بالتكليف، يتراءى أمامنا تساؤل ملح وهو:

هل هناك مثال أكثر وضوحاً من هذا كمؤشّر على أننا في أزمة؟

فإدارة الجامعة كلّها بالتكليف، وهذا الوضع مضى عليه سنوات، وبالتالي هو ليس بالموضوع الجديد أو الحدث الطارئ، هذا مجرّد مؤشّر بسيط وصغير على الحالة التي نعيشها، ومما يزيد الطين بلة أنه لا أحد يكترث للموضوع، المهم أنّ السفينة تجري... في أيّ اتجاه لا يهم.

الحاجة للتفكير خارج الصندوق

لذلك، علينا التفكير خارج الصندوق أو داخل الصندوق لم يعد ثمّة فرق، يجب أولاً أن نصل إلى صيغة توافق، فمن غير توافق لن يُحلَّ شيء، وفي ظل تلك الأحداث الجارية، هناك مجموعة من أعضاء مجلس الأمة مجتمعون منذ يومين لمناقشة تعديل قانون المحكمة الدستورية كأولوية لديهم، مع العلم أن هناك أولويّات كثيرة أهم

من تعديل قانون المحكمة الدستورية، علاوة على ذلك، هذا التجمّع يُعقد في كلّ مرّة تُجرى فيها انتخابات وبشكل متكرر، وهذا أمر لا معنى له؛ ففي النهاية النوّاب هم أفراد، إذ كلّ نائب يعبّر عن نفسه فقط، ولا يفوتنا أن ننبه إلى أن صيغة الصوت الواحد في الانتخابات قد عمّقت قضية الفرديّة، هذا عند النوّاب وليس عند الناخبين، فأضحى المرشّحون للانتخابات أعداء حتى وإن كانوا إخوة أو أبناء عمومة، وفي النهاية نحن أمام حالة وصل الحلّ فيها إلى درجة عالية من الصعوبة.

وإحدى الملاحظات المسجّلة على النظام السياسي الكويتي أنه لا يوجد فيه محطّات للتفاوض، نحن في حالة عراك، هذا يوجّه سهامه ضد السلطة، وذاك مع النظام، والمواجهة مفتوحة ضد الجميع، هذه حالة غير صحية، المجتمعات يجب أن يكون لديها محطّة للتفاوض، نحن لا يوجد عندنا هكذا محطّة، نحن مسكونون بالظنون فقط.

أتصوّر ـ وقد قلت هذا الكلام سابقاً ـ أنّ سبب ما نحن فيه هو عدم وجود مؤسّسات وسيطة ذات استقلالية، المؤسسات الوسيطة كنت قد حدّدتها بثلاث مؤسّسات، وربما أكثر، طبعاً هذا في حال قامت هذه المؤسسات بالوظيفة المنوطة بها؛ لأنّ تأسيس المؤسّسات من غير ما أثر واضح بات ديدن الكويت.

على سبيل الدعابة، انتشرت سابقاً مقولة "أكبر شيء في الشرق الأوسط"، كانوا يقولون عن سينما الأندلس إنها أكبر سينما في الشرق الأوسط، فشاعت عندنا قصّة أكبر شي في الشرق الأوسط، أما الآن لا يوجد عندنا أكبر شيء في الشرق الأوسط. وبناءً على ذلك، تشكّلت لدينا مشكلة تعيق العملية السياسية، ألا وهي الحنين إلى الماضي، والماضي الذي نعنيه ليس لأيام الخلافة الراشدة، بل عن ستين سنة مضت، نحن ما زلنا اليوم نعيش ذهنياً في تلك الأيام، مازلنا نستذكر بإكبار ذلك الزمن «الجميل»، والذي لم يكن كما يتم تصويره، بالطبع فيه الجيد، وفيه غير ذلك، إلا أنه من المفيد التأكيد

على أن الأزمات التي نعيشها قد بدأت حينذاك، وبالتالي نحن مخدَّرون بذهنية الزمن الجميل، مما يعطّل التفكير الموضوعي، وفي عام ١٩٦٧م حدث تزوير للانتخابات، وفي عام ١٩٧٦م حدث حلٌّ غير دستوري للمجلس، وفي عام ١٩٨٦م أيضاً حدث حلٌّ غير دستوري للمجلس، هذا كلّه حدث في الزمن الجميل كما نتخيّله.

ومن الملاحظ أن التقدّم الذي تحقق في دول الخليج، أصبح عنصراً ضاغطاً بالنسبة لنا، صحيح أنّ لديهم نقصاً في الجانب السياسي، لكنّنا نلمس أن هناك تحسّن ملحوظ، نرجو أن نحقّق بعض هذه الإنجازات، وفي الوقت نفسه نرجو من بعضها ألا يصل إلينا.

والمؤسّسات الوسيطة التي تحدّثت عنها آنفاً تتمثّل في ثلاث مؤسّسات، بعضها تأسّس، لكنها لا تزال غير فعّالة مجتمعياً، أمس كنت في هيئة مكافحة الفساد، وكنت مدعوّاً لإلقاء محاضرة فيها، وقد أطلقوا عليها اسم "نزاهة"، وهو اسم له وقع جميل، ومن المفترض أن تؤدي الهيئة دوراً مهماً.

أما المؤسّسة الثانية فهي المفوّضية العليا للانتخابات، ومشروع المفوّضية كنت أفكّر فيه منذ زمن ليس بالقريب، كان يجب التسويق له عبر حملة لبيان أهميّته، وهو مشروع متّفق عليه، الحكومة قدّمت عام ٢٠١٢م مشروع قانون المفوّضية، وتمّ إبطاله من قِبل المحكمة الدستورية كونه قد صدر كقانون ضرورة في غياب المجلس، وما زلنا حتى اليوم بدون مفوضية عليا للانتخابات.

والمؤسّسة الثالثة هي اللجنة المستقلّة لحقوق الإنسان، والتي تم إقرارها بسبب تعهد الحكومة بإنشائها أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وتم إطلاق مسمى الديوان الوطني لحقوق الإنسان عليها، وهي تسمية في حاجة لتعديل لكي تتسق مع المسميات السائدة عالمياً، وكذلك منحها الاستقلالية لتتوافق مع مبادئ باريس الخاصة باللجان الوطنية لحقوق الإنسان والتي وافقت عليها الحكومة.

وقد أجريت رصداً لاختصاصات هذه المؤسّسات الثلاث، والحلول التي ينبغي أن تقدّمها، ووجدت أنها تحلّ نحو ٩٠٪ من المشكلات العامة، فهي جهات مستقلة بطبيعتها ولا تنشغل الحكومة في تلك الاختصاصات.

وعلى المستوى العام نجد الناس تشتكي من أنّ النوّاب يغيّرون آراءهم بشكل مستمر، هذا أمر متوقع، لأنّه في الغالب أن عضو مجلس الأمة فرد، ليس لديه مرجعية إلا ذاته، يجتهد ومن ثم يرى ما يريده الناس فيغيّر رأيه، فمن الصعب أن يصمد على رأي ثابت؛ لأنّ النظام أوجد حالة لا يمكن التقدّم بسببها، ناهيك عن قضية ما يحدث داخل مجلس الأمة مما أطلقت عليه "الفساد التشريعي"، والذي أقصد به صدور قوانين معيبة ومتناقضة وغير مدروسة، مما يجعلها غير قادرة على الصمود أمام أي طعن دستوري، يُضاف إلى ذلك صدور قوانين متماسكة ومفيدة، إلا أنها تتعطل من خلال التلكؤ والتأخير في إصدار لوائحها التنفيذية، بمعنى أن القانون دون لائحة تنفيذية يصبح حبراً على ورق، وبالتالي ربما يكون الحلّ في تأسيس مؤسّسات وسيطة مع دعمها وإعطائها الاستقلالية وليس مجرّد تأسيسها شكلياً، ممكن أن يكون ذلك فيه حلّ للأمان، أمّا "حديث الأماني" فلن يؤدّي إلى نتيجة تُذكر.

المناقشات

سؤال من أ.د. هيفاء يوسف الكندري:

شكراً للمتحدثين، لدي كتاب عن الرعاية الاجتماعية والنظام السياسي: الكويت نموذجاً، كتبت فيه عن الدستور وتأثيره على نظام الرعاية الاجتماعية، لقد قمتم بتزويدنا بمعلومات مهمة عن الوضع الدستوري وإمكانية التعديلات، وعندي سؤال يتعلّق بـ: لماذا لا نبدأ من الأعلى، أي التعديل من الدستور، وهل الخروج من المأزق يرتبط بالتعديل على الدستور؟ وما المادة التي يمكن أن نبدأ العمل بها للتعديل؟

رد أ. د. غانم النجار:

يعد تعديل الدستور أمراً ضرورياً إذا أردنا ملاحظة ما الذي يحدث من أمور في العالم وليس في محيط دول الخليج العربي الذي لا يملك النظام السياسي نفسه، على سبيل المثال، دول مثل: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والسياسة البريطانية والسياسة الأمريكية – والتي أعتبر من متابعيها بشكل عام – لم أجد في حياتي فوضى سياسية عارمة مثل ما أراه الآن، ولا أحد يعرف كيف تُدار هذه الفوضى في هذه الدول؟ ولكن في النهاية هناك مصدات (أو تحصينات) في هذه الدول، فالنظام الحزبي يمكن أن يتدخل في النهاية كعامل غاية في الأهمية، وهو يعتبر مصداً مهماً، فبريطانيا، على سبيل المثال، لا يوجد فيها دستور مكتوب، ولكن لديها قدرة على التعامل مع المشكلات، وأمريكا في المقابل تمر بمرحلة غير عادية، فهناك حالة انقسام سياسي واجتماعي حاد، وفيها مشكلات كثيرة، وهي ليست موضوعنا ولكن إدارة الأمور في هذين البلدين ممكنة.

إن الدستور الكويتي فيه قصور وثغرات كثيرة، وفي المقابل هو متقدم في جوانب أخرى، وإن أكثر قضية حصل عليها نقاش في قضية اتخاذ قرار بخصوص تعديل

الدستور هي: كم عدد أعضاء المجلس؟، وكيف تتم عملية التصويت؟، وموضوع طرح الثقة، وموضوع الاستجواب، هذه الأمور التي حدث عليها كثير من النقاش في لجنة الدستور، لذا يسمّى الدستور الكويتي بالدستور الجامد الذي لا يمكن التعديل عليه إلا بأغلبية صعبة التحقيق، لقد حاولت الحكومة أن تعدّل الدستور مرات عدة، وكانت محاولتها ليست ظنية شفوية، إنما قدّمتها مكتوبة في عام ١٩٨١، ومن خلال لجنة النظر في تنقيح الدستور التي كانت في عام ١٩٨٠ خلال فترة حل المجلس.

إن التعديلات التي عملتها الحكومة في تلك الفترة تحوّل المجلس إلى أشبه بمجلس وطني، وشبيه بهذا المجلس الذي تم تأسيسه عام ١٩٩٠ عندما حدث الغزو بعدها، وبالمناسبة أتذكر أن رئيس المجلس العراقي سعد مهدي صالح، عندما تم انتخاب عبد العزيز المساعيد رئيساً للمجلس الوطني بعث إليه رسالة يشير فيها بأنهم سوف يزورونا قريباً، وطبعاً زارونا في شهر ٨، ولكن كانت زيارة من نوع آخر، وهناك إمكانية للتعديل على الدستور في الكويت، ولكن نحو مزيد من الحريات كشرط أساس، وألا يتم التعديل إلا قبل خمس سنوات.

ما الذي حدث؟ أصبحت هناك بعض التجاوزات على الدستور بشكل كبير، سواء عن طريق المسار التشريعي متناقضة للدستور، أو من خلال حل المجلس عام ١٩٧٦ وفي عام ١٩٨٦، ولكن من يقوم بتعديله يعتبر مسألة معقدة، ولكن كيف يمكن الاعتماد على جانب أفضل في الوضع الراهن؟ المشكلة تتمثل في: من الذي يقوم بالتعديل، فهذه هي المشكلة، فبالإمكان من غير تعديل على الدستور عمل تقدم مذهل، فأبرز مشكلة هي زيادة العدد من ٥٠ إلى ٧٥ عضواً، وهي قضية بسيطة، فدعونا نقبل بالأمر الواقع الذي يتمثّل في أن الحكومة الآن لديها مقولة تشير إلى أننا نتخلّص من المجلس، مع سبق انفرادها بذلك مرتين، ولكن خلال هاتين المرتين في عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٦ انفردت انفراداً كاملاً بالسلطة، وحدثت

كوارث، ولم تكن الحكومة مؤهّلة لإدارة البلد بمفردها، فمجلس الأمة على الرغم من عيوبه إلا أنه يساعد بشكل كبير على عدم حدوث مثل هذه المشكلات، ويمكن أن تجعلنا متوافقين بين الأمرين (صدور تشريعات دستورية وعدم التعديل).

سؤال من د. سالم المطوع:

من باب إذا ضاق الأمر اتسع، هل يمكن للأزمات السياسية أن تكون فرصة للتغيير الإيجابي؟

رد أ. د. محمد غانم الرميحي:

أنا شخصياً لا أعرف إذا كانت الأزمات السياسية تؤدي إلى حل أم لا.. لكني أعتقد أن العرض الموجود بأن هناك قضايا هيكلية أشرت إليها في كلمتي، وكذلك أشار إليها زميلي الدكتور غانم النجار، إذا ما نظرنا فيها وتناقشنا في الأخير لم نر حينها كتلاً سياسية بمعنى الكلمة، لكن كل عضو منفرد ويعمل لمن حوله، بالتالي لن تكون هناك نتيجة مرضية، فالسعي من الخير الخاص إلى الخير العام لن يكون إلا من خلال كتل سياسية وبرامج سياسية واضحة، وكل ما ذكرناه ينتج منه كل هذا العوار الموجود حالياً، سواء أكان عواراً صغيراً أو كبيراً، فكله عوار في التعليم وغيره من المجالات الأخرى، أنا كمواطن صالح أكون حريصاً على سداد ما يستحق للدولة نظير الخدمات المقدمة لي، مثل الكهرباء والماء... إلخ، بشكل منتظم، ورغم ذلك، هناك التباسات وتظهر مديونيات عليَّ رغم السداد.

والتساؤل المطروح: أين الحكومة الإلكترونية التي نتحدث عنها؟، الناس أصابها الملل من الحديث في الشارع الكويتي عن كثير من مثل هذه السلبيات، وهنا من المسؤول عن كل تلك الأمور التي تُثار بين المواطنين في الشارع؟ ورغم ذلك أرى البعض متفائلاً وأنا أشد على يد المتفائلين، ولكنني في النهاية وصلت إلى مرحلة من المراحل غير المريحة، يحضرني موقف حدث أمامي في أحد الدواوين، حيث سألني أحد الحضور الذي استشهد بتناقض في كلام أحد الخبراء الدستوريين حيث ذكر في

موقف ما كلاماً معيناً ناقض فيه كلامه في موقف آخر، وأنا لدي شيء من الطرفة، قلت له: هذا الخبير تعلَّم في جامعة ودرس مادة اسمها الاستيكية تتمدد في كل الاتجاهات.

وبالتالي أعود وأؤكد على ما ذكرته مراراً أن المشكلة الرئيسة هي مسألة توارث الإمارة؛ لأن المشكلة في هذا الصراع الخفي، وكل شخص يريد أن يصبح الكرسي الأول من نصيبه، هذه معلومات أعرفها بحكم عملي فترة طويلة فيما يتعلق بهذا الشأن، وهذا الأمر يحتاج إلى مناصرين، خاصة من أعضاء مجلس الأمة، والأمر أيضاً طالما يحتاج لمناصرين فإنه يحتاج إلى أموال لإتمام بعض الأمور، والمتطلبات كي يكسب المناصرين، وبالتالي لو تم حل إشكالية توارث الإمارة يمكن التحرك في اتجاه الدستور لإجراء بعض التغييرات المقترحة مثل عدد الأعضاء في مجلس الأمة، ثم يأتي بعد ذلك مسألة لما يصبحوا مسؤولين يتم بحث اختيار الكفاءات، وكما نعلم أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، والحصيلة: الكفاءات متدنية.

الشيخ محمد بن راشد في دبي اتخذ خطوة مهمة جداً، حيث أنشا معهد الإدارة، واختار مجموعة من مديري الإدارات والمراقبين والمسؤولين وأدخلهم في المعهد لمدة سنة على الأقل، لكي يتعارفوا ويطلعوا على القانون العام بكل تفاصيله، وحينما يصبحون مسؤولين يمكنهم التواصل فيما بينهم، ونحن في الكويت في بعض الأحيان نجد أن وكيل وزارة لا يعرف بقية الوكلاء الآخرين؛ لأن التواصل بين الوكلاء يقتصر على الهاتف.

فهناك بعض القضايا يمكن أن نقوم بحلها من خلال الفكر الجيد، فأنا في فترة من الفترات كنت عضواً في مجلس التخطيط مدة من الزمن، واشتغلنا على موضوعين: الموضوع الأول هو المجتمع المدني، حيث أجرينا له دراسة مطولة ومسهبة، الموضوع الثاني هو هيئة مستقلة لمراقبة التعليم، وطلبنا أن تكون الهيئة مستقلة خارج مظلة التعليم، ومرّت الأيام وتم تكوين الهيئة، إلا أنها جاءت تحت مظلة الوزير،

وموضوع المجتمع المدني أيضاً، فقد قمت بعد توالي أربعة وزراء بزيارة لأحد وزراء الشؤون الاجتماعية الذي أخبرني بأن تقريرنا موجود لديه واطلع عليه وموجود في الأدراج، وتوجَّه بالشكر لمن قاموا على إعداد هذا التقرير.

الشاهد.. أن لدينا وزراء يتخذون قرارات مخالفة، أتذكر أنه منذ سنة أو سنتين قررت الحكومة توزيع الأسهم، وكان وزير الأوقاف موجوداً واتخذ قراراً بتوزيع الأسهم على الكويتيين، ثم جاء وزير بعد ذلك وألغى هذا الأمر وقال بأن هذا الأمر حرام شرعاً.

هل هناك أكثر من هذا التناقض بين قرارات المسؤولين؟، فلو اطلعنا على القرارات التي تصدر من مسؤولين وفي موقع المسؤولية نفسه سنجد تناقضات مضحكة ومؤسفة في الوقت ذاته، وأرى كذلك بعض أعضاء مجلس الأمة يقولون: "ما نريد أحد ينتقدنا في تويتر"، هذه مشكلته الرئيسة، لذلك لو أربعة أو خمسة يتفقون على انتقاد شخص من أعضاء مجلس الأمة في تويتر، يرعبونه بشكل أو بآخر؛ لذلك أقول: نحن لدينا الدستور والحريات، ولدينا أشياء كثيرة نفتخر بها، لكن لدينا أمور لا نستطيع إصلاحها في الوقت ذاته، والأمر مستمر هكذا لسنوات ونحن عاجزون عن إصلاحها، فمن يعلّق الجرس؟ أنا عن نفسي لا أدري.. وشكراً.

تعقيب أ. أحمد باقر:

هناك مشكلة حقيقية في البلد، وللأسف هذه المشكلة تعمّقت في السنوات الأخيرة، ويمكن للأستاذ الدكتور محمد الرميحي أن يتذكر التقرير الأخير لصندوق النقد، سيجد فيه ثوابت تغيّرت كثيراً للبنك الدولي وبلير، وكان هناك أيضاً لجنة إصلاح المسار الاقتصادي في الكويت في الثمانينيات، وآخرها اللجنة الاقتصادية الاستشارية العليا التي كنت أنا أحد أعضائها، في الحقيقة.. الذي يحدث على الواقع عكس الإصلاح الاقتصادي تماماً، ويتضح ذلك من المعوقات التي ذُكرت خلال كلماتكم في الجلسة، وأود أن أذكّر بأن البرلمان جزء أساسي من تلك المخالفات التي

أشرتم حضراتكم إليها، حيث إن المخالفات الموجودة تخالف كل التقارير المتعلّقة بالإصلاح، يعني الاتجاه العلمي الاقتصادي ينبه على أن هناك خطر ما سيحدث لك في هذا الجانب مثلاً، ووفقاً لتعبير بلير، سوف تنفجر قنبلة ديمقراغرافية بعد سنوات قليلة، وفعلاً ظهرت بوادر ما ذكره بلير، لكن الاقتراحات المقدمة من أعضاء مجلس الأمة كلها للأسف سوف تعجّل من هذه القنبلة، وتعجّل من هذه الإشكالية الكبيرة، وللأسف أيضاً، التكتلات السياسية تسير في اتجاه الانفجار أو العجز أو الإفلاس، سموها ما شئتم.

فأنا أرى أنه لا توجد تكتلات سياسية على المستوى المأمول والمطلوب وفقاً للرؤى العلمية، بالإضافة إلى أن الانفراج القبلي أو العائلي أو الطائفي، أياً كان المسمى، وبالتالي صار التركيز فقط على النجاح في الانتخابات، وقيل من معظم التوجهات السياسية في البلد، إن لم يكن جميعها، خلال الاجتماعات التي تتم معهم والتي آخرها قبل شهر رمضان، أنه إذا أخذنا برأيك لن ننجح في الانتخابات، فالمشكلة الآن أيضاً تتعلّق بالناخب، وقضية الدستور الكويتي وتعديله، هذه فكرة بعيدة لا نحلم بها، فالتعديل يلزمه موافقة سمو الأمير وثلثي أعضاء مجلس الأمة، وكما نوّهنا فإن توجّهات الأسرة الحاكمة في اتجاه، والمواطنين في اتجاه آخر، كل طرف يرغب في أن يطغى على صلاحيات الطرف الآخر، ولو فكّرنا في مشروع اقتصادي ينقل البلد، سوف نرى تضارباً شعبياً كما رأينا في تجارب بعض الدول الصديقة، والرفض الشعبي لتلك المشروعات، وكأن الأمر غير مفهوم، لكن كان هناك ديمقراطية.

حقيقةً هناك مشكلة كبيرة في البلد، ولا أتوقع أن الانتخابات الأخيرة سوف تغيّر شيئاً من هذا الأمر، يمكن بعض التشريعات الجيدة توقف بعض الفساد، لكن كتغيير هيكلي أساسي هذا ما أطمع أن يتحقق، والأمر يتوقف على الناخب نفسه وتغيير نظرته للعملية الانتخابية، واستيعابه لرؤية الإصلاح في البلد، على سبيل المثال ميزانية الدولة التي بدأت أول أبريل الماضي لهذه السنة تبلغ ٢٦ مليار

دينار، منها ١٥ مليار رواتب، والدولة تعيّن أكثر من ٩٠٪ من قوة العمل في القطاع الحكومي، والمواد المدعومة لصالح الشعب الكويتي أربعة ونصف مليار دينار، ويخرج علينا بعض المرشحين الآن يقولون: الشعب الكويتي محروم وما عنده شيء، إذاً أين تذهب هذه المليارات، أنا لست ضد زيادة هذه الميزانية للمواد المدعومة، لكن بالمقابل لا بد أن يكون هناك إنتاجاً حقيقياً فيه خلق للثروة، وليس مجرد الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

فنحن نرى أن هناك مشكلة حقيقية وأتمنى أن يكون هناك تنمية لوعي الشعب نفسه وتطوير رؤاه الفكرية نحو إدراك الوعي الإصلاحي لحل تلك الإشكاليات، ومن اتجاه الحكومة أرى أنها نجحت في السنوات الماضية في صد بعض الاقتراحات الخطيرة جداً جداً، مثل قضية القروض، وللأسف لا توجد إلا قلة من أعضاء المجلس يعارضون هذا الأمر، فالواضح أن هناك إشكالية تستدعي حلاً عاجلاً وجذرياً بما يحقق رغبات الشعب الكويتي ويقضي على السلبيات ويتجاوز تلك الاشكاليات...

تعقيب المهندس جاسم قبازرد:

بعد التحية، أتوجّه بالشكر الجزيل على الدعوة لحضور فعاليات هذا الملتقى، نحن نتكلم عن الفساد في الكويت، قبل ذلك كنت أسمّي عملية الفساد هذه ظاهرة، لكني الآن أسميها ثقافة، ثقافة الفساد، والفساد غير محصور فقط في الرشاوي، لكن الفساد له مكوّنات وعناصر عدة، أنا أشعر بأن على جامعة الكويت والسادة أعضاء هيئة تدريس العلماء مؤلفي الكتب التربوية والدراسية أن ينظروا في إمكانية إيجاد منهج يبدأ من مرحلة الروضة، ثم المرحلة الابتدائية، ومن ثم المرحلة الثانوية، عن كيفية مكافحة الفساد، يوجد فساد خارج البيت: فساد اجتماعي، وفساد إداري، وفساد مالي، وفساد سياسي، وقد أشرتم حضراتكم خلال طرح رؤاكم إلى بعض هذه العناصر، وأعتقد بأن هذا الموضوع يحتاج إلى تفنيد وتجزئة وتحليل للوصول إلى جذور هذا الفساد.

أبسط الأمور لمعنى الفساد الآن هو أن الموظفين لا يحضرون للدوام ويأخذون رواتب كاملة وإنتاجيتهم ضعيفة، والبعض منهم إنتاجياتهم معدومة، وهذا الأمر أنا أعتبره من الفساد، والنفاق الاجتماعي، والسكوت عن هذا الخطأ أيضاً فساد مدمّر مع الوقت، نحن نتكلم عن الديمقراطية في الكويت وحرية الرأي والتعبير، لكننا نسكت عن الخطأ، تكلمنا عن الجرائم وعن أشياء أخرى كثيرة، والمواد المخدّرة، هذه كلها أصبحت للأسف جزءاً من عملنا اليومي، والشكاوى التي تظهر في هذا المجال، وبمنتهى الصراحة أنا أتمنى أن هذا الموضوع تتولاه جامعة الكويت وتقوم بدراسة تحليلية لهذه المشكلة، وبلورتها كي يتم وضعها ضمن المناهج الدراسية أو التثقيف، أي نوع من الرؤى نتمكن من خلاله مكافحة هذا الفساد، ونشر الوعي بين المواطنين في الكويت.

تعقيب د. محمد الحداد:

صبّحكم الله بالخير جميعاً، في الحقيقة استمتعنا بما تحدثتم به عن المشكلة التي تواجه المجتمع والدولة، والدولة ككيان سياسي والمجتمع ككيان اجتماعي، وأيضاً يشترك معكم الجميع في النظرة التشاؤمية التي أشرتم إليها في المشكلة الهيكلية التي نعاني منها، نحن نعاني من مشكلة هيكلية وليست مشكلة سطحية، سواء في إطارها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، ولكن من الواضح أن الكثير منّا دائماً يكيل التهم إلى الإشكالية بالجانب السياسي ويعتقد بأن السياسة هي السبب، وأن العوامل السياسية هي السبب، وأن الفساد كما سُمِّي من قِبل الدكتور غانم النجار بقوله: إن الفساد التشريعي في المؤسسة التشريعية هو السبب، وكما أوضح الدكتور محمد الرميحي أن المشكلة الأساسية هي فيما يخص نظام توارث الإمارة، وأن هناك تعطيل لمسيرة التنمية في المجتمع، وكأن المشكلة الأساسية هي الجانب السياسي، في حين أن المشكلة أكبر بكثير من كونها مشكلة سياسية فقط بالمجتمع الكويتي.

فإذا تحدثنا ـ كما أشار في بداية حديثه الدكتور محمد الرميحي ـ بأن الأزمة كما عرَّفها هي تعطيل مسار التنمية وتعطيل مسار الأمر الطبيعي لعجلة التنمية في البلاد، فإن

السؤال يكمن فيمن المسؤول عن تعطيل هذا المسار؟ هل هو النظام الاجتماعي، أم الحكومة، أم مجلس الأمة؟ في الحقيقة المسؤولية متكاملة من قِبل جميع هذه الأطراف، ونحن في الحقيقة دائماً اعتدنا على أن نشير فقط إلى الخلل السياسي في نظامنا السياسي بأنه هو السبب، وفي بعض الأحيان نتغنى بالنظام السياسي بأننا نتمتع بحرية كبيرة، وأن هذه الحرية نحن نتميز بها عن بقية الدول، لكن على العكس من ذلك، فبقية الدول أفضل منّا في جانب الإصلاح الاقتصادي، نحن لدينا مشكلات اقتصادية جوهرية، فالآن سعر برميل النفط ٧٤ دولاراً، فكيف نتعامل مع الوضع بهذا السعر للبرميل؟ فيما يخص الجوانب والأشكال المختلفة من الإنفاق، هل لدينا إنفاق استثماري؟ الحقيقة أن كل إنفاقنا هو إنفاق استهلاكي، اليوم مثلاً وأثناء قيادتي لسيارتي في الطريق إلى مقر عملي يوجد هناك قطعة حديد منزوعة من مكانها وملقاة في الطريق منذ شهر تقريباً، علماً بأن رجل المرور متوقف بسيارته على الجانب الآخر من الطريق.

إذاً السؤال: هل هذا إشكال سياسي؟ هذا ليس إشكالاً سياسياً، في بعض الأحيان نجد أن نظام التدريس نظام سيئ، والنظام التربوي نظام سيئ، والنظام الإداري نظام سيئ، إذاً فهي مشكلة كلية وليست سياسية فقط، لذا علينا أن نتعامل مع الواقع من الجوانب المختلفة للإشكالية كي نصل إلى التشخيص الصحيح لواقعنا الأليم، والذي أعتقد أن الجميع يعاني منه وينظر إليه نظرة تشاؤمية، ونأمل أن يتخطى المجتمع الكويتي في المستقبل هذه الإشكاليات ويتغلّب عليها.

رد أ.د. محمد الرميحي:

في تاريخنا الاجتماعي، كان هناك محكمة تسمّى محكمة الغوص، الغواص يشتكي النوخذة، وكان يتولى البت واتخاذ القرار في تلك الشكاوى هيئة مكوّنة من ثلاثة من كبار النواخذة، والصياد يقول: أنا أريد من النوخذة ٢٠ روبية، والنوخذة يرد بتهكم رغبة في التهرب ويقول تريد كم؟! ويرددها كثيراً، (متظاهراً بأنه لا يسمع)، فهذا يسمى صمخ نواخذة.. وهذا الحال الآن.

رد أ.د. غانم النجار:

الدكتور محمد الحداد تكلّم عن إشكالية الفساد، وما تم عرضه كمثال في استفساره، فهنا المشكلة سياسية كونها تتطلّب اتخاذ قرار، وليس الأمر مرتبطاً بالسياسة كسياسة، لكن النظام السياسي عندنا ضعيف لدرجة أن السياسيين يحولون المشكلات للقضاء، والمحكمة الدستورية غير مهيأة للتعامل مع القضايا السياسية، وكل ما تم فعله هو عرض إحدى المشكلات عليها.

وهنا يمكن الإشارة إلى أمرين من ضمن الأمور الإيجابية، المحكمة الدستورية حلّت أكبر مشكلة عانت منها الدولة وهي مشكلة أزمة الحكم ٢٠٠٦، لم تحل تلك المشكلة من أي جهة غير المحكمة الدستورية، لم تحل من قِبل الجيش مثلاً، أو توازن قوى داخل الأسرة الحاكمة، هذه الأسرة الحاكمة انقسمت إلى قسمين في مكانين مختلفين، ولم يكن للمواطنين (الشعب) أي علاقة، ومع ذلك المحكمة الدستورية هي التي حلّت الإشكالية، وذلك من خلال قانون توارث الإمارة وهو قانون دستوري، وذهبوا إلى مجلس الأمة، وأتذكّر أنه خلال المناقشات التي جرت في تلك الفترة في لجنة الدستور، كان الشيخ سعد رحمة الله عليه هو ممثل الأسرة الحاكمة يرفض قضية قانون توارث الإمارة، وكأنه يقول: إن هذا القانون يخص الأسرة ولا دخل لأحد فيه ولا لأي جهة، فرض قانون توارث الإمارة بين عبداللطيف الثنيان والشيخ عبدالله السالم، وجاء الزمن وأن الشخص الذي اعترض على قانون توارث الإمارة هو الوحيد الذي تم تطبيق قانون توارث الإمارة عليه، (سبحان الله)، وذلك عام ٢٠٠٦.

وفي أثناء أزمة الغزو العراقي الغاشم ١٩٩٠ لم يحل المشكلة في التوافق بين الناس إلا الدستور، والسؤال: كيف يتم الاتفاق والتوافق وهم خارج البلد، لذلك نحن لدينا بنية تحتية ممتازة علينا أن نطعمها بالقرار السياسي، ويحضرني أنه في عام ١٩٧٦ أن نائب رئيس الوزراء رحمة الله عليه الشيخ جابر العلي في ختام الجلسة الخاصة

بالانعقاد الأول لمجلس الأمة، (مجلس ١٩٧٥)، ويشيد بمجلس الأمة والتعاون مع مجلس الأمة وإشادة بجميع الأعضاء في المجلس، وبعد شهر تم حل مجلس الأمة، وخرج الأعضاء يقولون من الأقاويل الكثير.

وعلى ضوء ذلك، فأنا أؤكد على أن هناك بنية تحتية موجودة ويمكن أن نبني عليها، لكن يفاجئك أن هذا الكم من المسؤولين الكبار ما يقارب من ١٢٠ شخصاً خرجوا مرة واحدة من مناصبهم القيادية، وحتى الآن لا يوجد تفسير واحد لهذا الأمر، الاستغراب يجعلنا نقول: ألهذه الدرجة يوجد عدم الاكتراث وعدم الاهتمام، وكما قلت مثالاً على ذلك: موضوع الجامعة، هل تتصورون أن مناصبها العليا كلها بالتكليف لسنوات، ولا أحد يهتم، هذا الأمر يحتاج إلى قرار من الجهة المعنية؛ لذلك أنا أعتقد أن موازين القوى هي التي تحكم وهي التي تسبب المشكلة، وإذا صار هناك توافقاً سيكون لدينا بنية تحتية يمكن أن تسير الأمور من خلالها بشكل سريع، ولم نخلق أو ننشئ شيئاً جديداً، فالبنية التحتية موجودة والحمد لله، وهذا ما يسهّل الكثير من الأمور، فكل شيء موجود، لكن الأمر يحتاج إلى توافق، ونائب مجلس الأمة هو الحلقة الأضعف في النظام السياسي؛ لأنه ليس لديه شيء فهو بمفرده فقط، يسعى لأجل الحصول على تأييد الناخب، ولا تشغله القضية العامة، وهذه هي المشكلة.

أ.د. حسين الأنصاري رئيس الجلسة:

في الختام، باسمكم جميعاً أتوجّه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور محمد غانم الرميحي، والأستاذ الدكتور غانم حمد النجار، لما عرضاه من معلومات قيّمة وطرح متميّز، ونشكر لكم حضوركم ومشاركتكم لنا في هذا الملتقى... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجلسة الثانية

التحديات والعوائق الدستورية... الحلول المقترحة

د. محمد حسين الفيلي

د. محمد عبد الوهاب الفهد

رئيس الجلسة: أ.د. عبد الرحمن عبد الواحد الرضوان، القائم بأعمال عميد كلية الحقوق، جامعة الكويت

الجلسة الثانية ـ تحت عنوان:

« التحديات والعوائق الدستورية والحلول »

كلمة رئيس الجلسة

أ.د. عبد الرحمن عبد الواحد الرضوان
القائم بأعمال عميد كلية الحقوق ـ جامعة الكويت

بعد التحية والصلاة والسلام على أشرف الخلق وعلى آله وصحبه أجمعين، أتوجّه في البداية بجزيل الشكر إلى مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية وكذلك كلية العلوم الاجتماعية على هذه الدعوة الكريمة للمشاركة في الملتقى العلمي المقام تحت عنوان: "كويت جديدة ونهج جديد"، وبمشيئة الله نفتتح الجلسة الثانية تحت عنوان: "التحديات والعوائق الدستورية والحلول"، ونرحّب بزميلينا في هذه الجلسة، وهما:

الزميل الدكتور محمد حسين الفيلي، أستاذ القانون العام في كلية الحقوق جامعة الكويت.

والزميل الدكتور محمد عبد الوهاب الفهد، أستاذ القانون الدستوري في كلية القانون الكويتية العالمية.

وحسب ما تم تحديده للجلسة، فالوقت المحدد هو ربع ساعة لكل زميل متحدث في هذه الجلسة، ثم بعد ذلك نفتح المجال للسادة الحضور لإبداء أية استفسارات أو أسئلة أو التعقيب لمن يرغب من الحضور الكريم.

نظرات في العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمّة

د . محمد حسين الفيلي
أستاذ القانون ـ قسم القانون العام ـ كلية الحقوق ـ جامعة الكويت

الواقعية واحدة من مفاتيح دستور ١٩٦٢، وقد عبّر عن هذه الفكرة بوضوح السيّد/ عبد اللطيف ثنيّان الغانم رئيس لجنة الدستور ورئيس المجلس التأسيسي، في ردّه على الدكتور/ أحمد الخطيب - رحمه الله- وهو نائب رئيس المجلس التأسيسي (محضر الجلسة ٢٠/ ٦٢ بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٦٢م).

تحدث د. الخطيب بمرارة عن ابتعاد مشروع الدستور عن منطق النظام البرلماني، وكان ردّ الغانم: "إنّنا تأمّلنا في تجارب الدول المقاربة لنا فوجدنا أنّ نقل النماذج الدستورية المقاربة دون الأخذ بالاعتبار طبيعة مجتمعنا يقود إلى عدم الاستقرار".

ويستمرّ رئيس لجنة الدستور في عرض الفكرة، مؤكّداً أنّ مَن وضع الدستور فتح الباب لتعديله بعد خمس سنوات من العمل به، عندما يستدعي تطوّر المجتمع ذلك، أو يسمح بذلك.

ومن صور الواقعية في إطار العلاقة بين السلطات الأخذ بالبرلمانية متعدّدة السلطات، أخذ واضع الدستور بالحدّ الأدنى منها تاركاً للناس الاقتراب أكثر منها إذا كانت هذه رغبتهم، ويمكنهم الأخذ بأسباب التوجّه إلى مزيد من البرلمانية بتعديل القوانين المنظّمة للحياة السياسية.

ومن المفيد أن نعرض للمشهد الدستوري القائم من حيث العلاقة بين السلطات، وهذا يسمح لنا بالوقوف على مظاهر الخلل وفق الواقع القائم، ثمّ من بعد ذلك يمكننا أن نجتهد في تقديم اقتراحات في مواجهة إشكالات الواقع.

العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة كما رسمها الدستور

اختيار نمط للعلاقة بين السلطات تم طرحه من قِبل لجنة الدستور في وقت مبكّر، وقد تمّ التداول في المبدأ في ثلاث جلسات متعاقبة (الجلسة الرابعة بتاريخ ٧/ ٤/ ١٩٦٢م والخامسة بتاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٦٢م والسادسة بتاريخ ٢٨/ ٤/ ١٩٦٢م).

وقد تباينت المواقف، لكنّ مجمل النقاشات تكشف عن قناعة بعدم إمكان تبنّي النظام الرئاسي لتعارضه مع النظام الوراثي، أمّا النظام البرلماني النمطي فقد ظهرت اعتراضات عليه؛ لأنّه سيقلّص دور الأمير والأسرة الحاكمة، ومن جانب آخر فإنّ متطلّباته غير قائمة آنذاك، والأخذ به على علّاته سيقود البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار، والحلّ المقترح الذي تمّ الأخذ به هو إعادة صياغة النظام البرلماني؛ لإعطاء الأمير دوراً أهم يمارسه بأوامر أميرية، كما تمّ ربط أهم أداة قانونية يمكن للحكومة استخدامها بتصديق الأمير، فجعل صدور المراسيم غير ممكن دون تصديق الأمير (مادة ١٢٨)، ووفّر للحكومة حماية عالية في مواجهة تحريك المسؤولية السياسية وبالذات التضامنية (مادة ١٠٢)، وتمّ الاستعاضة عن الأغلبية البرلمانية اللازمة لاستقرار الحكومة في مواجهة البرلمان بفكرة بديلة وهي توفير كتلة تصويتية للحكومة بحدود ثلث عدد أعضاء المجلس المنتخبين تقريباً (المواد ٥٦ و٨٠ من الدستور).

وهو الأمر الذي يسمح للحكومة بالعمل بشكل مريح إذا استطاعت استقطاب أقلية عددية في البرلمان تضيفها إليها فتصل إلى الأغلبية العددية المطلوبة لتمرير

مشروعاتها، وإذا كان الدستور قد وفّر للحكومة ترسانة مهمّة من الأدوات القانونية تستطيع استخدامها لتحقيق الاستقرار السياسي، فإنّ قلّة عدد السكان وسياسة الإنفاق المالي ربطاً بفكرة تحقيق دولة الرفاه، قد وفّر للحكومة قدرة عالية على تحقيق الاستقرار السياسي في علاقتها بالبرلمان من الناحية الواقعية، وحتّى دون الاضطرار إلى استخدام كلّ الأدوات المتاحة لها دستورياً.

الواقع القائم يكشف عن ضعف في الاستقرار السياسي الحكومي، وبالتالي اضطرار الحكومة إلى استخدام أدوات غير مقرّرة في الدستور لإدارة علاقتها بالمجلس، مثل الغياب عن الجلسات لفترات طويلة نسبياً بغرض تعطيل انعقاد الجلسات، لماذا يحدث ذلك؟ وهل من الممكن اقتراح حلول للتعامل مع هذا الواقع؟

محاولة فهم المشهد القائم

التصوّر الذي تمّ تبنّيه للعلاقة بين السلطات حين صياغة الدستور كان مبنياً على واقع اجتماعي واقتصادي، وكذلك سياسي قائم وقت وضع الدستور، بعض هذه العناصر تغيّر وبعضها كان مبنياً على فرضيةٍ ثبت واقعياً أنها ليست مطلقة.

١ ـ زيادة عدد السكان:

موضوع زيادة عدد السكان وضع الحكومة أمام تحدّيات مهمّة من حيث الاستمرار في سياسة دولة الرفاه، ومن مفردات هذه السياسة توفير فرص عمل لأعداد متزايدة من الشباب، ومواجهة هذه المتطلبات تحتاج إمّا إلى استخدام المال العام لخلق فرص عمل حتى لو كانت وهمية، وإما إلى التدخّل في تنظيم المشهد الاقتصادي لخلق بيئة خالقة لفرص العمل من خلال آليات السوق، والحلّ الأوّل مرتبط بكفاية العائدات النفطية، وهي حالياً المصدر الأساسي للإنفاق الحكومي، وهذه العائدات متذبذبة نتيجة وضع سوق النفط العالمي.

والحلّ الثاني هو اللجوء إلى سياسة تهدف إلى تنمية شاملة، وهذه السياسة تقتضي في بعض الأحيان عدم الانسياق وراء المطالب الشعبوية، وتبنّي الحلّ الثاني يقود بالضرورة إلى الحاجة إلى التعامل مع حكومة تمتلك خطّة اقتصادية يساندها في تحقيقها برلمانٌ مقتنع بها، والنظام الانتخابي القائم لا يساعد على تبنّي خطّة إصلاح اقتصادي لا تعتمد على الإنفاق من الأموال العامة، وبعبارة أخرى يلزم الحكومةَ بذلُ جهد كبير في إقناع أغلبية الأعضاء بها وبشكل فرديّ، كما يلزمها إقناع جمهور الناخبين كي توفّر بيئة انتخابية آمنة للأعضاء الذين استطاعت إقناعهم.

ووجود كتل برلمانية قائمة على أساسِ برنامج اقتصادي وسياسي يجعل التعامل مع برنامج الإصلاح الاقتصادي الهادف إلى تنمية شاملة أسهل بالنسبة إلى الحكومة والنواب.

٢ ـ عدد أعضاء مجلس الأمّة:

قد يبدو لأوّل وهلة أن تحديد عدد أعضاء مجلس الأمة في الدستور استوجبه – بشكل غير مباشر – تقرير عضوية الوزراء غير المنتخبين في مجلس الأمة بحكم وظائفهم، فالديمقراطية النيابية وقد أخذ بها الدستور الكويتي تقتضي أن يكون البرلمان منتخباً كلّه كأصل، وجلّه كاستثناء، والاستثناء وفق القواعد القانونية يلزم تقريره بنصّ صريح.

وقد أتت النسبة مدروسة كي تحقّق الرقم الذي قدَّرت الحكومة آنذاك أنها تحتاج إليه من الوزراء، دون أن يخلّ بفكرة وجوب أن يكون المعيّنون أقلية، والمنتخبون هم أغلبية أعضاء المجلس.

وقد قدَّرت الحكومة أنّ خمسة عشر وزيراً مع رئيس مجلس الوزراء هو رقم لا يزيد على ثلث الخمسين، وبالتالي لا نخرج عن إطار الاستثناء المقبول في النظام النيابي، مع الأخذ في الاعتبار أن يكون بعض الأعضاء المنتخبين ضمن التشكيلة

الوزارية، والمذكّرة التفسيرية للدستور تَعتبر أنّ زيادتهم هدف منشود، وكان يمكن من الناحية الفنية تحديد نسبة المعيّنين، مع ترك تحديد عدد أعضاء مجلس الأمة لأداة أدنى من الدستور، كالقانون مثلاً.

وقد كان تحديد عدد أعضاء مجلس الأمة محلّ نقاش واقتراحات، تمّ التداول في ثلاثة اقتراحات (١٠٠ عضوٍ - ٦٠ عضواً - ٤٠ عضواً)، لجنة الدستور في جلسة (١١/ ١٩٦٢م، بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٦٢م) وجلسة (١٣/ ١٩٦٢م، بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٦٢م) تمّ استبعاد مقترح العدد الأعلى (١٠٠ عضوٍ)؛ لأنّ عدد المواطنين قليل -وفق إفادة مستشار المجلس: ٢٢٠ ألف مواطن- وهذا يجعل العضو منتخباً من عدد قليل من الناخبين.

وقلّة عدد الأعضاء، مع ربط عدد الوزراء بعدد الأعضاء، قاد إلى تولّي الوزير أكثر من حقيبة وزارية، كما أثّر في عضوية لجان مجلس الأمة، فوجدنا العضو مسجّلاً في أكثر من لجنة على نحو يؤثّر واقعياً في قدرته على حضور الاجتماعات، وهذا الواقع سهّل أيضاً التأثير الشخصي في الأعضاء المنتخبين، سواء من قِبل الحكومة أو مراكز القوى الأخرى، مثل أفراد الأسرة الحاكمة والكتل الاقتصادية، وأوّل استخدام للمجلس في الصراع كان في الأصل خارج المجلس، حدث فيما يسمّى بأزمة ١٩٦٤م، ثمّ تكرّر هذا السيناريو أكثر من مرّة بعد ذلك.

٣. تحريك المسؤولية السياسية:

ربَط الدستور الكويتي تحريك المسؤولية السياسية بالاستجواب، وهو في الأصل وسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية، وللوهلة الأولى يبدو أنّ هذا المسلك مفيد للوزارة؛ لأنّ تحريك المسؤولية السياسية لا يمكن أن يحدث بصورة مباغتة للوزير أو رئيس مجلس الوزراء، ولكنّ هذا الربط قاد عملياً إلى تحفيز تحريك المسؤولية السياسية للحكومة بمناسبة الاستجواب، وتحوّل الاستجواب من أداة للرقابة إلى

باب واقعي لتحريك المسؤولية السياسية، وإذا كان الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة يحدّدان أحكام الاستجواب، فإنّ اللائحة، وهي مكلّفة بتنظيم العمل البرلماني، لا تتضمّن آليّةً للتعامل مع الاستجواب الذي لا يلتزم بهذه الأحكام.

٤ . حماية سمعة العمل البرلماني:

يقرّر الدستور وكذلك اللائحة الداخلية ضوابط للعمل البرلماني، بهدف حمايته من الشبهات، فتمنع النائب من بعض أشكال التعاملات المالية، كما تمنعه من التدخّل في عمل السلطة التنفيذية أو القضائية، ولا تتضمّن النصوص المنظّمة لعمل مجلس الأمة آلية قانونية لمواجهة التجاوزات الاحتمالية لهذه الضوابط، وهذا يضعف من صورة العمل البرلماني ويسيء إليه.

٥. هاجس بطلان الانتخابات:

وجود الرقابة القضائية على العملية الانتخابية من ضمانات سلامتها ونزاهتها، ولكنّ تكرار البطلان الكامل للعملية الانتخابية يسهم في خلق انطباع لدى الناخب بعدم جدوى التصويت، ما دام مآل تصويته إلى البطلان، وهو ليس له يد في الموضوع؛ لأنّ تنظيم الانتخابات بيد السلطة التنفيذية، ولعلّ هذا الأمر كان أحد أسباب انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة.

إن الرصد السابق لبعض مظاهر الواقع يستدعي التفكير في حلول تقود إلى تحسين هذا الواقع.

مقترحات للمستقبل

السلوك السياسي نمط من السلوك الاجتماعي، وتغيُّر هذا السلوك مرتبط بأسباب التغيّر الاجتماعي، سواء وصفناه بالتطوّر أم بالتخلّف، والقانون يتأثّر

بالواقع الاجتماعي ويؤثّر فيه إلى حدّ ما، وفي المقترحات تركّز الورقة على الجانب القانوني، مع الإقرار بأنّ القانون على أهميّته هو واحد من أدوات تغيير السلوك الاجتماعي، وليس بالضرورة أهمّها، وسنعرض للأفكار المقترحة بحسب تقديرنا لأهميّتها، ونبدأ بالأكثر أهميّة.

١ ـ تنظيم العمل البرلماني من حيث علاقة الحكومة بالبرلمان ربطاً ببرنامج سياسي:

منذ بدء العمل بالدستور القائم ظهرت ممارسات على هامشه، بعضها تمّ العدول عنه لأنّ أضراره وأخطاره أكثر من منافعه، مثل الجمع بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء، وبعضها لا يزال محلّ نقاش من حيث

الأخذ به، مثل زيادة الاقتراب من النظام البرلماني. (محمد الفيلي، مستقبل النظام البرلماني في الكويت، مؤتمر القانون وتحدّيات المستقبل، ٢٥ أكتوبر ١٩٩٩م، https://www.alfililaw.com/images/research/mustaqbal_albarlaman.pdf).

ولعلّ أفضل ما يجب أن يؤخذ به في التعامل مع الواقع القائم هو إعادة بناء تشكيل الحكومة ومجلس الأمّة وفق البرنامج السياسي.

أ ـ الحكومة:

وجود تصوّر سياسي قابل لأن يتحوّل إلى برنامج عمل تنفيذي لرئيس مجلس الوزراء يقود إلى اختيار الوزراء ربطاً بالبرنامج الذي تبنّاه رئيس مجلس الوزراء، وهذا هو التفسير المنطقي للمادة ٩٨ من الدستور التي تقرّر أنّ الوزارة تتقدّم ببرنامجها فور تشكيلها، مع أنّ العمل مستقرّ على أن تتقدّم الوزارة ببرنامجها بعد تشكيلها، وأهميّة هذه الفكرة تكمن في تقوية التضامن الوزاري من الناحية الموضوعية، وجعل تعامل الحكومة مع أعضاء مجلس الأمّة أوضح، وقائماً على قاعدة أكثر صلابة.

ب ـ مجلس الأمة:

الدفع لتعديل النظام الانتخابي لربطه بفكرة الكتل المبنيّة على برنامج سياسيّ مفتوح لكلّ المواطنين، وتكون مكوّناته أقرب إلى برنامج عمل للحكومة، يقود إلى تعامل موضوعيّ مع الرقابة على أعمال الحكومة ومع وظيفة التشريع، وكما أنّ مثل هذا التعديل، إذا سايره الناخب بإفراز أغلبية واضحة، يسمح بالاقتراب أكثر من النظام البرلماني بشكل سلس ومنضبط، والتوجّس من وجود الأحزاب السياسية يجب أن يوضع بجوار مشكلات الوضع القائم، وبجوار عدم وضوح الرؤية بالنسبة إلى العمل البرلماني وفق ما يسجّله المراقب، أحزاب موجودة واقعياً ولكنّها غير قابلة للتنظيم لأنّها رسمياً غير موجودة، كما أنّه يمكن العمل على وضع ضوابط تقلّل من فرص انحراف التنظيم الحزبي وخروجه عن الإطار الوطني.

يمكن أيضاً الوصول إلى نتيجة مقاربة من خلال نظام القوائم الانتخابية المغلقة، مع وضع اشتراطات قانونية تقلّل فكرة بنائها على أساس مغلق في مواجهة بقية المواطنين، مثل الطائفية الدينية أو القبلية، والأخذ بنظام القوائم المغلقة يمكن أن يكون باباً لتمكين المرأة دون الدخول بشكل مباشر في نظام الحصص المفروضة (الكوتا)، وذلك من خلال تقرير وجوب التنوّع الجنسي في القائمة.

إن تنظيم العمل البرلماني من حيث علاقة الحكومة بالبرلمان ربطاً ببرنامج سياسيّ يجعل الرؤية أمام الحكومة أوضح عند تعاملها مع البرلمان؛ فتستطيع اختيار حلفائها ربطاً ببرنامجها، والحلفاء في هذه الحالة هم شركاء يدافعون عنها، علماً بأنّ امتلاكها للكتلة التصويتية القائمة (ثلث عدد أعضاء المجلس) يجعلها تقطع نصف الطريق في الوصول إلى تشكيل الأغلبية العددية التي توفّر لها جوّاً مريحاً نسبيّاً للعمل، والتنظيم يفيد الأعضاء؛ لأنّ أمامهم خطّة واضحة، طبعاً كلّ هذا يرتبط بقناعة الناخب الذي اعتاد على الاختيار وفق معطيات شخصية عند المرشّح، والفكرة المطروحة هنا تصوَّر الدستور إمكان تحقّقها عندما عرض في المذكّرة التفسيرية لمضمون المادة ٤٣ من الدستور، وتحقيق الفكرة يحتاج إلى تشريع بدرجة قانون.

٢. زيادة عدد أعضاء مجلس الأمّة:

زيادة عدد أعضاء مجلس الأمّة أمر تمّ تقريره في لجنة الدستور ضمناً؛ لأنّ العدد تمّ تحديده ربطاً بعدد المواطنين والناخبين في أثناء إعداد النص، وهذا يعني أنّه عند زيادة عدد الناخبين يلزم زيادة عدد أعضاء مجلس الأمّة، ومقارنة بعام ١٩٦٢م فإنّ عدد الناخبين تضاعف مرّتين على الأقل، زيادة ترتبط بزيادة عدد المواطنين، وأخرى ترتبط بدخول المرأة في شريحة الناخبين، وهذا يعني أنّ عدد المقاعد يلزم ألا يقلّ عن ١٥٠ مقعداً، ما آثار الزيادة؟ وكيف تتمّ؟

إن زيادة عدد المقاعد دون المساس بالنسبة المتّصلة بعدد الوزراء سيفتح أمام رئيس مجلس الوزراء المجال لزيادة عدد الحقائب الوزارية دون الحاجة لإعطاء الوزراء أكثر من حقيبة، كما أنّ هذه الزيادة تسمح له بتفعيل حكومة الائتلاف عندما يستدعي الأمر، وهو وضع متصوّر في حال الأخذ بفكرة تنظيم الحياة السياسية على أساس البرنامج السياسي، وزيادة عدد المقاعد من الممكن أن تجعل توجيه أعضاء البرلمان من الخارج أمراً أكثر صعوبة، كما أنّه مفيد للعمل البرلماني من حيث تكوينه الداخلي، مثل عضوية اللجان، وزيادة العدد تمرّ من خلال تعديل الدستور، وفكرة التوافق في هذه الجزئية على الأرجح متوافرة، لأنّ في هذا التعديل مكسباً لكلّ القوى السياسية، وقد يكون من الحصافة عدم طرح موضوع آخر معه؛ لأنّ هذا على الأرجح سيؤدي إلى إجهاض المشروع.

٣. الاستجواب:

العلاقة بين الاستجواب وتحريك المسؤولية السياسية الفردية والتضامنية جعلت التلويح به يقود واقعياً إلى طرح موضوع المسؤولية السياسية، وقد استقرّ العمل على أن تقدِّم الحكومة الترضيات للأعضاء عند طرحه؛ تحسّباً من تحريك المسؤولية السياسية، وهذا المسلك يفتح شهية بعض الأعضاء، إلى درجة استخدام الاستجواب

بقصد فتح باب المساومات، وهذا الجانب لا يمكن أن يعالج بأيّ تعديل تشريعي، والحلّ هو التعوّد على مواجهة الحجّة بالحجّة، وإثبات أنّ الحكومة تقبل بالنتيجة الدستورية، كما أنّ الأخذ بفكرة بناء العمل الحكومي والبرلماني على أساس البرنامج السياسي يقود منطقياً إلى تقليص هذه الظاهرة، إلى جانب المعالجة المتّصلة بإعادة النظر في السلوك السياسي، إذ يمكن الأخذ ببعض الاقتراحات القانونية:

أ ـ غياب آليّة محدّدة للتعامل مع الاستجوابات المخالفة للشروط المقرّرة في الدستور واللائحة الداخلية قاد إلى ظهور اجتهادات متعدّدة وعمل غير مستقرّ، والتعديل التشريعي مستحق، ويحسن أن يأخذ بفكرة وجوبية إعداد تقرير قانوني يناقش قبل التصويت عليه من قِبل المجلس.

ب ـ عدم وجود أدوات تسمح بمواجهة مباشرة بين العضو والوزير ورئيس مجلس الوزراء سوى الاستجواب يقود إلى إعطاء الاستجواب أهميّة عالية، واللائحة لا تمنع من تخصيص جلسة للحوار والمواجهة بعنوان آخر غير الاستجواب، كما أن إيجاد قنوات موازية للاستجواب، مثل تخصيص جلسة للأسئلة الشفهية مع ردّ الوزراء عليها في الجلسة، يؤدّي عملياً إلى تقليل الحاجة إلى الاستجواب، وتركه للأمور بالغة الأهمية.

٤ ـ تفعيل النصوص الهادفة إلى حماية العمل البرلماني من الشبهات:

يحسن تعديل اللائحة الداخلية لتبنّي آليّة يمكن من خلالها للجنة في المجلس أو لمكتب المجلس تلقّي البلاغات عن ادّعاءات التجاوز والتحقيق فيها، وفي حال ثبوتها يُقدَّم تقرير عنها إلى المجلس، ويمكن تعديل اللائحة لربط قائمة الجزاءات القائمة بهذه المخالفات، وفي حال ثبوت وجود جريمة توصي اللجنة برفع الحصانة عن العضو.

٥ . بطلان الانتخابات لمرّتين بسبب عيوب شابت مرسوم الحلّ، ومرّة بسبب صدور مرسوم بقانون يتّصل بالعملية الانتخابية

قاد إلى حالة إحباط عند الناخب، فالمراسيم بقانون يمكن الطعن فيها أمام المحكمة الدستورية قبل إجراء الانتخابات، وبالتالي يمكن حسم أمر دستوريتها في وقت سابق على الانتخابات، أمّا مرسوم الحلّ أو مرسوم الدعوة إلى الانتخاب فهي غير قابلة للعرض على المحكمة الدستورية وفق قانونها القائم إلّا بعد ظهور نتائج الانتخابات وتقديم طعن على هذه الانتخابات أمام المحكمة الدستورية، ولمّا كانت هناك مصلحة راجحة لحسم هذا الموضوع، ولمّا كانت إناطة الاختصاص بالمحكمة الدستورية بنظر الطعون الخاصّة بسلامة هذه المراسيم لا تخالف أحكام الدستور، فإنّ تعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية كي تغدو مختصّة بفحص المراسيم المؤثّرة في سلامة العملية الانتخابية قبل إجرائها يصبح أمراً مندوباً.

بعد العرض السابق يمكن التوصية بما يلي:

- تنظيم الحياة السياسية يتمّ إما من خلال تشريع قانون بتنظيم الأحزاب أو الجمعيات السياسية مع وضع ضوابط تبقيها في إطارها الوطني، وإمّا من خلال تبنّي نظام انتخابيّ قائم على القوائم المغلقة، مع الحرص على تشكيلها وفق أسس تجعل برنامجها مفتوحاً لكلّ المواطنين، وفي هذا الإطار يمكن اشتراط وجود نسبة للذكور أو الإناث في هذه القوائم.
- اقتراح تعديل المادة ٨٠ من الدستور لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمّة المنتخبين إلى ١٥٠ عضواً.
- تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمّة بغرض:
- ضبط آليّة فحص السلامة الدستورية واللائحية للاستجوابات قبل تقديمها.
- استحداث جلسات خاصّة بالأسئلة الشفوية لإيجاد قناة رديفة للاستجواب تسمح بحوار مباشر بين أعضاء الحكومة والأعضاء المنتخبين.

- إيجاد آليّة تسمح بوجود جهة في مجلس الأمّة تتلقّى البلاغات عن مخالفة العضو للالتزامات التي تقرّرها القوانين في مواجهته، والتحقيق في هذه البلاغات تمهيداً لاقتراح الجزاء الذي تقرّره اللائحة.
- تعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية بما يسمح بالطعن أمامها -قبل موعد الاقتراع- في سلامة المراسيم المؤثّرة في سلامة العملية الانتخابية.

أسباب التعطّل والتوتّر المستمر في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت

د. محمد عبد الوهاب الفهد
أستاذ القانون الدستوري ـ كلية القانون الكويتية العالمية

بداية أتوجّه بالشكر لجامعة الكويت على استضافتها في هذا الملتقى، وسوف أبدأ حديثي من حيث انتهى الزميل الدكتور محمد الفيلي فيما يتعلّق بموضوع التعطيل المستمر للحياة السياسية في دولة الكويت.

النقطة المهمة في هذا الأمر هي: هل هذا التعطيل متوقع؟ أم أنه كانت هناك أسباب أو أخطاء تمنع هذا التعطيل؟

قلت في السابق: إن هذا التعطيل متوقع، وقد يكون مستمراً إذا لم تتغير المنهجيات في هذا الموضوع، وأن استمرار الصراع بين مجلس الأمة والحكومة هذا أمر يعود إلى بداية صناعة الدستور، وسأتحدث عن أسباب هذا الصراع، وهذا الصراع كان متوقعاً منذ نشأة الدستور الكويتي، وأنا لا أريد أن أكون متشائماً في ضوء الأوضاع الحالية، سيستمر ـ للأسف ـ هذا الصراع، ولن يستمر المجلس إلا استثناءً من مدته الأربع سنوات، وهناك أسباب لهذا الأمر، وكما تم التنويه فإن الدستور الكويتي تم وضعه بطريقة تناسب الشعب الكويتي، وقد أُخذت أفكاره من دول أوروبية، وتم تطبيقه بطريقة تناسب الوضع في دولة الكويت.

ونرجع إلى البدايات فيما يتعلّق بفصل السلطات، وبالطبع مفهوم فصل السلطات كان من إنتاج الفقيه الفرنسي مونسيكو عندما قال: يجب أن يكون هناك فصلاً للسلطات، وأن تكون هناك سلطة تحد سلطة أخرى، هذه كانت بداية أفكار الفقيه الفرنسي مونسيكو، لكن الإشكالية كانت، وليست في دولة الكويت فحسب، كيف تطبق هذا المبدأ بطريقة تحقق الاستقرار السياسي؟، حيث إن كل سلطة ستسعى للقضاء على السلطة الأخرى، فكيف نحقق الاستقرار السياسي.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية عندما أخذت بفكرة الفصل بين السلطات اتجهت إلى ما يسمَّى بالنظام الرئاسي، فقالت بأن رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية، وبالتالي رأت أن رئيس الدولة هو من يعين الوزراء، وبالتالي لا يوجد هناك استجواب، ولا يوجد هناك سؤال برلماني، وكل هذه الأدوات التي تعطّل العمل بين الحكومة والمجلس، وبالتالي هم يرون أن هذا المنهج قد يؤدي إلى تحقيق مزيد من الاستقرار في النظام السياسي.

في بريطانيا على النقيض من ذلك، فقد أخذت بما يسمَّى بالنظام البرلماني، وأخذت بفكرة أن رئيس الحكومة يشكّل الحكومة من الحزب الفائز، وبالتالي فإن الحزب الفائز هو من يتولى رئاسة الحكومة وتشكيل الحكومة منه، وبالتالي تتلاقى الأفكار بين حزب الأغلبية وبين الحكومة، وبذلك تستبعد إمكانية وجود تعارض بين الحكومة والمجلس، وإن كانت هناك انتقادات على هذا المبدأ بأنه يضعف دور المعارضة، لكنه يحقق مزيداً من الاستقرار السياسي.

الآن، نرجع إلى واقع الكويت، عندما تم وضع الدستور الكويتي، وكما نعلم بأنه لا يمكن أن نأخذ بالنظام الرئاسي، وقد كان ذلك محل نقاش في المجلس التأسيسي عندما قالوا: هل نأخذ بفكرة النظام الرئاسي، قالوا بأنه لا يمكن لأن النظام الرئاسي يقوم على انتخاب الرئيس ونحن نقوم على النظام الوراثي، ثار التساؤل: ماذا نفعل؟ قالوا: نأخذ بالنظام البرلماني ونطعمه بالنظام الرئاسي، والإشكالية كانت فيما يتعلّق

بأن النظام البرلماني يقوم على فكرة الأحزاب، وبالتالي يكون هناك برنامج عمل، ويكون هناك حكومة متوافقة مع المجلس تستطيع أن تنفذ هذا البرنامج.

ومن نافلة القول، نقول بأن المستشار عثمان خليل المستشار في المجلس التأسيسي عندما سئل: لماذا لم نأخذ بنظام الأحزاب في دولة الكويت؟ ـ كان هذا اجتهاداً من المستشار آنذاك ـ قال: عندما أزور البلد أجلس فيها مدة معينة حتى أعرف طباع هذا البلد، فعندما جلست في دولة الكويت وزرت الدواوين، وجدت أن هناك تلاحم بين جميع أطياف المجتمع، وبالتالي خشيت أن أضع نظام الأحزاب والذي قد يؤدي إلى تفتيت المجتمع.

هذه فكرة عندما وضعها المستشار الدستوري كان يرى أنه يتم تجربة نظام لا يقوم على الأحزاب أو الكتل السياسية، وإنما يقوم على العمل الفردي ونرى نتائج هذا العمل، وعندما حدث هذا الأمر، باعتقادي وقعت الكارثة ـ لعدم إنشاء كتل سياسية ـ بحيث إنه يوجد نحو خمسين حزباً في مجلس الأمة، وبالتالي خمسون شخصاً لا يجمعهم نظام واحد، وذلك أدى إلى ـ حسب ما ذكرنا ـ أن يكون نائب مجلس الأمة لا ينطلق من مشروع، ولا ينطلق من كتلة، ولا ينطلق من حزب، ويصبح ما يقوم به والأساس الذي ينطلق منه ـ كما نرى ـ هو العلاقات الاجتماعية، ثم نكتشف في النهاية أنه لا يملك أي برنامج انتخابي.

والأمر الخطير الآخر أن أفكار الحكومة تتعارض مع أفكار أعضاء البرلمان، الحكومة لها برنامج والنواب يشكلّون خمسين حزباً، وبالتالي يستطيع عضو البرلمان أن يعطّل هذا البرنامج، كما شهدنا في الآونة الأخيرة، وخير مثال في هذا الأمر هو ما حدث في إشكالية التعليم، عندما أصدر وزير التربية قراراً بمنع الجامعات، ورأينا أنه قد يكون بنى هذا القرار على دراسات معينة وتخطيط معين، لكن عدم التوافق بين المجلس والحكومة، الكل يسير في اتجاه معاكس للآخر، وبالتالي وصلنا إلى مرحلة أن التعطيل مستمر ولا يمكن للحكومة أن تنجز أي برنامج في المستقبل،

في ظل الأوضاع الحالية لا يمكن للحكومة أن تقوم بإنجاز هذا الأمر، وهذا واقع نعيش فيه، ولا يوجد أفضل وقت للتحدث عن تغيير هذا الواقع من هذا الوقت، نحن دائماً نخشى فكرة التغيير، فالتجارب السياسية تعتمد دائماً على فكرة التغيير، حتى تصل إلى مرحلة الطريق المناسب والأفضل للبلد، وأتذكر مقولة لأينشتاين بأنه لا يمكن أن نستخدم العوامل نفسها، والأدوات نفسها، ونتوقع نتائج مختلفة، فنحن منذ نشأة الدستور نستخدم النظام نفسه، والأفراد في مجلس الأمة، ولا يوجد تكتلات ـ وإن كانت موجودة ـ فإنها ليست بصورة منظمة بشكل كامل، وبالتالي نحن نتوقع في المستقبل أن يحدث تغيير، أو يوجد هناك استقرار سياسي في المستقبل، وأعتقد بأن هذا الأمر رجم بالغيب؛ لأننا ما زلنا نستخدم الأدوات نفسها، والمنهجية نفسها، وأنا أعتقد أن الوضع سوف يظل على ما هو عليه.

الآن نأتي إلى أساس تنظيم هذا الملتقى وهو وضع الحلول، وعدم الاكتفاء باستعراض الأزمة دون وضع الحلول العملية لها في الفترة القادمة، حقيقة بالنسبة للحلول، هناك حلول تكون في إطار الدستور، وحلول لا تحتاج إلى تعديل الدستور، وحلول تحتاج إلى تعديل الدستور، ويجب أن ننتقل إلى الحلول الأسهل والأكثر واقعية، فتعديل الدستور أمر ليس سهلاً، وبالتالي نذهب إلى الحلول الأكثر واقعية، في اعتقادي ـ والآن هو الوقت المناسب ـ فمجلس الأمة مشكّل تشكيلاً جديداً، إذاً ننتقل إلى مرحلة تغيير النظام الانتخابي والانتقال إلى مرحلة القوائم، ثم يتم تشكيل القوائم، سواء تم الاتفاق على القوائم المغلقة، أو القوائم المفتوحة، أو القوائم النسبية، أو النظام المختلط الذي يجمع نظام القوائم ونظام التصويت الفردي.

لكن يجب أن ننتقل من العمل الفردي إلى العمل الجماعي، ويكون هناك كتلاً، وكل كتلة تتكوّن من خمسة أعضاء أو عشرة أعضاء، وهذ الأمر ـ حتى تقوم الحكومة بعملها ـ فإنها تحتاج إلى دعم البرلمان، ورئيس الوزراء عندما يريد البدء في خططه لاختيار الوزراء أن يكون لهذه الكتل المشكّلة دور مهم في هذا الاختيار

أو في ترشيح أو توصية لرئيس الوزراء في اختيار الوزراء، وبالتالي يحقق قوة لهذه الحكومة، حيث إنه يتم أخذ وزير من كل كتلة تتفق عليه الكتلة، في هذه الحالة ستقوم الحكومة بالعمل وفقاً لإطار أسهل في التعامل مع الكتل، بحيث إنه بدلاً من أن نتعامل مع خمسين حزباً وخمسين شخصية، نتعامل مع عشر كتل أو خمس كتل، وفي هذه الحالة يزداد الاستقرار في العمل السياسي في دولة الكويت، وسوف ننتقل إلى مرحلة الاستقرار التي نحن محرومون منها منذ أمد بعيد، وأعتقد أننا تأخرنا في عناية التغيير، فالتغيير واجب، ونرى بعد ذلك أن ندعم مسألة القوائم، ونرى هل هي ناجعة أم لا؟ .. ومن ثم ننتقل إلى حلول أخرى.

فالتجارب السياسية تتطلب الانتقال من حل إلى آخر، وأسمع من يقول بأنه بعد ستين عاماً من التجربة السياسية في الكويت فإن هناك ملل، ونحن نعتبر دولة ناشئة في العمل السياسي مقارنة بدول أخرى تصل إلى سبعمائة سنة أو ثمانمائة سنة من التجارب السياسية إلى أن وصلت إلى النظام الذي يرغبه الشعب، فنحن ما زلنا في البدايات، ولكن ما زلنا متمسكين ونخشى التغيير، وأعتقد بأنه آن أوان الانتقال من النظام الانتخابي الحالي إلى فكرة القوائم حسب ما ذكرنا، ويتم تشكيل تلك القوائم، ويتم إعداد برنامج كل قائمة، باعتقادي أن هذا الحل للفترة القادمة سوف يسهم - بإذن الله - في تحقيق الاستقرار في دولة الكويت.

المناقشات:

تعقيب من رئيس الجلسة:

بالفعل نحن نبحث عن حلول لعدم الاستقرار السياسي الموجود في البلاد حالياً، والجميع يتطلع إلى أن يكون هناك استقرار سياسي في دولة الكويت.

تعقيب رئيس الجلسة عقب كلمة الزميلين:

من ضمن عدم الاستقرار السياسي، أو كثرة الوزراء السابقين، وطالما نحن في قاعة الخطوط الجوية الكويتية، قبل مضي شهر تقريباً كنت في مهمة علمية في خارج الكويت، وإذا بي أتفاجأ بأن كابتن الطائرة وزير سابق، وهذه هي المرة الأولى التي أرى فيها هذا الوضع الغريب، ولا أعتقد في بلد آخر يكون قائد الطائرة نفسه وزيراً سابقاً، هذا القائد لو ذهب إلى بلد أجنبي ونزل فيه، إما سيُقال له في هذا البلد إنه ليس بقائد للطائرة، أو أن جواز السفر لا يخصه.

بالفعل نحن نبحث عن الحلول لعدم الاستقرار السياسي الموجود في البلد، الجميع يتطلع ويتأمل إلى أن يكون هناك استقراراً سياسياً في دولة الكويت، والآن نترك المجال للحضور إن كان هناك أية استفسارات أو أسئلة.

سؤال من م. مصطفى غلوم:

ذُكر أنه يمكن للبرلمان أن يحاسب الحكومة، لكن من يحاسب البرلمان، إلى الآن لا توجد آلية دستورية قانونية لمحاسبة البرلمان، وما أكثر الفساد في السلطة التشريعية، حدّث ولا حرج، فهناك صراع برلماني داخل البرلمان بين أفراد، وبين كتل، وبين تجمعات، فمن يحاسبهم؟ الحل الوحيد لمحاسبتهم هو حل البرلمان، وخلال السنوات الماضية رأينا أن الحل ليس مجدياً، وبالتالي يجب وضع آلية لمحاسبة البرلمان، فالبرلمان يحاسب الوزير أو رئيس الوزراء، وقد يؤدي إلى حل مجلس الوزراء أو مجلس الأمة،

لكن حتى الآن لا توجد آلية لمحاسبة النواب من الداخل، والوزراء في حالة رعب ـ حسب تجربتي أنا ـ في مجلس إدارة الإسكان، كنا نطرح بعض القضايا، وهي قضايا محقّة وقانونية وليس عليها أي خلاف، إلا أن أربعة وزراء من أصل خمسة قالوا نحن نخاف من الاستجواب، على الرغم من أن هذا الأمر قانوني ويصب في مصلحة البلد، إلا أنه ليس هناك قدرة على التطوير أو التنمية، ويخشى من اتخاذ القرار؛ لأن هناك سيف مسلط عليه، وهو الاستجواب من أعضاء مجلس الأمة، فاستقلالية السلطات في الواقع العملي ليس لها وجود بالمرة، من هذا المنطلق يجب أن نفكر في منهجية جديدة، وهي كيفية محاسبة مجلس الأمة.

سؤال: من أ. عمر عبدالجادر:

نحن اليوم نتفق أن أحكام المحكمة الدستورية تحت المجهر الاجتماعي أكثر من أي وقت مضى، لذلك نلاحظ أن الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية يغيب عنها المنهج التفسيري الواضح لدى المحكمة، مثلاً نلاحظ أن المحكمة الدستورية أحياناً تتبنى منهجاً معيناً، ثم في حكم آخر ومن ذات الأعضاء تتبنى منهجاً مختلفاً تماماً على حسب الظروف السياسية أو الاجتماعية أو غيرها.

النقطة الثانية: نحن نلاحظ أن أحكام المحكمة الدستورية أحياناً تتوسع وأحياناً تضيّق من الحقوق، مثال على ذلك المصلحة الشخصية المباشرة، فمسألة الطعن على لائحة مجلس الأمة أخذت بفكرة المصلحة المحتملة، ولم تأخذ بهذه الفكرة بعد ذلك، وبالتالي حتى مسألة اليقين القانوني غابت عن أحكامها، هذا أمر نرغب في معرفة وجهة نظركم فيه.

النقطة الثالثة: بالنسبة لتصدي المحكمة الدستورية للطعون الانتخابية، أعتقد ـ بحسب ما قرأناه بكتب المختصين ـ أن دور المحكمة الدستورية سيكون حارساً وحامياً لإرادة الأمة، يعني بقدر الإمكان تكون نتائج الانتخابات انعكاساً حقيقياً لإرادة الناس، الملاحظ أن استسهال إهدار إرادة الأمة من خلال أخطار لا ترقى إلى

أن تكون من الجسامة بمكان أنها تهدر هذه الإرادة بالكامل، وبالتالي فهل نحن أمام إبطال رابع، خامس، سادس، سابع، نحن في حالة عدم يقين، فما الحل برأيكم في هذه المسألة؟

وشكراً.

رد الدكتور محمد الفهد:

أعتقد بأن هناك مسألتان، الأولى ضرورة وجوب المحاسبة لأعضاء البرلمان، المسألة الثانية هي خوف الوزراء المستمر من مسألة الاستجواب.

بالنسبة للجزئية الأولى نحن نعلم بأننا في دولة الكويت أخذنا بالديمقراطية النيابية ولم نأخذ بالديمقراطية المباشرة؛ لأن النائب يكون محاسباً مباشرة من قِبل الناخبين، وأحياناً في بعض الدول هناك آليات لعزل النائب من قِبل الناخبين، لكن نحن ارتأينا أن نأخذ بالنظام النيابي الذي من اسمه أن النائب يمثّل الأمة، وبالتالي المحاسبة في هذه الطريقة هي محاسبة الرأي العام، إلا إذا دخل في أمور جنائية والتي لها طريقها، أما الجانب الآخر فلا يوجد إلا مراقبة الرأي العام لأداء النائب.

النقطة الأخرى بالنسبة لخوف الوزراء من الاستجواب، ما بين ليلة وضحاها ممكن يحدث ما لا يُحمد عقباه، عضو يريد مكاسب شعبية يقدم فجأة استجواباً لوزير من الوزراء؛ لأنه هو في النهاية يريد مكاسب شعبية، لذلك قلنا بأن التكتلات أو الكتل أو القوائم ستقلل من مسألة الاستجوابات العشوائية، حيث إن هناك خمسة أو عشرة أفراد يعدّون برنامج عمل، ويقومون بدراسة جدوى الاستجواب المقترح تقديمه لأحد الوزراء، فالوضع الحالي مخيف بالنسبة للوزراء كون الاستجواب يكون مقدماً لمصالح شخصية.

باختصار نقطة أؤكد عليها في هذا الجانب، حيث إنه في إحدى المقابلات لأحد الوزراء ـ كي نعلم عُمق الإشكالية التي نقع فيها ـ كان يضع خطة لعلاج مشكلة

معينة وأخذ مبالغ بالملايين لإعداد الدراسات اللازمة، وكانت بمباركة مجلس الوزراء، وكانت ستقضي على معضلة في دولة الكويت، فالأمور تسير بهذا الاتجاه للإصلاح، ويأتي ليقول في يوم من الأيام: أتوقع أن يأتيني نائب من النواب ويدخل عليَّ المكتب ويطلب مني أن أعيّن أحد أقاربه في الوزارة، وذلك في خضم الإعداد لإصلاح هذه المعضلة، فقال الوزير إنه لم يلتفت إلى طلبه، وبعد يوم أو يومين أخذ هذا النائب في التصريح ضد الوزير وفي توجيه الأسئلة، وراح يجيّش الرأي العام إلى أن وصل لمرحلة الاستجواب بسبب مصلحة شخصية، وتعطّل المشروع، وجاء وزير جديد ولم يتم معالجة المعضلة، لذلك فإن العمل الجماعي هو الأفضل.

تعقيب د. محمد الفيلي:

بعض التعقيبات كانت في ذهني ولكن الوقت داهمنا، أما الحديث عن الفساد البرلماني، فنستطيع القول إن الفساد مرتبط بالإنسان، وهناك تشريعات موجودة لمواجهة الفساد البرلماني، أما الشيء المفقود، فهو عدم وجود لائحة لتفعيل أدوات المواجهة، من الممكن تعديل اللائحة لوضع آلية لتقديم بلاغات أو الإحالة لجهات التحقيق ووضع آلية لإنزال عقوبة، هذا وارد ولا يحتاج إلى تعديل دستور، والتوجّه العالمي حالياً في العمل البرلماني يكون التركيز على فكرة الشفافية والنزاهة داخل المؤسسة البرلمانية، ومن مصلحة البرلمان أن يأخذ بهذه الفكرة حتى لا ينظر إلى الوضع الجيد على أنه غير جيد، وأيضاً لنكن منصفين، فالفساد البرلماني مسؤول عنه البرلمان فقط أم أن هناك شريك مهم معه، ونحن نتكلم عن الفساد البرلماني، أيضاً من باب الإنصاف هناك مسؤولية ليست فقط أخلاقية؛ لأن الناس تسير على ما اعتادت عليه، إذاً هناك شركاء في الفساد البرلماني.

بالنسبة للخوف من الاستجواب، حقيقة الاستجواب مرتبط أو عنصر منه مرتبط بالمسلك الحكومي، الناس على ما اعتادوا عليه، عندما تعوّدهم لا تأتي بعد ذلك وتلوم الناس أنهم اعتادوا، فهذا لا يمكن تقديم مقترحات قانونية لمعالجته،

هـذا سـلوك اجتماعـي إنسـاني، العُـذر في العمليـة السياسـية تغيّره أو لا تغيّره، وكلـما تتأخـر في التغيـير الآثـار تصبـح أصعـب، مثـل أي كـسر أو عـلاج طبيعـي تعالجـه في البدايـة أفضـل ممـا تعالجـه متأخـراً بعدمـا يستفحل.

نـأتي إلى النقطـة الثالثـة، وهـي فنيـة تمامـاً، المحكمة الدسـتورية، القضـاء في كل دول العـالم عنـده منهجيـة يسـير عليهـا الموضـوع بدقـة في كل حالة عـلى حدة.

ننتقـل إلى جزئيـة تُثـار كثيراً بطريقـة ـ أعتقد ـ غير منصفة، وعـدم الإنصاف هنا ليس نابعـاً مـن نـاس أشرار لكن الصورة غـير واضحة، فدور القضـاء في الرقابة على العملية الانتخابيـة، إذا قلنـا بـأن العمليـة الانتخابيـة عمليـة ينظمهـا القانـون، وبالتـالي نحـن بصـدد تسـاؤل عـن أسـلوب تطبيـق القانـون، الأقـرب لذلـك هـو القضـاء، وبالمناسـبة كان هنـاك توجهـاً سـائداً في الأنظمـة القانونيـة أن يعطـى هـذا الاختصـاص للبرلمـان، حتـى عندنـا بعـض الأعضـاء يقولـون هـذا اختصـاص البرلمان هـو الذي فوّضـه، الأمر غـير ذلـك، هـذا التوجّـه كان منتشراً وفيـه عيـوب كثيرة، لكـن عندمـا وضع الدسـتور هـو الـذي كان منتشراً، وهـذا جـزء مـن ملامـح الواقـع، هنـاك نظـام سـائد لكـن فيـه عيـوب، وهنـاك بـوادر نظـام جديـد، مـاذا أفعل؟

سـؤال: هـل دور القانـون يحمي الإرادة العامـة ولا يحمي المشروعية؟، هذا السـؤال فيه جانب فلسـفي، ولكني أريد أن أقرّب المسـألة بسـؤال قد يكون سـاذجاً.. هل يجوز تنظيـم انتخابـات والفصـل التشريعـي لم ينته؟ الحين يبـدأ فصل تشريعـي، فهل يجوز أن أنظّـم انتخابـات بعـد شـهرين؟ للوهلـة الأولى يمكـن القـول إن ذلـك لا يمكـن؛ لأن مـدة الفصـل التشريعـي أربـع سـنوات، وهنـاك تنظيـم للحـل، وبالتـالي لا يجـوز تنظيـم انتخابـات والفصـل التشريعـي قائـم، وسـؤال.. مـاذا لو كان الحـل باطلاً؟

لمـاذا نبحـث عـن حلـول عمليـة، وأنـا متفهـم تمامـاً للإشـكالية الموجـودة عندنـا، لا يوجـد مـا يمنع في الدسـتور، النظـام القانوني القائم للمحكمة الدسـتورية، ولا يسـمح للمحكمـة بفحـص أي طعـن في مرسـوم الحـل باعتبـاره قـراراً فرديـاً وليـس تشريعيـاً،

إلا بعد ظهور النتائج، هل يوجد ما يمنع في الدستور من أن أعدل في قانون إنشاء المحكمة وأفتح الباب للطعن في مشروعية القرارات الفردية والمراسيم ذات الصلة بتنظيم العملية الانتخابية.

أرى من الناحية الواقعية أنه مندوب، فليس عندي بطلانان مبنيان على مرسوم حل واحد، وعلى فكرة تعديل قانون إنشاء المحكمة عام ٢٠١٤ يجيز الطعن المباشر في المراسيم بقوانين لكل من له مصلحة، وبالتالي أنا أتوقع أن المحكمة سوف تتأثر في مكان ما بهذه القضية، يُقال إنه تم وضع الجداول وفقاً لمراسيم بقوانين ضرورة، وأن الضرورة ليست متوافرة، فلماذا لا أطعن كل هذه المدة؟ لو كنتُ قاضياً في مكان ما أعلم أنه من حقي الطعن، لكن هذا يستغل القانون وليس يريد تطبيق القانون.

إذاً من الناحية العملية قد يكون الأجدى أن نضع آلية نعدّل فيها قانون المحكمة الدستورية كي نجعلها تختص بنظر هذه الطعون قبل إجراء العملية الانتخابية، ونتساءل من ينظم العملية الانتخابية، الحكومة هي من تنظم العملية الانتخابية.. إذاً كيف أجعلها تدفع الثمن، واقعياً لا توجد وسيلة لذلك، لماذا؟؛ لأن الحكومة التي أصدرت هذه المراسيم تقدم استقالتها بعد ظهور النتائج، وحتى لو عاد الوزير ورئيس مجلس الوزراء، مرة أخرى، فإنهما يعودا كما ولدتهما أمهما، إذاً نذهب لحلول واقعية، كالتعديل في القانون مثلاً، بدلاً من أن نظل نلطم على الحليب المسكوب (نظل قابعين على واقع غير مجدٍ).

ـ سؤال من د. سالم المطوع، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية:

هل يمكن للدستور أن يكون عائقاً أم حلاً للتحديات الدستورية؟

ـ سؤال من د. محمد بدري عيد، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية:

تم الحديث اليوم عن بعض الجوانب الدستورية العملية للمأزق السياسي في الكويت، سؤالي هو: هل التساؤل الأشمل، وهل المأزق الحالي مرجعه مشكلة دستورية نظراً لوجود عوار في الدستور؛ لأنه في حاجة إلى تحديث، أم أن هذا

مرجعه إلى عدم وجود ـ أو على الأقل ـ قصور الفقه السياسي القادر على ترجمة النص الدستوري السليم أو على الأقل الذي يتسم بدرجة عالية من السلامة وترجمة هذا النص إلى ممارسة سياسية جيدة، أم أن الأمر مرجعه هو سلوك سياسي لكل من البرلمان والحكومة؟ ويرتبط بهذا أن يكون هناك توازنات نسبية لهذه الأسباب، بمعنى إذا كنا إزاء مشكلة ثلاثية معقّدة دستورية سياسية فكرية، أود معرفة التوازنات النسبية من حضراتكم لكي نتمكن من وضع ماذا نريد فعله؟ وكيف نفعله في المستقبل من أجل كويت جديدة بنهج جديد؟

ـ رد د. محمد الفيلي:

السؤال الأول: هل يمكن أن يكون الدستور سبباً في الأزمة؟

حتى نأخذ الموضوع بشكل عملي، هناك نصوص وهناك نفوس، فهناك نصوص تنظّم وهناك من يطبّق النص، وتطبيق النص قد يكون بشكل جيد، وقد يكون بشكل سيئ، لذلك أعتقد أن الإشكالية ليست في النص الدستوري، النص هو مطية يمتطيها صاحب القرار، وأعتقد أنه إذا كان هناك أزمة فسببها واقعي اقتصادي اجتماعي، ولكن نحاول أن نضع الجرس على عُمق القانون، هذا مقدار فهمي للموضوع.

ـ رد د. محمد الفهد:

في البداية ذكرنا أن هناك حلول من خلال تعديل الدستور، وهناك حلول لا تحتاج إلى تعديل الدستور، وحقيقة أنا ما زلت أقول إنه ما زالت هناك حلولاً من خلال تعديل القوانين، لكني أعتقد أن هناك ميزة في الدستور الكويتي هي أنه لم يدخل في التفاصيل بشكل كامل، ولكن أخذ بفكرة أن الدستور مختصر، وجعل للقوانين الحرية في التعديل ولم يتكلم بشكل مباشر عن الانتخابات، وأن يكون هناك عملاً فردياً أو من خلال الأحزاب، وبالتالي أعتقد أن هذا أمر إيجابي، يضع

الحلول أكثر للقوانين، وما زلنا نستطيع من خلال تعديل القوانين الوصول إلى نتائج أفضل، وأعتقد أننا ما زلنا لا نحتاج إلى التعديل الدستوري، وأن هناك خطوات سابقة يجب أن نقوم بها.

ـ أ.د. عبد الرحمن الرضوان رئيس الجلسة:

تلخيص الجلسة، هناك أمر مهم ألا وهو تعديل السلوك نفسه، والأمر الثاني هو مثلما ذكر المحاضرون بالجلسة أن إعادة النظر في التشريع سواء كان تشريعاً أساسياً المتمثل في الدستور، ولو أن هذا من الصعب، أو نذهب للتشريع العادي ألا وهو القانون بأن يتم إعادة النظر فيه وتعديله على أساس أن تتم مسألة الإصلاح ويكون هناك استقرار سياسي.

الجلسة الثالثة

الأبعاد الاجتماعية والثقافية للأزمات والمشكلات الديمقراطية

أ.د. علي أحمد الطراح

أ.د. علي زيد الزعبي

رئيس الجلسة: د. عبد المحسن مدعج المدعج، القائم بأعمال عميد كلية الآداب، جامعة الكويت

الجلسة الثالثة ـ تحت عنوان:

«الأبعاد الاجتماعية والثقافية للأزمات والمشكلات الديمقراطية»

كلمة رئيس الجلسة

د. عبد المحسن مدعج المدعج
القائم بأعمال عميد كلية الآداب، جامعة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آل بيته الطيبين، نبدأ جلستنا الثالثة في هذا الملتقى الذي وضع رؤية خاصة حول: كيف ستكون الكويت وما سوف نراه على ضوء الأزمات والمشكلات التي نعيشها الفترة الحالية؟، والموضوع الذي يتناوله الملتقى المفترض أن يبحث من هذا الجانب، وأعتقد أن مثل هذا الموضوع عندما يأتي في هذه المرحلة وما يقوم به مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بالتعاون مع كلية العلوم الاجتماعية هو أمر وواجب وطني في مثل هذه الظروف، وهذا الأمر يحسب لهم في وجود الإخوة الأفاضل المشاركين في هذه الجلسة وجميع جلسات الملتقى الذين أدلوا برؤاهم الثرية وأسهموا بمناقشاتهم الإيجابية حول محاور الملتقى.

السؤال: كيفية الوصول إلى كويت جديدة ونهج جديد؟ وهذا الموضوع كما ذكرت من قبل أن الكل يتمنى أن يكون هناك نهجاً جديداً يجبّ ما قبله من العثرات التي عشنا فيها على مدار عقود مضت، ونتطلع بإذن الله أن نتجاوز كل تلك العثرات.

محاضرة اليوم سوف يتناولها عالمان من علماء كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، ومن الأساتذة الذين مر عليهم عقود في جامعة الكويت، ويشرّفني أن أكون زميلاً لهما، واليوم قد نكون أهملنا بعض الشيء في شهاداتنا العلمية، فنحن تعلمنا من بداية الثمانينيات، وكيف كانت حياتنا في تلك الفترة؟ فكلنا بذلنا الجهود لأجل نهضة هذا البلد.

الموضوع الأول سوف يلقيه الأخ الزميل الأستاذ الدكتور علي أحمد الطراح، أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية العلوم الاجتماعية الأسبق، والموضوع الآخر سوف يتناوله الأخ الفاضل الزميل الأستاذ الدكتور علي زيد الزغبي، أستاذ الأنثروبولوجيا بكلية العلوم الاجتماعية، نرحّب بهما، ونتمنى لهما التوفيق فيما سوف يعرضانه في هذه الجلسة.

أ. د. علي أحمد الطراح
أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية العلوم الاجتماعية الأسبق

نحن نعالج في هذا الملتقى العلمي موضوعاً قديماً جديداً في آن واحد، وقد وضع الأستاذ الدكتور يعقوب الكندري عنواناً للملتقى هو: "كويت جديدة ونهج جديد"، وهو عنوان متفائل على عكس ما أنا عليه.

هناك أزمة نعيشها في الكويت، وهي أزمة ليست بجديدة، أزمة تكبر وتصغر بين مرحلة وأخرى، الأزمة الحالية لم يكن هناك توافقاً عليها في بيت الحكم على موضوع الديمقراطية كوسيلة، وإن كانت حركة ١٩٢٠م وحركة الثلاثينيات تدعو إلى نموذج للمشاركة، ونشيد دائماً بالشيخ عبد الله السالم ـ رحمه الله ـ بأنه وراء إقرار الدستور، وكان ذلك نتيجة لصراع في الحكم، مضينا وحدث ما حدث في عامي ١٩٧٦م و١٩٨٦م، وكل ما حدث نعتبره مؤشرات لحالة من عدم الرضا، أو عدم التوافق، وما أكثر المسميات لموضوع واحد.

وربما الجانب المهم في الكثير من التجارب التاريخية أن عملية التحوّل الديمقراطي ليست عملية سهلة، فهي عملية تحتاج إلى تفاهم.

وأعتقد أنّ ما حدث من تقلبات في المنطقة العربية كان ينعكس علينا، ربما فشلنا كقوى معارضة أو قوى سياسية واجتماعية في مد الجسور مع بيت الحكم، والمعارضة الكويتية لا تمثّل تهديداً، بالعكس نحن ننظر إلى بيت الحكم كجزء من استقرار الكويت، ما عدا ربما الإسلام السياسي، وقد يغضب بعض الحضور

وخاصة "الإخوان المسلمين" الذين لديهم مشروعهم السياسي، أما باقي الأطياف فلم تتمكن من مد الجسور والتفاهم مع بيت الحكم، فالمعارض مساند لمزيد من الاستقرار للبلاد.

مشكلة الديمقراطية في الكويت

إن الشيء المهم الذي نشعر معه أحياناً بسوء فهم، هو عندما نتحدث عن الديمقراطية في الكويت نتحدث وكأن الكويت دولة معزولة عن المحيط الخليجي، وكأن الكويت هي في فضاء تعيش لوحدها.

وكما قال الشيخ صباح الأحمد - رحمه الله - : إن العالم ما بعد كورونا هو عالم جديد، كل المعادلات تغيّرت، والكويت الدولة التي كانت دائماً لامعة تاريخياً على المستويين الإقليمي والدولي، دخلت في صراعات داخلية أدت إلى انكماش واضح في دورها الإقليمي والخليجي والعالمي، فقد أصبحت الحركة منحصرة بين المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، فلم يعد للكويت دور مسجّل في مرحلة خطرة من تاريخ المنطقة في تشكيل نظام عالمي جديد، ونبارك لإخواننا في المملكة والإمارات وقطر بأنهم خطوا خطوات محورية وخطوات كبيرة للاندماج في العالمية، ونحن ما زلنا نعيش حقيقة في صراع، هذا باختصار ما نعيشه من ألم في شأننا المحلي.

إن الديمقراطية بشكل عام هي مشروع، وهي ليست أفضل المشروعات، على الأقل هي توفّر تمثيلاً ومشاركة في صنع القرار، نذكر أن الديمقراطية ليست بالضرورة تحقق التطور والتنمية، ولدينا تجارب تاريخية، ما حدث في سنغافورة التي تعد مركزاً مالياً عالمياً إذ إنها لم تبدأ ضمن مشروع ديمقراطي، وكذلك ماليزيا وغيرها الكثير من الدول.

وبالتالي، لدينا أزمة ونحن غير قادرين على فهم كيفية الخروج منها، ولا أشك أن بيت الحكم يسعى للخروج من هذه الأزمة، كما يسعى الآخرون.

نحن وصلنا إلى مرحلة يمكن تسميتها بالانقسام في الداخل الكويتي، بمعنى أن صراع بيت الحكم انتقل إلى الشارع، الخلافات موجودة في بيوت الحكم في المنطقة، ولكن يحلونها ضمن دوائرهم الخاصة.

إن الديمقراطية توفّر قدراً من المشاركة، وتوفّر الحرية المسؤولة، وتوفّر التبادل في الأخذ والعطاء، والمشكلة تتمثل في أننا لا نريد الديمقراطية بشكلها الذي وضعت له في الأساس في الغرب، إذ إنها ليست وليدة ثقافتنا وتراثنا، فالديمقراطية إذاً أنا كمواطن لا أكون مسؤولاً لكي أحاسب، مسؤوليتي تتجسّد في دفع الضريبة وفي جوانب متعدّدة، نحن دخلنا في حيرة بين الدولة الحديثة والقبيلة، نحن دخلنا في تناقض وعلينا البحث عن مخرج من هذا التناقض، وهذا أمر يحتاج إلى مراجعة وإلى حكمة، خصوصاً أننا في مرحلة يمر فيها العالم بأسره بتغيرات وصراعات كما يحصل في روسيا والسودان وليبيا والعراق، ونحن لسنا بعيدين عن هذه التغيرات.

وبالتالي نكون قد دخلنا في موضوع الهوية؛ لأن الديمقراطية كان يجب أن تكرّس مفهوم الاندماج الاجتماعي، للأسف المعادلة القديمة كان الاعتقاد السائد فيها أنك كلما قسّمت المجتمع إلى طوائف وأجزاء اجتماعية، فإنك ستحصل على القوة، نحن تعلّمنا أنه لا استقرار دون شرعية، ما حدث في الكويت الآن أن الديمقراطية تحوّلت إلى فئوية جديدة دخلت فيها القبيلة ودخلت فيها الطائفة، وحوّلنا المسار الديمقراطي إلى مسارات أصبحت مضرة للكويت.

نحن جيل تربينا في الكويت على الاحترام، نحترم من هو أكبر منّا، ونعرف كيف نتحدّث وكيف نعبّر باحترام، قد نختلف ولكن لا نفقد احترامنا، ولكن عندما دخلنا في خطاب "لن نسمح لك" فقد انتقلنا إلى خطاب التحدي والتهديد،

في مخاطبة رأس الدولة، وهذا الخطاب أثّر في جيل الشباب، انتقد وقلْ وجهة نظرك لكن هناك آداب يجب مراعاتها.

أعتقد أن النظام يلعب لعبة خطيرة، ربما لم يدرس تداعيات هذه اللعبة، يؤلمني عندما أدخل وأشاهد أعلاماً قبلية، هذا كذا، وهذا كذا، وبالتالي نحن أمام أزمة حقيقية ليست على المستوى المحلي، وإنما على المستوى الإقليمي، يعني الكويت أصبحت دولة مشوِّشة على إخواننا في دول الخليج، وهذا التشويش لن يمر مرور الكرام، وربما الإخوة الخليجيون صابرون؛ لأنهم يدركون أن الكويت تعبر مرحلة حساسة.

نحن اليوم أمام تحدٍ كبير، لا نظن أن البرلمان سيحل المشكلة، نحن في حاجة إلى توافق وتفاهم مع نظام الحكم، والنقطة الأخيرة في هذا الأمر، هي قضية الدستور والذي اقترب من القرآن الكريم من حيث النظر إليه بقدسية، إذ ينظر إليه على أنه لا يجوز أن يتغيّر أو يتبدّل، في حين أنّ فرنسا غيّرت دستورها، وأمريكا غيّرت الدستور ٢٧ مرة، وكذلك الكثير من الدول الغربية العريقة في الديمقراطية، حيث إن الدستور هو قاعدة تُحكم في مرحلة تاريخية وفي ظروفها الاجتماعية، نحن الآن في القرن الواحد والعشرين لا يمكن الاستمرار في دستور ١٩٦٢م، إصلاح الدستور شرط أساسي للانتقال إلى مرحلة جديدة لكي نبدأ التفكير جدياً في أن يكون لدينا مجلسان كما هو معمول به في كثير من الدول وتحت أي مسمى، ليحدث التوازن الاجتماعي.

أ. د. علي زيد الزعبي
أستاذ الأنثروبولوجيا ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

بداية، نشكر مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية على إتاحة هذه الفرصة لنا للمشاركة في هذه الفعالية العلمية، ذات العنوان الرئيس والكبير: «كويت جديدة ونهج جديد».

موضوعنا عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية للأزمات المتعلّقة بالديمقراطية، وبسبب كوننا موجودين في الجامعة يجب أن نكون صادقين في البحث عن أساس المشكلة؛ لأن المشكلة لن تنتهي والحال هذه، في كل مرة هناك حل لمجلس الأمة، وفي كل مرة هناك إشكالية سياسية جديدة تطفو على السطح الكويتي، حتى وصلنا إلى مرحلة بدأ فيها الكثيرون من أبناء الشعب يكفرون بهذا العمل السياسي الذي كان من المفترض أن يكون معلماً ونبراساً مميزاً ويمثّل أيقونة سياسية على مستوى الخليج والعالم العربي.

ديمقراطية أم «حالة برلمانية»؟

قبل الحديث عن الأبعاد الاجتماعية والثقافية للأزمات النيابية أو البرلمانية، وجب التوكيد على أن مفهوم "الديمقراطية"، وكما هو متعارف عليه في الأدبيات السياسية، لا ينطبق على دولة الكويت، بصريح العبارة "نحن لسنا دولة ديمقراطية"، نحن نعيش أو نتمتع بـ "حالة برلمانية"، فنحن، وباختصار، نذهب إلى صناديق الاقتراع لنصوّت حتى يصل إلى البرلمان ٥٠ نائباً، أما ماذا يفعلون وكيف يتعاملون مع

"القضايا" فهذا شأنهم!، بل إنه وحتى بعد انتهاء دورتهم البرلمانية وعودتهم إلى الصناديق مرة أخرى فإن معظمهم يعود وينجح مرة أخرى حتى وإن كان رصيده من الإنجاز البرلماني صفراً!! من جهة أخرى، ألا تفترض الديمقراطية، وبالدرجة الأولى، تداول السلطة؟!

والملاحظ أن جميع المحاولات التي حصلت لتعديل الدستور لم تستهدف مطلقاً تحسين الجوانب السلبية للحياة البرلمانية وتطويرها للأفضل! جل المحاولات كانت تدور فقط حول تعديل "المادة الثانية" التي تقول إن "دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع"، والهدف المستمر هو تعديل الجزء الأخير من النص بحيث تكون "الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع".

والحقيقة التي يجب أن ندركها هي أن دستور عام ١٩٦٢م سمح للسلطة أن تنشئ واقعاً اجتماعياً ثقافياً جديداً قائماً على منظومة قيم جديدة خلال الـ ٦٠ سنة، وهذا يعني أن دستور ١٩٦٢م أصبح الشكل الجديد "للسيف والمنسف"، هو "السيف" لأنه أعطى السلطة المطلقة للحاكم لحل البرلمان وتغييره وتأجيله، وأعطى السلطة التنفيذية القدرة على تغيير الدوائر الانتخابية وآلية التصويت، وهو في الوقت ذاته "المنسف"، حيث نعني به ما يتم تقديمه من مكافآت للموالين، وبالتالي أغنياء البرلمان تجاوزوا أغنياء النفط؛ لأنه أصبح بمثابة "مغارة علي بابا" وأصبح يحقق المنافع للأشخاص.

أما الواقع الاجتماعي والثقافي الذي نعيشه الآن وأثره على البرلمان وعرقلته وتخلفه، فيجب أن نفهمه من خلال طبيعة نهج السلطة قبل وبعد عام ١٩٦٧م، وهذه مرحلة مفصلية مهمة جداً، حيث قبل ذلك كان هناك، وكما أشار أ. د. عبد المحسن المدعج، استقرار إلى حد ما، وكان الوضع مريحاً لمعظم الفئات الاجتماعية، ومريحاً لمن يملكون التأثير في الوضع السياسي والاجتماعي والثقافي في الكويت، وكان البرلمان قادراً على كبح جماح السلطة السياسية بصورة أو بأخرى، وهذا ما نجده في المجلس التشريعي الأول الذي تسبب في تغيير الحكومة آنذاك.

أما المرحلة التالية، فهي بعد محاولة "تزوير انتخاب ١٩٦٧م" للسيطرة على البرلمان، ولكنها فشلت كآلية وكانت محرجة للنظام السياسي.

وبعد عام ١٩٦٧م بدأت السلطة السياسية باتباع طريقة أخرى للسيطرة على مخرجات البرلمان، وهذا ما تم بعد حلّ مجلس عام ١٩٧٥م، الذي حدث فيه تخطيط لإيجاد واقع سياسي- اجتماعي -ثقافي جديد؛ بقصد السيطرة على المؤسسة البرلمانية من خلال ٦ توجهات، هي:

- **التوجّه الأول**: إطلاق القوى الدينية في مؤسسات الدولة عام ١٩٧٧م وخاصة في المؤسسات الحكومية مثل الأوقاف والتربية والتعليم.
- **التوجّه الثاني**: تعديل الدوائر الانتخابية من ١٠ دوائر إلى ٢٥ دائرة، فقد تم توسيع الدوائر لإشراك ليس جميع القوى السياسية بكل مشاربها الفكرية، وإنما إشراك الفئات الاجتماعية التي كانت مهمّشة بقصد خلق واقع جديد، والنتيجة أن الدوائر توزعت فيما بعد وفقاً للقبائل والطوائف والعوائل والمذاهب.
- **التوجّه الثالث**: تغيير آلية التصويت، التي أعطت للفرد حق التصويت لمرشحين اثنين بعد ما كان له حق الـ ٥ أصوات، وهذا ما سهّل أو سمح ليس فقط للانتخابات الفرعية وإنما أيضاً للتحالف العابر للقبيلة أو الطائفة أو العائلة!
- **التوجّه الرابع**: تغيير قانون الإسكان رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م، والذي كان يفرض على من أخذ بيتاً من الحكومة عدم بيعه إلا بعد أن يدفع كامل القرض الإسكاني ويستلم الوثيقة، وهذا عادة لا يحدث إلا بعد ٢٥ سنة، ولكن تم تغيير القانون بحيث أعطى الحق بتبديل وبيع البيت حتى وإن كان مملوكاً للحكومة، حيث أصبح يحق لكل شخص أن ينتقل إلى المنطقة التي يكثر بها أقرباؤه وأبناء عمومته وأبناء مذهبه أو طائفته، مما سهّل ذلك من خلق حالة الاصطفاف الطائفي أو القبلي أو العائلي أو العرقي، بحيث أضحت هذه الدائرة الانتخابية أو تلك تقع

تحت سيطرة طيف اجتماعي معين، ما أوجد ذلك خريطة اجتماعية جديدة لم تكن موجودة في السابق.

- **التوجّه الخامس**: وتمثّل هذا الأمر في انتشار الوساطة والمحسوبيات في العمل الإداري من خلال التعيين والترقية والحصول على المناصب، إذ لم تعد كفاءة الشخص هي المعيار في الاختيار للوظائف.
- **التوجّه السادس**: تمثّل في نشوء آلية الانتخابات الفرعية، ويجب الانتباه هنا إلى أن الانتخابات الفرعية التي حصلت سنة ١٩٧٥م في ديوان أحد الشيوخ لإحدى القبائل كانت عبارة عن تزكية خمسة أشخاص، وأول انتخابات فرعية أُجريت في سنة ١٩٨١م كان في منطقة الدعية، حيث تم اختيار مرشحين من أبناء العوائل السُّنية لمواجهة مرشحي الطائفة الشيعية. وفي سنة ١٩٨٦م تبنّت القبائل هذه الآلية ولا تزال رغم تجريمها قانونياً.

وكل ما سبق، أوجد واقعاً اجتماعياً جديداً يقوم على تعظيم الولاء الصغير على حساب الولاء الكبير، فأصبح الولاء للقبيلة والمذهب والعائلة وليس للوطن.

متلازمة التعقيد والفساد

في نهاية المطاف، أوجد هذا الأمر حالة دائماً ما نسميها بـ "متلازمة التعقيد والفساد"، وهذا المصطلح قال به المرحوم الدكتور غازي القصيبي، حيث أشار في أحد كتبه: "كلما سعت الحكومة لوضع العراقيل شرعت باباً للفساد، وكلما بسطت الإجراءات أغلقت باباً للفساد"، وهذا ما نعايشه اليوم وللأسف! طبعاً من نتائج هذه الحالة هو إنتاج ما يسمَّى بـ "نائب الخدمات"، الذي أصبح وسيلة مغرية وغير مؤذية للسلطة، فهو يسهّل مرور أجندات السلطة (متمثلة في الحكومة) ومشروعاتها وسياساتها وتعييناتها في المناصب العليا، في مقابل أن تقدم له السلطة الخدمات التي ينفع بها ناخبيه من جهة، ويحقق بها مصالحه الاقتصادية من جهة أخرى! ومثل هذه

التوافقات لا تؤذي السلطة ومصالحها، ولا تؤذي النائب ومصالحه، بقدر ما كانت مؤذية للدولة وللقانون وللمال العام، وهذا هو الخطر الآخر.

هذه الفوضى التي حصلت في الكويت نجدها في مقدمة ابن خلدون عندما تكلّم عن الجاه المفيد للمال، حيث تلخصت فكرته في "اختلاط التجارة والإمارة"، وهذه إشكالية أوجدت "ريع المنصب"، وهي تعكس عمليات تراكم الثروة وليس الإنتاج.

تحديات تواجه النهج الجديد في الكويت

في ضوء ذلك، هناك بعض التحديات التي يمكن أن نواجهها في المرحلة القادمة، ويمكن عرضها بالآتي:

١ ـ العلاقات التفاعلية القوية بين بعض من أصحاب السلطة وأصحاب المال، وهذا له تأثير كبير جداً.

٢ ـ انتشار "مافيا الإعلام"، وظهور "أباطرة من الإعلاميين" بهدف كسب مصالح اقتصادية وسياسية وشخصية لهم ولحلفائهم في السلطة، ويحاولون كبح جماح الطرف الآخر الذي يقاوم الفساد من خلال عمليات الترهيب.

٣ ـ تزايد تأثير "الميليشيا الفكرية"، المتمثلة في ظهور فئة من المثقفين الذين يبررون لهذه الفوضى من خلال تبرئة البعض من مسؤولية الفساد، ومحاولة "تخدير" الوعي الشعبي من خلال الادّعاء بأن "الفساد" ظاهرة عالمية وليست حالة خاصة بنا، كقولهم بأن أمريكا والغرب، والذي هو منشأ الديمقراطية، فيه من الفساد الكثير والكثير، وبالتالي علينا أن نتقبل هذا الوضع وألا نرفع صوت الاحتجاج في وجه الحكومة، وهم يحاولون بذلك فرض منطق جديد من خلال الامتثال للثقافة السائدة.

٤ ـ شراء الحصانة البرلمانية، وهذه واضحة عندنا في الكويت التي توفّر حماية قانونية للشخص بحيث لا يستطيع أحد محاسبته.

ختاماً أود أن أُشير هنا إلى ما ورد في كتاب "قمر مشغرة: المحسوبيات والاقتصاد الطائفي" لفواز طرابلسي، وهو كاتب لبناني وجد بطريق الصدفة صندوقاً كان يحتوي على مراسلات بين جده سليمان طرابلسي وأعيان القرى الموجودة في البقاع، وبين جده وبين النواب وسلطة الانتداب الفرنسي، وهي مراسلات فيها منافع تبادلية بين تلك القوى المؤثّرة في مستوى القرية أو المدينة، إذ إنه ومن خلال "تحليل" تلك المراسلات توصل طرابلسي إلى أن الوساطة كانت تحدث توازناً اجتماعياً- ثقافياً له طابع معين، وإن كان على حساب الآخرين، وهذا التوازن هدفه الرئيس هو: كيف يسيطر كبار العوائل على البقاع لإنتاج نواب معينين يمثلونهم في البرلمان، ويعطونهم قوة عند الفرنسيين.

ويبدو أن "قمر مشغرة" حالة يمكن تعميمها في البلدان التي تدّعي أنها تمارس الديمقراطية وهي في الواقع تمارس "الحالة البرلمانية".

المناقشات:

تعقيب من رئيس الجلسة د. عبد المحسن مدعج المدعج:

عندما تأسس الدستور كان المجتمع الكويتي يعيش بأريحية، لذلك توافقوا على مادتين هما: المادة ٤ والمادة ٦، أما المادة ٤ فتتضمن حصر الحكم بآل الصباح، والمادة ٦ رموا الكرة في ملعب الشعب الكويتي.

أسئلة الحضور:

د. ناصر المصري:

سعيد بوجودي معكم في هذا الملتقى، حيث إننا افتقدنا هذا النوع من الحوار، أما بالنسبة لقضية فشلنا في الكويت، فلماذا فشلنا في قضية علاقتنا مع الحكم؟ نحن من بايعنا الحكم ولم نبعه، وخاصة في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م، ولا يحق لأحد أن يطعن في وطنيتنا، ولا أحد يزايد علينا، وتوقعاتنا كانت كبيرة مقابل الوضع السيئ الذي نعيشه الآن.

وهل يعقل أننا لم نعرف كيفية مد جسور المودة بيننا وبين أسرة الحكم، هذا ظلم كبير للشعب، حيث إننا شعب جيد، أبدى حباً واحتراماً للأسرة الحاكمة.

وعندما نتكلم عن اللحاق بركب الدول.. من الذي منعنا؟، نحن دولة غنية بكل المقاييس، ولسنا أقل من أي دولة في الخليج العربي، إذاً لماذا نعاني في بلدنا على الرغم من كل قدراتنا داخل الكويت وخارجها، ومن المسؤول عن حالة الضياع التي نحن فيها؟، الأزمة التي نحن فيها من الذي أدخلنا فيها؟ هل نحن؟! نحن لم نفعل شيئاً، نحن توافقنا على دستور معين، وتوافقنا ليكون لدينا حق معين، وأن يكون لنا رأي، وأن نسمع الرأي الآخر، نحن لم نخرج عن نظام الحكم.. ومع ذلك نحن من ندفع الثمن وهذه مصيبة كبيرة للكويتيين.

هذه الأزمة نحن نعرف كل شي عنها، لكن من يستمع لنا؟، ومن سيخرجنا منها؟، بغض النظر عن الخسائر ومن سيدفع الثمن، وعندما نتكلم عن الديمقراطية وكيف ستكون ديمقراطية ونحن لا نعطي؟، وهذا غير صحيح نحن أعطينا الكثير ولم نأخذ شيئاً مقابل الولاء والمحبة.

وعندما نتكلم عن "نائب الخدمات" من الذي صنعه؟ هل نحن الشعب الكويتي؟ من منع الحكومة أن تعطي الخدمات بدون وجود نائب؟ لماذا لو كنت مريضاً وأريد العلاج يجب أن أذهب إلى مثل هذا النائب؟ لماذا الحكومة لا تقوم بذلك؟ من منعنا من تعديل الدستور؟ حيث إنه مكتوب في اللائحة التنفيذية أنه يجب أن يعدل كل خلال ٥ سنوات.

إلى متى ستستمر هذه المشكلة ونحن نعاني من جيل إلى جيل؟، إلى أين نحن سائرون؟، هل لدينا فعلاً ديمقراطية؟

ـ سؤال من أ. وضحة الشلال، رئيس قسم البحوث والدراسات في مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت:

سؤال للدكتور علي الطراح، تفضلت وقلت إن دول الخليج على التطور الذي وصلوا إليه ونحن على الوضع الراهن الذي نحن فيه، سيكون لهذه الدول تأثير سلبي أو إيجابي، هل لي بمعرفة نوع التأثير الذي ممكن أن يحدث من دول الخليج في دولة الكويت؟

ردود أ. د. علي الطراح على تساؤلات الحضور:

الرد على الأخ ناصر، أنا لا أدافع بقدر ما أريد أن أقول إن هناك سبل للتفاهم، أنا قد أخفق في التفاهم، قد يخفقون هم في التفاهم، وقد يسيرون وراء وَهْم، وأنا أقصد الأسرة الحاكمة، ولذلك نحن يجب أن نجد هذه القنوات للتفاهم ونبحث عنها، وأنت تتفق معي في ذلك.

وأنا كنت في السفارة الكويتية في واشنطن في فترة الغزو الغاشم، وعندما أصرّ الرئيس الاميركي آنذاك جورج بوش على تجديد الشرعية وصار لقاء جدة، كنا نحتاج إلى حالة من حالات الاتفاق، حيث كنا نحن نواجه الأخطار وبيت الحكم كذلك كان يواجه الأخطار، وأنا اتفق معك بأن هناك الكثير من القضايا التي يجب التحدّث فيها لكي نصل إلى حل لأننا في مركب واحد، إما أن ننجو معاً أو نغرق معاً.

أما فيما يخص سؤال الأخت وضحة الشلال، فأنا عندي مشروع أعمل عليه الآن، وأنت تقومين بالتشويش عليّ، وهناك وسيلة من الممكن أن أتفاهم أو أتعامل من خلالها معك؟!

تعليق أ.د. علي الزعبي:

نحن ندعو الله تعالى للوصول إلى نهج جديد، ولكن ما المؤشرات التي لدينا في ذلك، يعني نواب ٢٠٢٠ حزنت عليهم، وتم حل مجلسهم، وذهبنا لانتخابات جديدة، ماذا نفعل بعد ذلك؟

لذلك، يجب أن يكون هناك مؤشرات بأننا ذاهبون إلى شيء جديد أو تغير ملموس، وهناك مؤشرات تقول إن الوضع كما هو؛ لذا يجب أن نبتعد عن التفاؤل غير المدعوم بمؤشرات، ويجب أن تكون هناك أدلة على أننا نسير إلى واقع جديد، وهذه الأدلة والمؤشرات غير موجودة للأسف، لذلك أنا لست متفائلاً.

الجلسة الرابعة

تحديات الفساد وسُبل مواجهتها في المرحلة القادمة

أ.د. طارق عبد المحسن الدويسان

أ. سلمي حمد العيسى

رئيس الجلسة: أ. د. عادل عبد الله الوقيان
القائم بأعمال عميد كلية العلوم الإدارية،
جامعة الكويت

الجلسة الرابعة ـ تحت عنوان:

«تحديات الفساد ومواجهتها في المرحلة المقبلة»

كلمة رئيس الجلسة

أ. د. عادل عبد الله الوقيان

القائم بأعمال عميد كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله، وصبحكم الله بالخير جميعاً، ونعتذر أيضاً عن التأخير بسبب طول فترات النقاش في الجلسة السابقة، والتي امتدت لفترة طويلة نسبياً، والتي كان فيها حراك نقاشي جيد ودسم، ونحن اليوم معكم في الجلسة الرابعة المقدمة تحت عنوان: "تحديات الفساد ومواجهتها في المرحلة المقبلة".

الكل يعلم عن الفساد، فإنه موضوع الساحة حالياً، وقد لا تخلو صحيفة يومية أو رأي من ذكر موضوع الفساد، لذلك فإن هذا الموضوع من الموضوعات التي تؤرق كل واضع سياسة وكل مواطن؛ لأنه يمسّه في حياته اليومية، وكذلك يعرّض الدولة إلى تراجع في سمعتها أمام الآخرين.

ويوجد معي في هذه الجلسة عن يميني الأستاذ الدكتور طارق عبد المحسن الدويسان، أستاذ الهندسة الصناعية والنظم الإدارية، وعن يساري الأستاذة سلمى

حمد العيسى، باحثة في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد، وسوف يكون تنظيم جلستنا كالتالي: سوف أبدأ لفترة وجيزة لن تتجاوز الدقائق الخمس، ومن ثم نتابع مع الزملاء المحترمين المتحدثين بالجلسة، لكل متحدث خمس عشرة دقيقة، وبعدها فترة عشر دقائق لأية استفسارات أو أسئلة من قِبل الحضور الكريم.

بداية أود أن أذكر: ما المؤشر الحالي لمكافحة الفساد للعام ٢٠٢٢؟ فقد تراجعت الدولة من المركز الـ ٤٣ إلى المركز الـ ٤٢ على درجات مدركات الفساد، والترتيب الدولي من الـ ٧٣ إلى الـ ٧٧، حيث زادت النسبة، نتيجة لتراجعها في مكافحة الفساد، وهي السابعة عربياً والأخيرة خليجياً، لعل من هذا نستدرك أننا ما زلنا في مؤخرة الترتيب الخليجي في مكافحة الفساد، لدينا فساد سياسي، ولدينا فساد اقتصادي، ولدينا فساد أكاديمي.

هناك سؤال.. أليس من المنطقي عندما تكون حياة ديمقراطية وحرية رأي وصحافة حرة، أن يكون الفساد منحسراً نسبياً في دول قد لا يكون لديها المستوى نفسه من الديمقراطية وحرية الرأي والصحافة الحرة؟، هذا سؤال.

السؤال الثاني.. هل ما يكون مقبولاً أو مرفوضاً لأي شخص يعيش على أرض دولة الكويت ـ نظراً لسلوك معين يتصل بالفساد ـ هو السلوك نفسه أو النظرة والحكم أنفسهما إلى شخص آخر يعيش في دولة الكويت، هل هناك اختلافات فردية؟ بماذا يعني السلوك المعين على أنه فاسد أم لا، هل يتغيّر بين الأفراد؟

الرد على هذين السؤالين يجعلنا نفكر بعمق في معنى الفساد، ومدى اختلافه ما بين مكوّنات المجتمع الكويتي، وبين كل الأفراد.

وسوف نبدأ مع الأستاذ الدكتور طارق الدويسان، فليتفضل مشكوراً.

أ.د. طارق عبد المحسن الدويسان
أستاذ الهندسة الصناعية والنظم الإدارية

أتوجّه في البداية بالشكر إلى الأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري على دعوته الكريمة للمشاركة في فعاليات هذا الملتقى.. أما ما يخص موضوع اليوم وهو تحديات الفساد وسُبل مواجهتها في المرحلة المقبلة، فإنني سوف أتطرق للموضوع من الناحية الفنية، كوني كنت مستشاراً في هيئة مكافحة الفساد ومتابعة مؤشر الفساد بشكل عام، والحقيقة أن موضوع الفساد يعد موضوع الساعة، لكم أن تتخيلوا في إحدى الجلسات العائلية الأب ينظر لابنه كونه انتهى من الاختبارات المدرسية في الثانوية العامة وسأله ماذا فعلت؟ أجابه الابن بأن الاختبار كان صعباً ولم نتمكن من الغش، ولم يكن هناك أي استغراب، فالموضوع عادي، عقب ذلك تكلمت ابنته وهي تشغل منصباً إشرافياً في أحد البنوك كمسؤولة عن التسويق، وقالت في الأسبوعين الماضيين كنا مشغولين جداً في العمل، وبذلنا مجهوداً مضاعفاً، وكنا نستمر في العمل بعد أوقات الدوام الرسمي لساعات عدة، فتدخلت الأم وعبّرت عن استياءها من كلام الابنة وقالت لها: لماذا تضغطين نفسك وغيرك في العمل مرتاح، عقب ذلك تحدّث الوالد ولم يستغرب مفردات الحوار، والحين في نهج جديد وإن شاء الله يكون هذا النهج يبشرنا بالخير ونكافح هذا الفساد والسرقات... إلخ.

الشاهد من هذا النقاش حقيقة أن الفساد أصبح ثقافة في المجتمع، وأصبحت الأمور غير مستهجنة حينما يتم التصرف بهكذا أسلوب ولا يلقى أي استهجان.

تكلفة الفساد ومظاهره

الفساد هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية مالية، إدارية، اجتماعية، الفساد المالي مثل الرشوة والاختلاس، والإداري مثل الوساطة والمحسوبية، ويمكن أن يحدث الفساد على جميع المستويات، ويمكن في تقديري أن ذلك لسوء المجتمع.

تكلفة الفساد ومن خلال المتابعة في الكويت، بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي وعلى مدار ما يقارب عشر سنوات النمط نفسه، دول الخليج في تصاعد، والكويت تصعد أحياناً، وتهبط أحياناً أخرى، لكن ليس هناك شيء حقيقي يحدث كإضافة لهذا الاقتصاد كي ينتقل من مرحلة إلى مرحلة، ونحن في الكويت على مستوى ١٥٠ مليار ونحن حالياً في المرتبة الرابعة، السعودية تقارب التريليون، والإمارات نصف التريليون، وقطر ٢٠٠ مليار، والكويت في المرتبة الرابعة، وهذا الوضع لم يتغيّر في الكويت في السنوات الأخيرة.

أيضاً الاضطرابات الاجتماعية، الكل متذمّر ومنزعج في هذا المجتمع، سبق وأن كتبت مقالاً تحت عنوان: "كيف أسقط الكويتيون نظرية مازيود؟"، فقد أوضحت بأنه على الرغم من توافر المقوّمات التي تجعلنا نصعد للأعلى أو نصل للمرحلة التي يمكن فيها أن نحقق ذاتنا، إلا أننا قابعون مكاننا لا نسير إلى الأمام، نحن نراوح في دائرة من التعب والإرهاق على جميع المستويات، فقد فُقدت الثقة، ومن أصعب الأمو فقدان الثقة، ولكي نعيد الثقة مرة أخرى، فالثقة لن ترجع بتصرف واحد أو تصرفين، لكن الأمر يحتاج إلى القيام بأمور إيجابية متتالية على مدار الوقت من قِبل الحكومة، والإحجام عن الاستثمار الداخلي مثلاً والذهاب إلى الاستثمار في الخارج، إلى أن وصلنا في المرتبة السادسة في هذا الشأن على مستوى الخليج من حيث مدركات الفساد، مؤشر التنافسية الدولي، وغيرها من المؤشرات نحن في حالة يُرثى لها.

الفساد في الكويت له مظاهر مختلفة، وسوف أضع أمامكم بعض المؤشرات، أول شيء في الحكومة الوساطة والمحسوبية، وفي التعليم لدينا الغش، وبعض الأحيان للأسف هذا الغش يكون مدعوماً من الإدارة المدرسية ومن الأساتذة المدرسين والمعلمين، وهذا ـ بحق ـ مؤلم، حيث التلاعب في الدرجات، في بعض الجامعات الخاصة تجد هناك توجيهاً من أعلى مستوى بتحسين الدرجات وعدم رسوب أي طالب، ومسؤول الجامعة هو الذي يضع الدرجات وليس المدرس، كي يتأكد من الأمور أنها تسير وفقاً لرغباتهم، ولا يمكن معالجة مثل هذا الأمر بسبب المتنفذين، وفي الصحة.. الأدوية والعلاج في الخارج، والأشغال تطاير الحصى.

بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد، وبصفتي متخصصاً فنياً، يمكن القول بأن هذا المؤشر لعله من أصعب المؤشرات الدولية، كونه ليس مؤشراً بسيطاً، لكنه مؤشر مركّب، بمعنى أنه مكوّن من مؤشرات عدة، وفي مستويات مختلفة، ومرتبطة بعضها البعض بعلاقات معقدة، والمؤشر هذا مبني على سبع مؤشرات، وكل مؤشر من المؤشرات السبعة مركب، فمن الصعوبة القصوى تحليل النتائج وتحديد الخلل من تلك المؤشرات، وفي ممارسة الأعمال هناك عشرة أبعاد، وهذه أمور غامضة وغير معروفة، وبالنسبة للشفافية الدولية لا تستطيع أن تعمل شيئاً، وأقصى ما تفعله هو تجميع العلامات من السبع مؤشرات وتطلع النتيجة، فمن الصعوبة جداً التعامل مع هذا المؤشر، ونحن عانينا كثيراً في الهيئة العامة للصناعة في التحليل واستنتاج نتائج لهذا التحليل بشكل محدد.

كيف نواجه الفساد؟

مثال، ولنأخذ جامعة الكويت كمثال، لو رغبنا في أن ننصِّب مديراً للجامعة، كيف نستطيع مساءلته؟ أن نعطيه الحرية وتكون هناك شفافية، ومن ثم تكون هناك أدوات ومؤشرات تمكنني من المساءلة، وتكون الأمور بمنتهى الشفافية، وبالتالي أستطيع معرفة الانتاجية البحثية لكل عضو هيئة تدريس بدقة، على مستوى القسم، وعلى

مستوى الكلية، وعلى مستوى الجامعة كلها، وأقارن مع المعيار الدولي لمعرفة مكانتي، هل نحن في تحسّن أم في تراجع؟، ونسبة الاسترشاد، وأعطني مؤشرات لأعرف إذا كنت تتمكّن من أن تكون مدير جامعة لمدة أربع سنوات فأين تكون؟، لكن تقول أعطني حرية واستقلالية ولا تعطني شيئاً أتمكن من خلاله متابعة عملك كمجتمع، أنا لست ضد الحرية والاستقلالية في الجامعة مطلقاً بل العكس، الحرية من الضروري أن يقابلها شفافية ومساءلة، وهذا ينطبق على كل المؤسسات الموجودة في الدولة.

الأمر الثاني: القانون، لابد أن يكون هناك إنفاذاً للقانون، وتعزيز الحكم الرشيد، والحوكمة، وتوعية الجمهور في غاية الأهمية، وتنمية ثقافة النزاهة، للأسف ثقافة النزاهة عندنا تكاد تكون منعدمة.

المطلوب في المرحلة القادمة

١ ـ إنفاذ القانون على الجميع، وسرعة إصدار الأحكام الخاصة.

٢ ـ الجدية في تطبيق القانون والالتزام بتفعيله.

٣ ـ الاهتمام بتوفير البيانات الصحيحة التي تساعد على إعطاء نتائج حقيقية لاستنتاج المؤشر الواقعي.

٤ ـ الاهتمام بتحسين أداء الدولة.

٥ ـ الميكنة لتحسين مستوى النزاهة والتنمية لتقليل الفساد.

٦ ـ الحوكمة.

٧ ـ توخي الشفافية في نظام المشتريات.

أ. سلمى حمد العيسى
باحثة في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد

سيتم تناول عدة مواضيع رئيسة في هذه الورقة والتي تتمثل في التالي:

أولاً ـ تراجع الكويت في مؤشّر مدركات الفساد العالمي.

ثانياً ـ الكويت واتّفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد.

ثالثاً ـ أهمّ التحدّيات المقترحة لمواجهة الفساد.

١ ـ تحديات ذات علاقة بالجانب التشريعي.

٢ ـ أهم التحديات ذات العلاقة بالجانب التنفيذي.

رابعاً ـ الحلول المقترحة لمواجهة تحدّيات الفساد.

أولاً ـ تراجع الكويت في مؤشّر مدركات الفساد العالمي:

ـ تراجعت دولة الكويت درجة واحدة في مؤشّر مدركات الفساد العالمي لعام ٢٠٢٢م (من ٤٣ إلى ٤٢)، ما أدّى إلى تراجع ترتيبها عالمياً ٤ مراكز، من المركز (٧٣) إلى (٧٧)، كما تراجع ترتيبها خليجياً إلى المركز السادس، لتقبع في ذيل ترتيب الدول الخليجية، فما زالت درجة الكويت دون الطموح، حيث لم يحدث أيّ تغيير جذري يُذكر على درجة الكويت خلال السنوات العشر الماضية (عدا عام ٢٠١٥).[١]

١ ـ البيان الصحفي لجمعية الشفافية الكويتية في شأن نتيجة الكويت في مؤشّر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢٢م.

الشكل رقم (١)

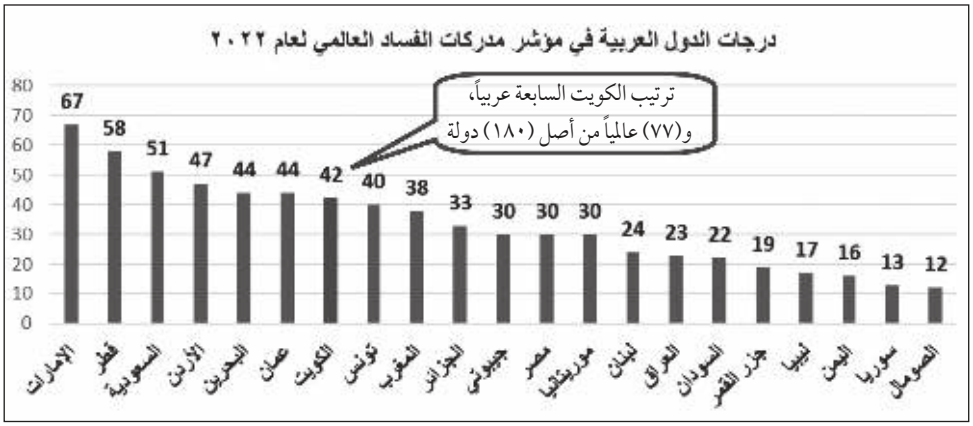

الشكل رقم (٢)

مقارنة بين الكويت ودول مجلس التعاون في مؤشّر مدركات الفساد العالمي:

السنوات	الكويت	الإمارات	قطر	السعودية	عُمان	البحرين
٢٠١٢م	٤٤	٦٨	٦٨	٤٤	٤٧	٥١
٢٠١٣م	٤٣	٦٩	٦٨	٤٦	٤٧	٤٨
٢٠١٤م	٤٤	٧٠	٦٩	٤٩	٤٥	٤٩
٢٠١٥م	٤٩	٧٠	٧١	٥٢	٤٥	٥١
٢٠١٦م	٤١	٦٦	٦١	٤٦	٤٥	٤٣
٢٠١٧م	٣٩	٧١	٦٣	٤٩	٤٤	٣٦
٢٠١٨م	٤١	٧٠	٦٢	٤٩	٥٢	٣٦
٢٠١٩م	٤٠	٧١	٦٢	٥٣	٥٢	٤٢
٢٠٢٠م	٤٢	٧١	٦٣	٥٣	٥٤	٤٢
٢٠٢١م	٤٣	٦٩	٦٣	٥٣	٥٢	٤٢
٢٠٢٢م	٤٢	٦٧	٥٨	٥١	٤٤	٤٤

جدول رقم (١)

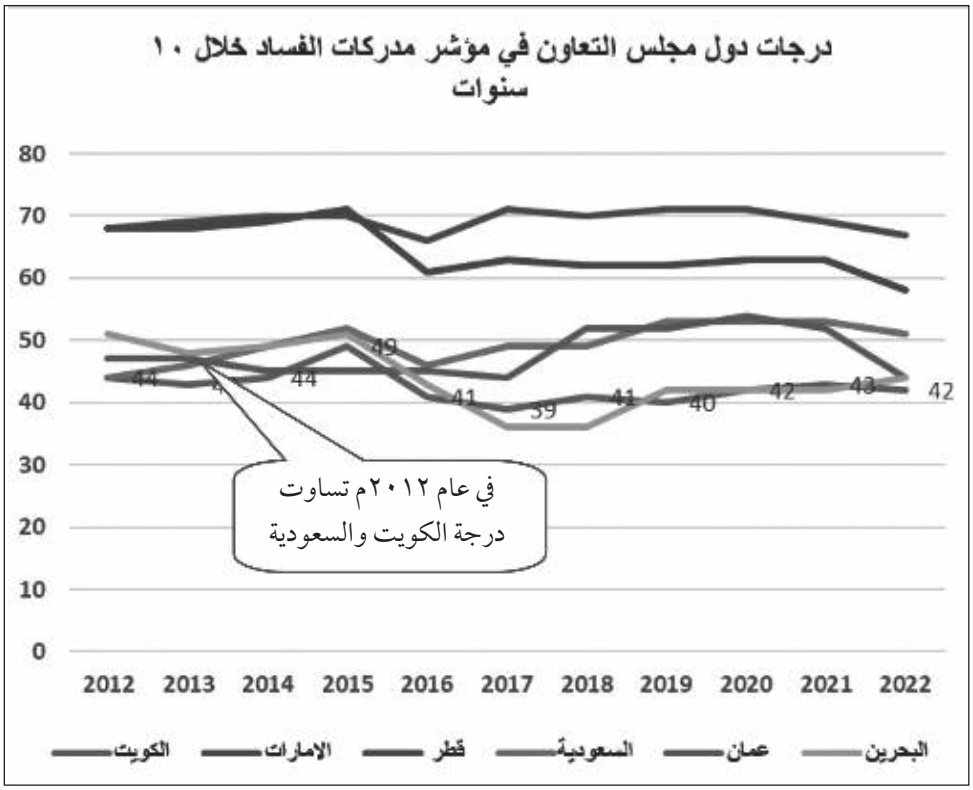

الشكل رقم (٣)

- على الرغم من التشابه الكبير في البيئة الاجتماعية والثقافية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلا أنّ كلاً من الإمارات وقطر تفوّقتا على الكويت في العديد من المؤشّرات الدولية، كما تقدّمت البحرين على الكويت في درجة المؤشّر خلال عامي ٢٠٢١م و٢٠٢٢م، والمنحنى التالي يوضّح ذلك:

الشكل رقم (٤)

ـ وقد يبرّر البعض بأنّ الأنظمة السياسية لأغلب دول مجلس التعاون هي أنظمة تقوم على الفردية، الأمر الذي يعزّز السرعة في اتّخاذ القرار، ولكن كيف نبرر تفوّق جورجيا ـ مثلاً ـ وحصولها على درجة ٥٦ لعام ٢٠٢٢م؟، علماً بأنّ درجة جورجيا كانت ١٨ في عام ٢٠٠٣م، حيث كانت جورجيا معروفة بأنّها من أكثر الدول فساداً وجريمة، وقد كان ترتيبها في ذيل سلّم مؤشّر مدركات الفساد العالمي (ترتيبها ١٣٣ في عام ٢٠٠٤م)، إلّا أنّها حقّقت المستحيل للحدّ من الفساد في غضون بضع سنوات.

والشكل البياني التالي يقارن تطوّر درجة الكويت وجورجيا في المؤشّر خلال السنوات من ٢٠٠٣م حتى ٢٠٢٣م.

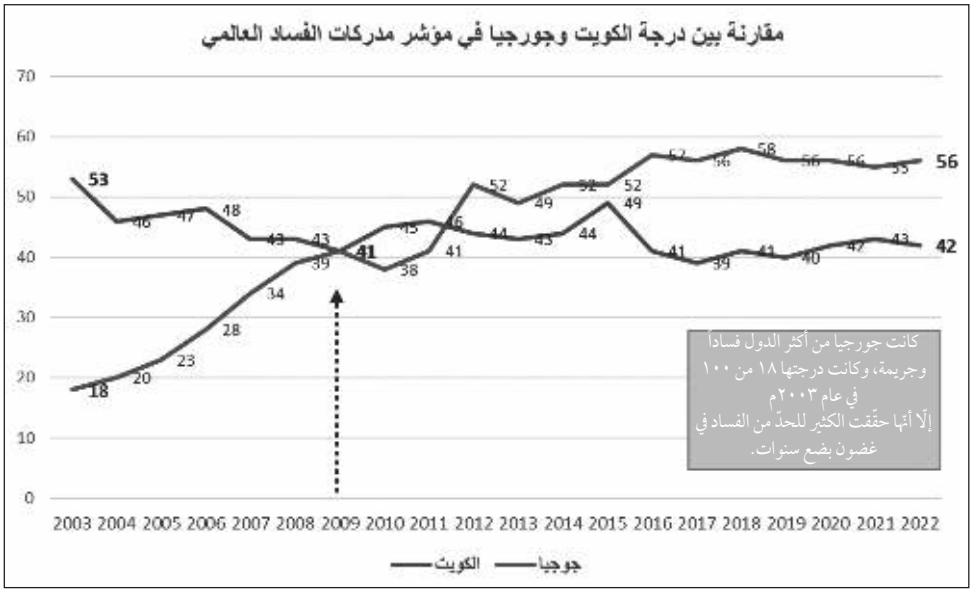

الشكل رقم (٥)

ـ يصنّف البنك الدولي(٢) جورجيا على أنّها «الرقم واحد في الإصلاح الاقتصادي في العالم». ذلك لأنّها في سنة واحدة قفز ترتيبها من رتبة ١١٢ إلى المركز ١٨ من حيث سهولة ممارسة الأعمال، (علماً بأنّ ترتيب الكويت في سهولة ممارسة الأعمال ١٠٢ لعام ٢٠١٧م، كما أنّ ترتيب الكويت ١٧٣ في البدء بمشروع تجاري من أصل ١٩٠ دولة). ثمّةَ ثلاثة دروس نتعلمها من جورجيا:

١ ـ الإرادة السياسية والحزم في محاسبة ومحاكمة الفاسدين على جميع المستويات، مع ضمان التحقيق الفعّال والمستقلّ في قضايا الفساد، (تمّ اعتقال مسؤولين كبار في جورجيا، ووضعت لافتات على طول الطرق السريعة تحمل رقم خطّ اتصال مباشر للإبلاغ عن حالات الفساد).

٢ ـ تقرير مشروع ممارسة الأعمال التجارية والذي يطلقه البنك الدولي سنوياً
http://www.doingbusiness.org/rankings

٢ ـ حكومة رشيقة (غير مترهّلة) تتمتّع بالشفافية والمساءلة وسرعة إنجاز الخدمات الحكومية، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات، واستخدام التكنولوجيا بكفاءة لتقييد الاتصال بين المسؤول والمواطن، وكذلك للمتابعة لضمان المساءلة.

٣ ـ إشراك المجتمع المدني بشكل أكبر في تنفيذ ورصد السياسات الوطنية لمكافحة الفساد.

السؤال المستحق:

ـ لماذا لم تتحسّن درجة الكويت على الرغم من أنّها الدولة الوحيدة الديمقراطية من بين دول مجلس التعاون الخليجي؟

ـ فهل الخلل في الديمقراطية العرجاء؟ أم أنّ الخلل في التطبيقات العملية لهذه الديمقراطية؟

ـ ينبغي تقييم التجربة الديمقراطية الكويتية، وتحليل أسباب تفشّي الفساد في الكويت، ووضع الحلول حتى تكون الديمقراطية الكويتية سبيلاً لنزاهة العمل الحكومي والعمل البرلماني.

ثانياً ـ الكويت واتّفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد:

وقّعت الحكومة الكويتية اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٣م، وصادق عليها مجلس الأمّة في ٢٠٠٦م. ومع اعتمادها محليّاً بالقانون رقم ٤٧/ ٢٠٠٦ صارت الاتفاقية جزءاً من المنظومة التشريعية الكويتية، وبات تنفيذها التزاماً دولياً، لا يجوز معها التقاعس أو المماطلة أو التسويف، وعلينا جميعاً، أفراداً أو جماعة أو جهة حكومية أو حكومة وبرلماناً وقضاء، أن نعمل على إنفاذ مواد الاتفاقية الـ (٧١) جميعها.

وقد رسمت الاتفاقية لكلّ دولة خريطة طريق مناسبة لمواجهة الفساد السياسي والاقتصادي والإداري، وكيفية تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة محليّاً، وفيما يلي موجز لأهمّ مضامين الاتفاقية:

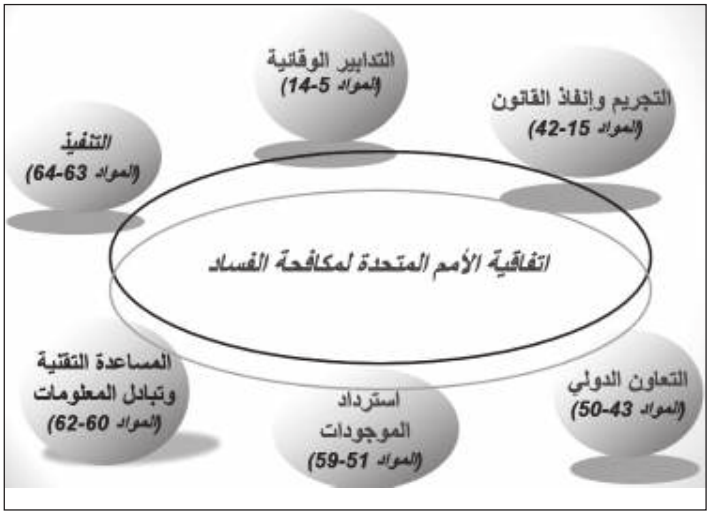

شكل يوضح هيكل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

• **ملخّص مواد التدابيـــــر الوقائيـــــة:**

ـ سياسات وممارسات مكافحة الفسـاد.

ـ هيئة مكافحة الفســاد.

ـ تدابير الشفافية ونظمها في القطـاع العـام.

ـ مدوّنـات قواعـد السلوك للموظّفيـن العموميين.

ـ المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية.

ـ استقلالية ونزاهة الجهـاز القضائي وأجهزة الادّعاء العـام.

ـ شفافية القطــاع الخــاص.

ـ المجتمع المدني والمنظّمـات غير الحكوميـة.

• **ملخّص مواد التجريم وإنفاذ القانون:**

* ٥ أحكام إلزامية (تعتمد من قِبل كل دولة...)

ـ رشوة الموظّفين العموميين (المادة ١٥)

ـ رشوة الموظّفين العموميين الأجانب (المادة ١٦)

ـ اختلاس الممتلكات وتبديـدهـا (المادة ١٧)

ـ غسـل الأموال (المادة ٢٣)

ـ إعـاقــة سير العدالة (المادة ٢٥)

* ٦ أحكام جنائية أخرى - جوازية (تنظر فيها كل دولة...)

ـ رشوة الموظّفين الأجانب (المادة ١٦)

ـ المتاجرة بالنفوذ (المادة ١٨)

ـ إساءة استغلال الوظائف (المادة ١٩)

ـ الإثراء غير المشروع (المادة ٢٠)

ـ الرشوة في القطاع الخاص (المادة ٢١)

ـ الاختلاس في القطاع الخاص (المادة ٢٢)

• ملخّص فصل التعاون الدولي:

ـ تسليم المجرمين.

ـ المساعدة القانونية المتبادلة.

ـ نقل الإجراءات الجنائية (الملاحقة).

ـ التعاون في مجال إنفاذ القانون (المادة ٤٨).

ـ التحقيقات المشتركة.

ـ أساليب التحرّي.

• ملخّص فصل استرداد الموجودات:

ـ منع إحالة العائدات المتأتية من الجريمة وكشفها.

ـ تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات.

ـ آليّات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة.

ـ التعاون الخاص.

ـ إرجاع الموجودات والتصرّف فيها.

ـ وحدة المعلومات الاستخبارية المالية.

ـ الاتفاقيات والترتيبات الثنائية.

موجز لأهم مضامين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

بعد اعتماد الاتفاقية في عام ٢٠٠٦م، هل اكتملت منظومة الكويت التشريعية لتحقيق الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد؟

نستعرض فيما يلي أهمّ القوانين والتعاميم التي صدرت تنفيذاً للاتفاقية:

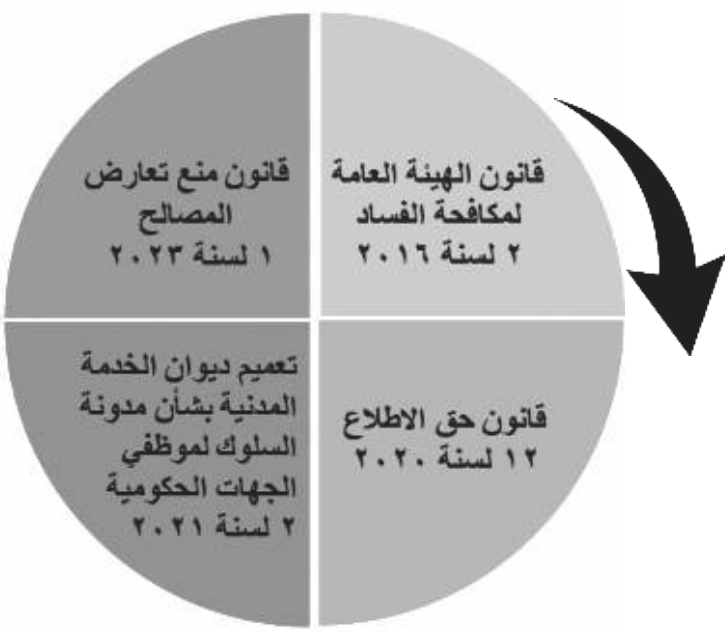

ولكن مع ذلك لم تتحسّن درجة الكويت في مؤشّر مدركات الفساد العالمي، على الرغم من صدور العديد من التشريعات المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد، إضافة إلى إنشاء الهيئة العامّة لمكافحة الفساد في ٢٠١٦م، والتي يقع من صميم أهدافها تطبيق اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد (الموافق عليها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٦م)، وكذلك حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة، ومنع الوساطة والمحسوبية.

وفيما يلي التسلسل الزمني للقوانين مقرونة بدرجة الكويت في مؤشّر مدركات الفساد:

ثالثاً ـ أهمّ التحدّيات المقترحة لمواجهة الفساد:

أ. تحدّيات ذات علاقة بالجانب التشريعي:

ثمّة نقص في المنظومة التشريعية الداعمة للنزاهة ومكافحة الفساد، وفيما يلي أهم الملاحظات:

١ ـ **صدر قانون تعارض المصالح رقم ١ لسنة ٢٠٢٣م** بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٢٣م، وقد نصّ في المادة رقم (٢٠) تصدر بمرسوم اللائحةُ التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القانون، وتنشر في الجريدة الرسمية. وها قد مرّ ما يقارب خمسة أشهر من صدور القانون ولم تصدر اللائحة التنفيذية حتى تاريخه.

٢ ـ **صدر قانون حقّ الاطّلاع** رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٠م بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٢٠م، وعلى الرغم من أهمية هذا القانون إلا أنّه وُلد يتيماً بلا أب، حيث لم يحدّد القانون الجهة المعنية بمتابعة تطبيقه للتحقّق من مدى التزام الجهات الحكومية باللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ٢٠٢١م.

٣ ـ **بالنسبة إلى قانون إنشاء الهيئة العامّة لمكافحة الفساد** رقم ٢ لسنة ٢٠١٦م والمرسوم رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠١٦م بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦م،

وعلى الرغم من أهميّته فإنّه يحتاج إلى بعض التعديلات لزيادة استقلالية عمل الهيئة وفاعليتها، منها: ضوابط ومبرّرات حفظ البلاغات، واختصاصات مجلس الأمناء وتداخلها مع اختصاصات الأمين العام ونوّابه.

٤ ـ **ضوابط لتنصيب القياديين**: صدر المرسوم رقم ١١١ لسنة ٢٠١٥م بتعديل بعض أحكام المرسوم الصادر في ٤ إبريل ١٩٧٩م في شأن الخدمة المدنية، حيث استبدلت المادة ١٤، وأضيفت المواد ٣٠ مكرّر (أ) و (ب) و (ج) إلى المرسوم، والتي تناولت بشكل خاصّ **ضوابط شغل الوظائف القيادية**:

مادة ٣٠ مكرّر:

يرشّح الوزير المختصّ عدد (٣) على الأقلّ لشغل الوظيفة القيادية، على أن يشترط لشغل هذه الوظيفة توافر الشروط التالية :

١ـ وجود وظيفة شاغرة في الهيكل التنظيمي المعتمد للجهة.

٢ـ الحصول على مؤهّل جامعي تخصّصي مناسب.

٣ـ توافر الخبرة التالية على المؤهل الدراسي وفقاً لما يلي:

(٢٢) سنة للتعيين بالدرجة الممتازة.

(٢٠) سنة للتعيين بدرجة وكيل وزارة.

(١٦) سنة للتعيين بدرجة وكيل وزارة مساعد.

٤ـ الحصول على تقرير كفاءة بتقدير امتياز أو التقدير الذي يضعه مجلس الخدمة المدنية حسب الأحوال في كلّ سنة من السنتين الأخيرتين.

٥ـ أن يقدّم تصوراً لتطوير العمل.

٦ـ الإلمام بقدر كافٍ باللغة الإنجليزية والحاسب الآلي.

٧ـ اجتياز الدورات التدريبية الخاصّة بالتأهيل لشغل الوظيفة القيادية المحدّدة بالنظام الخاص بالقياديين، والذي يصدر به قرار من مجلس الخدمة المدنية محدّداً طبيعة هذه الدورات ومدّتها وشروط الالتحاق بها وأماكن انعقادها.

مادة ٣٠ مكرّر (أ):

تكون الأولوية في الاختيار في حال تساوي المرشّحين الذين توافرت فيهم الشروط الواردة في المادة السابقة للمرشح من ذات الجهة، ثم من جهة حكومية أخرى، ثم من جهات غير حكومية، ويفضّل الأكثر خبرة في المجالات الأكثر ملاءمة مع طبيعة الوظيفة.

مادة ٣٠ مكرّر (ب):

يرفع الوزير المختص، قبل ستّة أشهر من تاريخ انتهاء مدّة شغل الوظيفة القيادية، تقريراً إلى مجلس الوزراء لبيان رأيه في التجديد أو عدم التجديد لشغل الوظيفة القيادية، مشفوعاً بالمبرّرات وفي ضوء التقارير السنوية المقدّمة عنه.

مادة ٣٠ مكرّر (ج):

تُستثنى وظائف الديوان الأميري وديوان سمو ولي العهد وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء من قواعد وضوابط وشروط التعيين والتجديد فيها.

أهم بنود المرسوم رقم ١١١ لسنة ٢٠١٥م

* إلا أنّه وبعد مرور بضعة أشهر على صدور المرسوم السابق تمّ تعديل المادة ٣٠ مكرّر بصدور المرسوم رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١٥م بتعديل بعض أحكام المرسوم الصادر في ٤ أبريل ١٩٧٩م في شأن نظام الخدمة المدنية، حيث تمّ إضافة بند إلى

المادة ٣٠ مكرّر نسف كل الضوابط الواردة في المرسوم، فقد نصّ على: «**ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء الاستثناء من بعض الشروط**». فكانت بوّابة الاستثناء هي مدخل الفساد، كما تمّ إلغاء عبارة من المادة ٣٠ مكرر (ب) تتناول رأي الوزير **مشفوعاً بالمبرّرات وفي ضوء التقارير السنوية المقدّمة عنه.**

يُستبدل بنصَّي المادتين (٣٠ مكرّر) و(٣٠ مكرّر ب) من المرسوم الصادر في شأن نظام الخدمة المدنية المشار إليه النصان التاليان:

مادة ٣٠ مكرّر:

يرشح الوزير المختص ثلاثة على الأقل لشغل الوظيفة القيادية الشاغرة في الهيكل التنظيمي المعتمد للجهة، على أن تتوافر فيهم الشروط التالية:

١ ـ الحصول على مؤهّل جامعي.

٢ ـ توافر الخبرة التالية على المؤهّل الدراسي وفقاً لما يلي:

(٢٢) سنة للتعيين بالدرجة الممتازة.

(٢٠) سنة للتعيين بدرجة وكيل وزارة.

(١٦) سنة للتعيين بدرجة وكيل وزارة مساعد.

٣ـ الحصول على تقرير كفاءة بتقدير امتياز أو التقدير الذي يضعه مجلس الخدمة المدنية حسب الأحوال في كل سنة من السنتين الأخيرتين.

٤ ـ أن يقدّم تصوراً لتطوير العمل.

٥ـ الإلمام بقدر كافٍ باللغة الإنجليزية والحاسب الآلي.

٦ـ ٦ـ اجتياز الدورات التدريبية الخاصّة بالتأهيل لشغل الوظيفة القيادية المحدّدة بالنظام الخاص بالقياديين، والذي يصدر به قرار من مجلس

الخدمة المدنية محدّداً طبيعة هذه الدورات ومدّتها وشروط الالتحاق بها وأماكن انعقادها.

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء الاستثناء من بعض الشروط.

مادة ٣٠ مكرر (ب):

يرفع الوزير المختص، قبل انتهاء مدة شغل الوظيفة القيادية، تقريراً إلى مجلس الوزراء يبين فيه رأيه في تجديد أو عدم تجديد شغل القيادي لوظيفته القيادية.

أهم بنود المرسوم رقم ٢٩٦ لسنة ٢٠١٥م

* كما أصدر مجلس الخدمة المدنية القرار رقم ٨ لسنة ٢٠١٨م في شأن تحديد الجهة المختصّة بإجراء اختبار المرشّح لشغل وظيفة قيادية، والقواعد والشروط والإجراءات والأسس العامة للاختبار وطريقة أدائه، حيث نصّت المادة (٣): "يعتبر المرشّح للتعيين قد اجتاز الاختبار بنجاح إذا حصل على نسبة ٧٠٪ على الأقل من إجمالي درجات الاختبار"، إلا أنّه بعد ٤ سنوات صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢م باستبدال مواد من القرار رقم ٨ لسنة ٢٠١٨م، منها أن يستبدل بالمادة (٣) التالي: "يعتبر المرشّح للتعيين قد اجتاز الاختبار بنجاح إذا حصل على نسبة ٦٠٪ على الأقل من إجمالي درجات الاختبار".
* جميع التعديلات السابقة والتذبذب في المراسيم والقرارات الخاصّة بالوظائف القيادية تشير إلى عدم الجديّة في تبنّي مبادئ العدالة والكفاءة والشفافية للوصول إلى الإدارة الرشيدة، علماً بأنّ الكويت قد اعتمدت اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد، وبات تنفيذها التزاماً دولياً، حيث أشارت المادة (٧) من الاتفاقية إلى ما يلي:

«تسعى كل دولة طرف، حيثما اقتضى الأمر ووفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، إلى اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم لتوظيف المستخدمين المدنيين، وغيرهم من الموظفين العموميين غير المنتخبين عند الاقتضاء، واستخدامهم واستبقائهم وترقيتهم وإحالتهم على التقاعد تتّسم بأنّها:

(أ) تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية، مثل الجدارة والإنصاف والأهلية.

(ب) تشتمل على إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب أفراد لتولّي المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصّة، وضمان تناوبهم على المناصب عند الاقتضاء».

نستخلص مما سبق أنّ وضع ضوابط لتنصيب القياديين ونظم توظيف تعتمد على الكفاءة والجدارة لم يعد ترفاً، وإنما ضرورة حتمية لضمان الإدارة الرشيدة لجهات ومؤسّسات الدولة كافّة.

عدم وجود قانون المفوّضية العليا للانتخابات لضبط العملية بأكملها.

تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمّة بما يضمن شفافية البرلمان ونزاهته.

ب. أهم التحديّات ذات العلاقة بالجانب التنفيذي:

على الرغم من وجود بعض التدابير التشريعية، إلا أنّ هناك ضعف مشهود على مستوى التنفيذ نوجز فيما يلي أهم جوانب هذا الضعف:

١ ـ **ضعف المساءلة وعدم الجدّية في محاسبة المتقاعسين** أو المتجاوزين، خاصّة فيما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية، والشواهد في ذلك كثيرة، وأغلبها يؤكّد ضياع المسؤولية، والمجاملات السياسية، وعدم وجود عقوبات رادعة أو محاسبة فاعلة للمتجاوزين.

٢ ـ **تفشّي** الوساطة وغياب نظم ومعايير الكفاءة والجدارة في التعيينات، والترقيات غير المنصفة، خاصّة في ظلّ غياب المعايير والضوابط.

٣ ـ **عدم الجديّة في إنفاذ القوانين** بعدالة على الجميع، فالمزاجية والانتقائية أحياناً في تطبيق القانون، والإفلات من العقاب هو مآل المتنفّذين، ولعلّ التأخّر في إصدار اللوائح أو عدم معالجة بعض الثغرات القانونية عزّز الإفلات من العقاب، الأمر الذي يترتّب عليه فقدان الثقة في أنظمة السلطة التنفيذية وضياع هيبة الدولة.

٤ ـ **الهدر في المال العام**: قصص الهدر كثيرة، منها التعاقد مع مؤسّسات دولية لوضع إستراتيجيات ودراسات مليونية، لكنّها ظلّت حبيسة الأدراج دون تفعيل، وضياع الأولويات، وضياع حقوق الدولة بسبب إهمال المسؤولين. وأبرز قصص الهدر موضوع العلاج في الخارج أو العلاج السياحي/ السياسي، إذ لو ادُّخرت المبالغ المصروفة عليه لكانت كافية لتشييد مدينة صحّية بأكملها.

٥ ـ **عدم شفافية المناقصات العامة**: على المستوى العالمي، فإنّ أغلب الفساد يكون في المناقصات والمشتريات العامّة، حيث يشير تقرير الرشوة الخارجية لمنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنّ المشتريات والمناقصات العامّة هي إحدى الأنشطة الأكثر عرضة للفساد، ويتركّز أغلبها في مناقصات البناء والصناعات الاستخراجية (النفطية)، ولعلّ المعارك السياسية على المشروعات التنموية الضخمة والتردّد في اتّخاذ القرارات هو مؤشّر على وجود تدخّلات سياسية وعدم شفافية الإجراءات في موضوع المناقصات.

٦ ـ **البيروقراطية** وكثرة الإجراءات أو تعقيدها في المعاملات الحكومية، وتداخل الاختصاصات بين الجهات الحكومية، وطول الدورة المستندية، كلّ ذلك أدّى إلى رواج ثقافة الوساطة والرشوة.

٧ ـ **ضعف الوعي العام بقيَم النزاهة** وتعارض المصالح ومفاهيم مكافحة الفساد، وقلّة عدد من يباشر بالإبلاغ عن الانتهاكات.

٨ ـ **قلّة الدعم لمؤسّسات المجتمع المدني**، الأمر الذي أدّى إلى تراجع دورها بشكل كبير في تعزيز المساءلة المجتمعية.

أمّا التحدّيات الخاصّة بالسلطة القضائية فهي:

بطء تنفيذ العدالة بشكل لافت لدى كلٍّ من النيابة العامّة والقضاء، وتأخّر البتّ في قضايا الفساد وانتهاك المال العام.

رابعاً ـ الحلول المقترحة لمواجهة تحدّيات الفساد:

■ **استكمال المنظومة التشريعية الخاصّة بمكافحة الفساد، وتشمل:**

١ ـ إقرار قانون التعيين في الوظائف القيادية.

٢ ـ تعديل قانون الهيئة العامّة لمكافحة الفساد.

٣ ـ إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تعارض المصالح.

٤ ـ تعديل قانون حقّ الاطّلاع بتحديد الجهة المسؤولة عن متابعة الجهات الحكومية في تنفيذ ما ورد في اللائحة التنفيذية للقانون.

٥ ـ إقرار قانون شفافية البرلمان ونزاهته (تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمّة).

٦ ـ إقرار قانون المفوّضية العليا للانتخابات.

٧ ـ وضع ضوابط ومعايير إنسانية لحالات الاستثناء الموجودة في النظم والتشريعات، ومنع أيّ توسّع في منح الاستثناءات حتى لا تكون باباً لتغليب المصالح الشخصية ولشرعنة الفساد.

■ **تبسيط الإجراءات الحكومية وفكّ التداخل والتشابك في الاختصاصات بين الجهات الحكومية، والنظر في شكاوى المواطنين، وذلك من خلال ما يلي:**

١ ـ توثيق إجراءات الخدمات الحكومية كافّة بشكل مترابط في دليل يوضّح تسلسل إجراءات الخدمة وتحديد الجهة المعنية بالموافقة، مع ضرورة تحديد سقف زمنيّ

لإنجاز الخدمات الحكومية، وذلك لتبسيط الإجراءات وفكّ التداخل والتشابك في الاختصاصات بين الجهات الحكومية.

٢ ـ تعديل القرارات والإجراءات في مؤسّسات الدولة بما يضمن تقليص الدورة المستندية وتبسيط الإجراءات ورفع كفاءة الخدمات العامّة المقدّمة للمواطنين وخدمات قطاع الأعمال.

٣ ـ تطوير فكرة مراكز الخدمة لتشمل الجهات الحكومية كافّة (وزارة الصحّة، الإعلام، المواصلات، الهيئة العامّة للتعليم التطبيقي، الهيئة العامّة للبيئة، الهيئة العامّة للصناعة، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون، وزارة التجارة، الإطفاء، البلدية، وزارة الكهرباء، وزارة الأشغال، الهيئة العامّة للمعلومات المدنية، وزارة العدل).

٤ ـ تفعيل قانون المعاملات الإلكترونية، وتطوير بوّابة الحكومة الإلكترونية.

٥ ـ إنشاء مركز مستقلّ يُعنى بمعالجة شكاوى المواطنين من البيروقراطية وتجاوزات الإدارة الحكومية (على غرار تجربة هولندا فيما يُسمّى بالمحقّق الوطني أو أمين المظالم)، يهدف المركز إلى تعزيز الشفافية والمصداقية والمساءلة في الإدارة الحكومية، وتعزيز حقوق المواطنين والمصالحة بين الجهات الحكومية والمجتمع، ويعمل على معالجة الشكاوى والتظلّمات المرتبطة بالإدارة الحكومية. يمكن للأفراد والشركات والمؤسّسات تقديم شكاوى إلى المحقّق الوطني عندما يعتقدون أنّه تمّ انتهاك حقوقهم، أو أنّهم تعرّضوا لظلم من قِبل إحدى الجهات الحكومية، يشمل ذلك: الشكاوى المتعلّقة بتأخير غير مبرّر في تقديم الخدمات، أو سوء المعاملة الإدارية، أو عدم الاستجابة السليمة للمواطنين.

Nationale ombudsman

المحقّق الوطني أو أمين المظالم

- **التأسيس**: تمّ تأسيس المحقّق الوطني في هولندا في عام ١٩٨٢م، المعروف باللغة الهولندية باسم «Nationale ombudsman»، تمّ إنشاء المؤسّسة كهيئة مستقلّة بهدف حماية حقوق المواطنين والتحقيق في الشكاوى المتعلّقة بتجاوزات الإدارة الحكومية. منذ إنشائه يعمل المحقّق الوطني على تحقيق التوازن بين الجهات الحكومية والمواطنين، وتحسين الأداء الحكومي، وتعزيز الشفافية والمصداقية في الإدارة العامّة.
- **تبعية المحقّق الوطني**: يعمل المحقّق الوطني بشكل مستقلّ وغير تابع لأيّ جهاز حكومي، يتمّ تعيينه من قِبل البرلمان الهولندي، ويتمتّع بحماية قانونية، ويتّسم بالحيادية في أداء مهامه. يتمّ تعيين المحقّق الوطني لفترة زمنية محدّدة، ويمكن تجديد تعيينه.
- **صلاحيات المحقّق الوطني**: المحقّق الوطني لديه صلاحية تحقيقية للتحقيق في الشكاوى المقدّمة إليه. يمكنه طلب المعلومات من الجهات الحكومية والوكالات والمؤسّسات ذات الصلة، ويتمتّع بسلطة الاستدعاء والاستجواب. بعد الانتهاء من التحقيق يصدر تقريراً يحتوي على استنتاجاته وتوصياته. تعتبر قرارات المحقّق الوطني غير قابلة للطعن قانونياً، وغالباً ما يكون لها تأثير كبير، وتعتبر ملزمة للجهات المعنية.
- منذ تأسيسه أصبح المحقّق الوطني جزءاً مهماً من النظام القضائي والإداري في هولندا، وهو يوفّر وسيلة مهمّة للمواطنين للتعبير عن شكاواهم وتوجيه التوصيات إلى الإدارة الحكومية.

■ **الجدّية في تطبيق القانون على الجميع دون انتقائية أو محاباة:**

مخالفة ومقاضاة المتجاوزين للقوانين والنظم، ومعاقبة كلّ من تسبّب في هدر المال العام، أو أسهم في تحقيق خسائر مالية بسبب الإهمال أو القرارات غير المدروسة.

محاسبة المتقاعسين عن تنفيذ خطط وبرامج الحكومة.

■ **الشفافية في التعاقدات والمناقصات الحكومية:**

عن طريق إتاحة المعلومات للعامّة فيما يتعلّق بالميزانية والإنفاق الحكومي، وكذلك الإفصاح عن التعاقدات والمناقصات العامّة والقرارات الحكومية؛ وذلك لتعزيز الشفافية والمساءلة والمراقبة على المال العام.

■ **نشر الوعي بقيَم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وإشراك مؤسّسات المجتمع المدني في عملية التوعية:**

مع كلّ الأسف أصبح الفساد جزءاً من الأعراف الاجتماعية وثقافة المجتمع، لذا من المهمّ تفعيل دور الأجهزة الحكومية كافّة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

المناقشات:

- تساؤلات الحضور:

ـ أ . د. علي الطراح:

يعلم الجميع بأن الفساد موجود في كل الدول لكن بنسب متفاوتة، حتى في أعرق الدول الديمقراطية، لكن بنسب متفاوتة كما ذكرت، إنما يتحول إلى معضلة في بعض الأحيان، عندنا في الكويت في الخمس عشرة سنة الأخيرة أصبح الفساد شيئاً متعارفاً عليه، فلماذا تحوّل الإفساد إلى سلوك مقبول اجتماعياً في المجتمع الكويتي، والفساد ليس فساداً مالياً فحسب، إنما في كل المجالات، هذا الأمر في منتهى الخطورة، نقطة أخيرة، ألا وهي أن يمكن إصدار لوائح كثيرة لكن لا يتم تطبيقها لمناهضة هذا الأمر ومكافحته، بالتالي أين دور المجتمع المدني والقوى التي يجب أن يكون لها دور؟، ومن الأسرة أيضاً، نحن نعيش أزمة كبيرة وخطيرة، والإشكالية عميقة، وغياب دور السلطة أو تغاضيها عن تطبيق القانون على الجميع وفي كل الحالات على حد سواء، وقد استشرى الفساد في قمم السلم الإداري في الدولة.

ـ د . ناصر المصري:

هناك اتفاقية دولية لمكافحة الفساد، وهذه الاتفاقية تلزم الدولة بمنهجية معينة في هذا الخصوص، وأتمنى من الأمم المتحدة أن تحاسب دولة الكويت على الفساد لعدم التزامها بالاتفاقية التي وقّعت عليها، ونأخذ الدعم من الشعب نفسه، لكن الخوف الموجود عندي، قرأت منذ فترة وأنا في لبنان نتيجة لعدم إيمانهم بهذه النوعية من العقوبات تم وضعهم تحت وصاية الأمم المتحدة ـ البند السابع من الميثاق، وهذا الشيء في غاية الخطورة، فماذا لو تم التفكير فيه في الكويت، وهذا الأمر أنا أسمعه بين فترة وأخرى، هذا الأمر خطير جداً، لا نعطي فرصة لأي شخص أياً كان اسمه وصفته أن يتدخل في حياتنا، لكن طالما وقّعت على اتفاقية دولية يجب أن تلتزم الدولة بها أو تحاسب من قِبل الأمم المتحدة.

ـ أ.د. كافية رمضان:

شكراً للمنصة على المعلومات الجميلة التي طُرحت، سؤالي بسيط ومختصر، أحد المتحدثين مستشار في هيئة مكافحة الفساد، ما الإنجاز الذي تحقق؟ أنا لا أتحدث عن المستوى الفردي، لكنني أتحدث عن المستوى المؤسسي؟

ـ د. محمد الدلال:

من واقع خبرة بسيطة سابقة، حيث كنت عضواً في مجلس الأمة، وعلى الرغم من أنني سأشارك غداً في جلسة حوارية أيضاً، لكن هناك كثير من النقاط المثارة مرتبطة بنقطة رئيسة ومحورية، وهي أن النظام السياسي عندنا في الكويت جعل السلطة التنفيذية هي المهيمنة والمسيطرة على كل شيء، وإمعاناً لذلك، فإن آلية السلطة في الحكومات المتعاقبة ليست عندها القدرة والإرادة، فلا يمكن أن نعالج، فمنذ ١٩٩٢ وهناك قوانين مقدمة أسوة بدول أخرى، إلا أنها تُرفض من قِبل السلطة التشريعية رفضاً مطلقاً، بصفتي عضواً سابقاً في مجلس الأمة، ففي جلسة خاصة مع بعض الوزراء بهدف التنسيق على بعض الأولويات فيما بيننا وقد طلبنا بصفتنا أعضاء مجلس الأمة بعض الاشتراطات ـ تتعلّق بشروط التعيينات في بعض الجهات الحكومية ـ في مشروعات قوانين، إلا أنها قوبلت بالرفض التام، ارتأينا بعد ذلك أن معظم الاستجوابات وكثيراً من مخالفات ديوان المحاسبة مردّها إلى تعيينات تم تجاوز اشتراطات تعيينها بسبب المحسوبية والوساطة، تتأزم الحياة السياسية بمثل هذه الأساليب والتصرفات، حتى أن مجلس الأمة أحياناً يتم حله بناء على تصرفات مثل هذه العقليات التي تدرك أين المسار الصحيح ولا تتبعه.

ـ رد أ. د. طارق الدويسان:

بالنسبة للسؤال الخاص بإنجازات هيئة مكافحة الفساد، للتوضيح.. أنا كنت مستشاراً سابقاً في الهيئة، وتحديداً كنت أدرس قضية المؤشر نفسه وكيف نستنبط منه حلولاً معينة؟ وأين مواقع الضعف... إلخ.

للعلم المستشار ليس له سلطة تنفيذية في التطبيق، لكن موضوع مكافحة الفساد كموضوع إصلاح التعليم هو مشروع وطني، فهو مشروع دولة وليس مشروع هيئة، فالهيئة أداة للمتابعة، ولكن ـ وعلى أعلى سلطة ـ إن لم يكن هناك إلزاماً بإنفاذ القوانين ومحاسبة المخطئين، فمهما يكون العمل، لن تكون هناك نتيجة واقعية، الموضوع أكبر منهم.

ـ رد أ. سلمى العيسى:

رداً على استفسار الدكتور ناصر الخاص بفرض عقوبات من الأمم المتحدة على مخالفي الميثاق الدولي الذي وقَّعت عليه الكويت في شأن مكافحة الفساد، الكويت لا تقارن بدول أخرى ألزمتها الأمم المتحدة بإجراءات كنوع من العقوبات لمخالفة تلك المواثيق، أعتقد أن الكويت لم تصل إلى هذه المرحلة، فالموضوع المتعلّق بتدخل الأمم المتحدة خطر جداً.

ـ رئيس الجلسة:

أنا طرحت تساؤلاً ولم أجد إجابته حتى الآن، إذا كانت الكويت لديها قدر كبير من الحريات، ولدينا الجهات الرقابية والأدوات اللازمة لمكافحته، السؤال: لماذا ينتشر الفساد؟، لماذا أصبح الفساد جزءاً من ثقافة المجتمع؟، لماذا بدأنا نفقد الدهشة من المشكلات والمصائب وحتى الأرقام التي كانت بالآلاف أصبحت بالملايين ومئات الملايين.. أصبح هناك نوعاً من أنواع القبول.. هذه هي الإشكالية أن هناك تغيير تدريجي في مدى مناعة المجتمع بالفساد، وبدأ المجتمع في الحقيقة بقبول ممارسات غير طبيعية؛ لأن تحديها قد يؤدي إلى إحراج اجتماعي أو فقدان منفعة، وبالتالي أصبح الأفراد متقبلين لهذا التصرف، وأحياناً يغضون النظر وكأن الأمر لا يعنيهم وليس بيدهم شيء ليأخذوا موقفاً من هذا الأمر.. هنا أتساءل: ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني وموضوع رفع الوعي بمصائب الفساد؟، ووجود جيل الآن في ظل مزيد من ممارسات الفساد وتصرفات تساعد عليه أكثر وأكثر، فكيف يستطيع المجتمع أن يكافح الفساد؟، لم أجد إجابة عن هذا السؤال.

ثانياً ـ الجلسات النقاشية المغلقة

الجلسة النقاشية الأولى

ماذا نريد في المرحلة القادمة؟

المشاركون في الحوار في هذه الحلقة:

ـ أ. د. كافية رمضان.
ـ أ. سامي النصف.
ـ أ. كوثر عبد الله الجوعان.
ـ المهندس/ جاسم قبازرد.

ومداخلات:

ـ أ.د. علي أحمد الطراح.
ـ المهندس/ مصطفى غلوم.
ـ أ.د. يعقوب يوسف الكندري.
ـ د. محمد طالب الكندري.
ـ د. ناصر المصري.
ـ د. سعاد معرفي.
ـ أ. داهم القحطاني.
ـ رئيس الجلسة: د. إبراهيم ناجي الهدبان القائم بأعمال العميد المساعد للشؤون الأكاديمية للبحوث ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

كلمة رئيس الجلسة

د. إبراهيم ناجي الهدبان
القائم بأعمال العميد المساعد للشؤون الأكاديمية للبحوث
كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

نشكر مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية وكلية العلوم الاجتماعية على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة موضوع في غاية الأهمية، وهو موضوع المرحلة القادمة في مستقبل الكويت، وما المطلوب تحقيقه وإنجازه فيها؟ وبالرغم من أن النقاش حول هذا الموضوع يتكرر دائماً وتناقشه العديد من الجهات الحكومية والشعبية، وتناقشه كل من السلطة التشريعية والتنفيذية، إلا أن تكرار النقاش يبيّن مدى أهمية هذا الموضوع. والسؤال مرة أخرى: "ماذا نريد من المرحلة القادمة؟"

إننا وبفتح باب النقاش حول هذا الموضوع نأمل في وصول نقاشنا وآرائنا إلى صانع القرار بما يتضمَّن من رؤية واقتراحات حول المستقبل لعل هذا النقاش يكون مساعداً على تحديد أهداف وملامح المرحلة القادمة.

من جهة أخرى، يجب الإشارة إلى حقيقة تدركها كل دول العالم وهي أهمية مشاركة الأكاديميين داخل الدول من خلال الجامعات ومعاهد الفكر الأكاديمي والأكاديميين بشكل شخصي في عملية اتخاذ القرارات المهمة داخل الدولة، وعلى

سبيل المثال أذكر أنه عندما طُرحت فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية تم الاستعانة بآراء الأكاديميين داخل جامعة الكويت، وكنت حينها أحد طلبة المغفور له بإذن الله الدكتور شملان يوسف العيسى أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، حيث طلب منّي ومن بعض الطلبة الآخرين إبداء الرأي في الاتفاقية الأمنية المقترحة حينذاك ضمن بنود مجلس التعاون.

الحلقات النقاشية حول المرحلة القادمة قد تلقي الضوء على أولويات مهمة تساعد صانع القرار في الدولة على الاستئناس بها والعمل بمقتضاها، فجامعة الكويت والكيان الأكاديمي جزء من الدولة تشارك في رسم مستقبلها ضمن الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدولة والإقليم.

ماذا نريد من المرحلة القادمة؟ عندما نسأل أي شخص عمّا يحدث حالياً نسمع كلمات من مثل: «ملينا»، و«ماكو فايدة»، ونحن لا نثق في أداء كل من السلطتين بسبب الصراع المستمر بينهما، كما نسمع تساؤلات مثل: "ما الفائدة من الانتخابات؟"... وما الفائدة من مجلس الأمة؟ حتى أن بعض الأصوات بدأت تطالب بإلغاء مجلس الأمة، مما يعكس حالة من عدم وضوح الرؤية والتخبط في أداء السلطتين.

الجميع يشعر بالأسى للحال الذي آلت إليه الأمور في الكويت مقارنة بدول الجوار التي تقدّمت نسبياً وحققت العديد من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، في الوقت الذي بقيت فيه الكويت تدور في حلقة مفرغة وتتراجع في العديد من المؤشرات الحيوية، الكويت كانت رائدة في الديمقراطية وفي النهضة وفي التنمية، ومع هذا تراجعت، سنحاول اليوم بإذن الله تعالى أن نجيب عن هذه التساؤلات مع نخبة متميّزة من الإخوة الأفاضل والأخوات الفاضلات المتخصصين والمتخصصات كي نسمع آراءهم حول المطلوب من دولة الكويت في المرحلة القادمة، وتشخيص للأزمة التي تعيشها الدولة والمجتمع والاقتراحات للحلول التي ستصل بإذن الله إلى صانع القرار للاستئناس بها وأخذها في الاعتبار عند رسم الخطة المستقبلية للدولة، وعسى أن تتجه الأمور نحو الأفضل بإذن الله تعالى.

كلمة أ.د. كافية رمضان

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً لك دكتور إبراهيم الهدبان، كما أتوجّه بالشكر إلى مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية على إتاحة هذه الفرصة، وكم أسعدني أن يكون النقاش دائراً حول: ماذا نريد من المرحلة القادمة؟، وما الحلول المتوقعة لما نحن فيه؟

ربما استعراض ما سبق من إشكالات يعاني منها المجتمع بشرائحه المختلفة قد تم التعرّض لها من قِبل الإخوة الذين قاموا بطرح معلوماتهم وأفكارهم وآرائهم في سياق الجلسات الماضية.

اسمحوا لي أيها الإخوة أن أركّز على موضوع التعليم، على اعتبار أني متخصصة في هذا المجال، وباعتبار أن التعليم يقع عليه العبء الأكبر في تخليصنا مما نحن فيه.

ربما أنطلق من السقف، في الكويت هناك مجلس أعلى لتطوير التعليم، وقد شاركت فيه في فترة من الزمن مع إخوة أفاضل.

المجلس الأعلى للتعليم مسؤول عن تطوير العملية التعليمية ككل، ولكنه مجرد مجلس غير فعَّال، لا أقصد الأشخاص فكلهم على مستوى عالٍ من الكفاءة، ولكن المجلس بطبيعته استشاري، لا يملك القدرة على اتخاذ أي قرار، الوزير يسأل ويستمع ويقول كما نقول، وتتوقّف المسألة هنا فقط، حيث لم أرَ في فترة وجودي أي رأي تحوّل إلى قرار ينفّذ أبداً.

لـدي أفكار لأطرحها عـن المدرسـة وعـن المناهـج مـن المراحـل التعليميـة جميعهـا، للأسـف الشـديد التعليـم عندنـا مـا زال يـدور في فلك التلقين، والذي يقـول غير ذلك للأسـف الشـديد ليـس واقعياً.

هـل الامتحانـات تسـأل عـن رأيك، أم تسـأل عن اذكـر ما...؟ ومعظمها تسـأل عن اسـترجاع المعلومـة التي تلقيتهـا في المدرسـة، وليـس ما تـرى، وليس ما قـرأت، فهي لا تقيـس المقـروء، وهـي تقيـس معلومة سـبق تلقينها، ولذلـك الطلاب بعـد الامتحانات لا يـكادون يذكـرون شـيئاً، فَفَلَـك التلقـين هـذا يسـلبك أيضـاً حريـة الـرأي والتعبـير، ليـس الأمـر فقـط متعلقـاً بالتعليم، الأمـر يتعلّق أيضاً ببناء الشـخصية، فكيف تسـتطيع أن تبـدي رأيـاً في مشـكلة وأنـت في الإطـار المدرسي والمنـزلي أيضـاً لا تملك حريـة إبداء رأيـك في الاختـلاف أو أن تعـارض المعلومـة؟، كيـف نسـتطيع بعـد ذلـك أن نؤسـس لحريـة ولديمقراطيـة، وصـولاً إلى محاربـة الفسـاد؟، فالمتعلـم الذي يجـب أن يكون محور العمليـة التعليميـة هـو متعلم سـلبي، وليـس متعلـماً إيجابياً.

أيضـاً للأسـف الشـديد في التعليـم لا يوجـد عدالـة، وهذا يشـمل إعطـاء الدرجات في المراحـل التعليميـة المختلفـة، هنـاك تعليـمات تـأتي إلى المدرسـة بتعديـل الدرجـات ككل، في الجامعـة أيضـاً وأنـا عـاصرت ذلـك مـدة طويلـة مـن الزمـن تتدخـل الطائفـة والقبيلـة والمعـارف وضغـوط بعـض الأسـاتذة عـلى بعـض، وللأسـف لم نتحـرر مـن الفسـاد في التعليـم.

سـأتطرق أيضـاً إلى البحـوث التربويـة، هنـاك بحـوث تربويـة تجـرى سـنوياً، وهناك مجـلات أكاديميـة محكمـة موجـودة في الجامعـة ولها كل الاحـترام، ولكـن هـذه البحـوث هـل لهـا علاقـة حقيقيـة بالواقـع؟، بمعنـى انعـكاس الأثـر، وليـس فقـط عـدد معين من البحـوث مـن أجـل الترقية، مطلوب مني كأسـتاذ عـشرة من البحـوث المحكمة أقدمها كعـدد، بحيـث لـو اشـترك ثلاثـة أشـخاص في البحـث الواحـد لربـما أنجـزه شـخص واحـد منهـم فقـط، والأسـماء الأخـرى تُضـاف بقصـد الترقيـة، نجد أنـه عمليـاً لم ينجز

العشرة بحوث، لذلك أتساءل كما يتساءل غيري: أين أثر هذه البحوث على العملية التعليمية دولة الكويت؟

مشكلة كبيرة أيضاً أتحدث عنها وأقول ابتداءً: ليس لدي حل لها، يوجد في الكويت كليات لإعداد المعلمين متمثلة في كلية التربية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، إذاً نحن نحترم التخصص التربوي، والمعلم أساسي في العملية التعليمية وفي غرس القيم والأفكار والاتجاهات، وبناء المعلم جزء أساسي في تطوير التعليم، وبناء عليه، كلية الشريعة ما علاقتها في تخريج المعلمين ووكلاء النيابة والحقوقيين، إذاً لماذا أنشأنا كلية التربية، إذا كان باستطاعتنا تخريج مدرسين من أي كلية في الجامعة ويتم تعيينه معلماً، من غير إعداد تربوي، ولم يستطع أي وزير أن يغيّر هذه الحقيقة الصادمة، حالياً يوجد ثلاثة آلاف وخمسمائة طالب في كلية الشريعة هؤلاء بعد أربع سنوات سيدخلون سوق العمل كمعلمين وحقوقيين ووكلاء نيابة.

فيما يتعلّق بالمناهج، نحن نعلم أن الفنون ترتقي بالإنسان وبمشاعره وأحاسيسه وتفهمه للآخر، وتقرّبنا من بعض، للأسف كل الفنون تقلّصت في المدارس، كل الفنون التي ترتقي بالإنسان من الداخل تغيّبت، لا يوجد قاعات للمناقشة، لا يوجد إعداد جيد، حتى بعض المدرّسات تؤقت حملها وولادتها لتوصلها بالعطلة الصيفية.

كلمة أ. سامي النصف

كل الشكر لمركز دراسات الجزيرة العربية، نحن نتكلّم عن كويت جديدة ونهج جديد، والشيء الجديد يختلف عن السابق، أما نحن فنعيد الكرَّة بالقوالب نفسها، غير مهتمين بالمحتوى، لا يوجد عندنا تقدم علمي ولا بحوث، ولا أجهزة رقابية حقيقية، وبالتالي الفساد منتشر.

التقدم بين البراجماتية والأماني الجميلة!

قضية مهمة جداً يجب الحديث عنها وهي قضية الحلول العملية والواقعية، إذا كان العالم ينقسم إلى يمين أو يسار، وتيار محافظ أو تيار ليبرالي، أنا أتصور أن هذا الوطن وهذه الأمة يجب أن تنقسم إما إلى أمة تؤمن بالعملية والواقعية، وإما إلى أمة تؤمن بالتنظير والأماني الجميلة.

والشيء الذي سأتكلم عنه قريباً من هذا، وهو قضية الذهاب إلى الحلول الواقعية، نحن في الكويت في كل استحقاق جديد أو مرحلة جديدة نقول: "هذي غير"، كنت قبل يومين مع أحد الزملاء على إحدى القنوات الفضائية وكان متفائلاً جداً، سألته: لماذا كل هذا التفاؤل؟ قال: "هذي المرّة غير"، لماذا هذه المرة الأمور مختلفة؟ لا يوجد جواب، نحن جرّبنا العديد من المجالس والعديد من الحكومات ورؤساء الوزراء ولم يتغيّر شيء.

لذلك الوضع الذي سوف أتكلم عنه هو كيفية التحول بالعملية السياسية من عملية انتخابية إلى عملية ديمقراطية، القضية ليست مسمّى، والاكتفاء بمسمّى

الديمقراطية من دون ديمقراطية حقيقية أمر غير ذي جدوى، يجب أن نهتم بكيفية التحول إلى المحتوى الحقيقي للديمقراطية، كتكافؤ الفرص والشفافية والعدالة الاجتماعية والتنمية المتسارعة، كل هذه الأمور ضمن محتوى الديمقراطية، إذا لم تتحقق هذه الأمور فلن يكون عندنا إلا تشابه أسماء مع الديمقراطية.

كذلك تجارب المنطقة تدعوني إلى نوع من الفاصل "الفسطاط" بين ما هو ديمقراطي حقيقي أو صوري، فما فائدة صناديق الانتخابات إذا كان البلد مدمراً، لبنان عنده صناديق منذ ثمانين سنة والبلد مدمر، كذلك العراق وليبيا، وبالتالي أنا أعتقد أن الفسطاط أو الخط الفاصل هو إما أن يكون النظام إنسانياً أو غير إنساني، اليوم عندنا في الخليج قد لا يكون عندنا صناديق، ولكن يوجد احترام لإنسانية الإنسان، فهناك تعليم جيد وأمن وأمان وصحة ونسابق العصر في إنجازاته، وبالتالي بالنسبة للمنطقة يجب أن ننظر إلى هذه القضية، وهو أننا إذا لم نستطع أن نحول الديمقراطية إلى المحتوى الحقيقي فعلينا البحث عن خيارات أخرى.

أين الحل؟

- نحن في حاجة إلى تدريس الدستور وتدريس الديمقراطية.
- يجب أن تتوقف عملية التلقين في المدارس والجامعات.
- يجب أن نعالج قضية الولاءات البديلة.
- عدم تقديس الدستور.
- معالجة قضية التعسف في الاستجوابات.
- مسألة تغيّب الحكومة يجب أن يكون هناك قانوناً يمنع تغيّب الحكومة أكثر من أربع جلسات وبعدها يحق للمجلس أن ينعقد من غير الحكومة.
- قضية المشاورات يجب أن تشمل الكتل البرلمانية.

- قضية تشكيل الوزارة في ظرف أسبوعين غير مناسبة ومأخوذة من الحكومات الحزبية.
- إحداث دورات تأهيل للنواب والوزراء.
- نحتاج إلى إعادة النظر في سكرتاريا النواب لتكون مؤلفة من كوادر مختصة، فجودة النائب من جودة الفريق المحيط به، يجب أن يتألّف الفريق من مختصين في العلوم السياسية والمحاسبة... وعندنا خريجون وكفاءات في حاجة إلى عمل.
- يجب أن نفكر في مسألة المجلسين مجلس منتخب ومجلس معين وفقاً للكفاءة أو الكوتا.
- كذلك مسألة عدد الدوائر يجب أن تزداد إلى ثلاثين دائرة وستين عضواً.

أعتقد أن الخيار الحقيقي أمامنا الآن هو: إما العيش في القرن الواحد والعشرين أو القرن الواحد دون العشرين.

تبقى قضية التنمية، والله نحن نعيش في نعمة أننا بجوار أفضل دول العالم في عمليات الصحة والتعليم والتنمية، كل ما نحتاجه هو أن ندعم بطريق مباشر ونستفيد من تجارب دول الجوار الخليجي، نريد أن نصل في السنوات الأربعة القادمة فقط إلى مستوى الدول الخليجية، والأرقام تظهر أن الدول الخليجية اليوم متقدمة على مستوى العالم في الصحة والتعليم والتنمية، وحققوا إنجازات أقرب إلى الإعجاز.

ممارسة الديمقراطية ومشكلات الكويت

أنا أعتقد أنّ هناك مشكلة لوحظت من خلال الجلسات السابقة، المشكلة ليست في الديمقراطية، بل في ممارستها، ممارسة الديمقراطية في الكويت هي التي خلقت كل هذه المشكلات التي تحدثنا عنها صباحاً ويوم أمس.

من المسؤول عن هذه الممارسة السيئة؟ للأسف الممارسة الديمقراطية غير السليمة

هي التي أسست للفئوية التي تحدث عنها الزملاء، ففي الجامعة أيام الانتخابات نجد أعلاماً وشعارات تدل على فئوية مقيتة، في السابق كان البعض يعزو هذا الأمر إلى القبائل، ولكن تبيّن أن المشكلة ليست القبيلة، المشكلة في الفكر القبلي التعصبي، الذي قال عنه الدكتور عبد المالك التميمي رحمه الله: "نحن كلنا قبليون في تفكيرنا"، بمعنى أننا نسعى إلى أن نتقوقع بعضنا مع بعض في هوية فئوية ضد الهوية الكلية، مَن الذي دفعنا لأن نصبح كذلك؟ الذي دفعنا إلى ذلك المحسوبيات، والواسطات، وتعيين أشخاص في مناصب لا تناسبهم، وتشجيع الحكومة للفرعيات والانتخابات الفرعية... وغيرها من القضايا الأساسية التي خلقت مثل هذه الهويات الفرعية، وتعززت هذه الهويات الفرعية.

قضية الفساد، الفساد الإداري بأشكاله كافة، وغياب التنمية، من مفرزات الممارسة الديمقراطية الخاطئة، انظروا إلى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أين وصلت؟، ولا يوجد عندهم ممارسة ديمقراطية، أنا لست ضد الديمقراطية، ولكن ضد الممارسة الديمقراطية التي خلقت لنا هذه المشكلات.

الممارسة الديمقراطية الخاطئة أفسدت التعليم، حيث برزت ظاهرة الغش التي كان لها أثر سلبي في جودة النظام التعليمي، وبالتالي تم تعيين أشخاص غير أكفاء في المناصب، إذا فسد التعليم فسد كل شيء، فسدت الأخلاق، وفسد القضاء، وفسد... إلخ.

غياب الشفافية، وعدم وجود عدالة اجتماعية، وعدم تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، بمعنى آخر عدم تطبيق نظام الحكم الرشيد.

في النهاية أقول: نحن متفائلون في المرحلة القادمة، هناك بوادر مبشّرة بإذن الله، ونحن أسمينا هذه الندوة " كويت جديدة وعهد جديد؟" ووضعنا علامة استفهام كنوع من التفاؤل ونوع من الحذر في المرحلة القادمة، هل سيكون ثمة عهد جديد حقيقي؟ أنا أقول: نعم؛ لأن هناك بوادر إصلاح لا تخطئها العين.

كلمة أ. كوثر عبد الله الجوعان

هذا الملتقى العلمي يجسّد رغبة الشارع الكويتي في كويت جديدة ونهج جديد، في مرحلة فاصلة من تاريخ الكويت؛ للتعرّف إلى أبرز ملامح المرحلة السياسية الجديدة القادمة والكشف عنها، والوقوف على أهمّ وأبرز القضايا المحلية السياسية والدولية.

«نفضة» سياسية وإدارية

ونحن نأمل أن نتجاوز سلبيّات الماضي في إدارة الدولة، وقد طالبتُ مراراً وتكراراً بنفضةٍ إدارية للجهاز الإداري للدولة، وللمشهد السياسي، والابتعاد عن التجاذبات السياسية التي أدخلَتنا في حالة من عدم الاستقرار.. وإذا كنّا ننشد حياة سياسية برلمانية جديدة، فلا بدّ والحالة هذه من تعديل العملية الانتخابية عن طريق إتاحة الفرصة لتكوين الجمعيّات السياسية، فنحن في بلد لا يمكن أن يكون فيها أحزاب، ودائماً نردّد عن يقين أنّ شعبَ الكويت شعبُ الحزب الواحد، وما أعنيه ضرورة تكوين الجمعيّات السياسية على غرار ما هو قائم في دولة البحرين الشقيقة، يكون العمل فيها منظَّماً للناخب والمرشّح، جمعيات سياسية تعمل في وضح النهار معروفة مصادر تمويلها، فنحن نعاني من كثرة التيّارات والكتل غير معروفة الأساس والتمويل، وبالتالي ينعكس أثَر ذلك على العملية الديمقراطية في البلاد.

إنّ رسالتي واضحةٌ إذا أردنا الخروج من المأزق السياسي في المرحلة المقبلة، فإن هناك نقاط عديدة أتوقّف عندها قبل أن أقول رأيي كمواطنة كويتية من جذور هذه الأرض.

النقطة الأولى: كلنا يدرك ويعلم أنّ الكويت تمرّ بمرحلة سياسية جديدة، هكذا أتصوَّر، وأنّ الشارع الكويتي يتطلّع إلى طيِّ صفحة الماضي، والعمل بشكل واضح وسريع لحل القضايا الجوهرية والملفّات المُلِحّة.

وأرى أن الإصلاح يبدأ من خلال التالي:

١ ـ **وقف الصراع** الدائم المعلن والخفي بين أبناء الأسرة الحاكمة.

٢ ـ **تأهيل** كوادر شبابية من الأسرة الحاكمة الكريمة تأهيلاً إدارياً وسياسياً لمواجهة التطوّرات والمتغيّرات الجديدة على الساحة المحلية والدولية.

٣ ـ **يجب أن يختلف** دور السلطة التنفيذية الحالية والقادمة عن سابقاتها اختلافاً جذرياً، وذلك باستثمار قضايا مهمّة ومصيرية، أهمها: رصُّ الصفوف، والتنسيق والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إذا كنّا نبغي تنمية وتحقيق أهداف التنمية.

٤ ـ **الاستقرار والأمن الوطني**.

٥ ـ **وضع رؤية وخطّة** إستراتيجية يُصار إلى تنفيذها وفق عملٍ مؤسَّسيٍّ متكامل.

٦ ـ **لا شكَّ أنَّ الإصلاحَ** الإداري وإعادة الهيكلة للجهاز التنفيذي أمرٌ بالغ الأهمية، ولهذا يجب أن تكون هناك خطوات تأهيلية لشاغلي المناصب من أبناء الأسرة الحاكمة.

٧ ـ **محاربة الفساد الإداري**، وترسيخ نظام الحوكمة والحكم الرشيد، والحزم عند تطبيق القانون، وكفاءة الحكومة ورفع أدائها الاقتصادي.

٨ ـ **لا بدَّ من الشفافية** وتفعيل المساءلة والرقابة والمتابعة والمحاسبة لمتَّخذي القرار في القطاع الحكومي.

٩ ـ **إعداد برامج توعوية** في الأجهزة الحكومية بمفاهيم الكفاءة والأداء المؤسّسي، والاستفادة من التقنيات الجديدة لتحديث الإدارة الحكومية، وإدخال النُّظم الإلكترونية الحديثة في الجهاز الحكومي، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب.

النقطة الثانية: تخصّ مجلس الأمّة:

أعضاء مجلس الأمّة الجديد يجب أن يدركوا أنّهم تحت رصد الناخبين الذين منحوهم ثقتهم، وتحت مجهر الوعود التي أطلقوها خلال فترة الانتخابات، لذلك هناك فرصة تاريخية للإنجاز، إذا سلّمنا بصدق النوايا، وضرورة ترجمة معظم الأولويات إلى أهداف يمكن التعامل معها.

مجلس ٢٠٢٣م أمام تحدّيات كثيرة وكبيرة، ونحن جميعاً ندرك حجم التحوّلات في العلاقات وموازين القوى، فلا بدَّ من نائب جديد يدرك أبعاد دوره كمراقب على الأداء الحكومي، وفي الوقت نفسه ينبغي أن يكون متعاوناً معها، ولا يفتعل التأزيم؛ لأنّ ذلك ينتقص من ديمقراطيتنا.

النقطة الثالثة: لا شكَّ أنّ هناك فرق بين النظرية والتطبيق، فمن يرى أنَّ على الحكومة أن تخلق لها أغلبية دائمة في البرلمان ينسى التكلفة الضخمة لمثل هذا الخيار، مثل القفز فوق القوانين، كما كان يحدث في الماضي عند توقُّف مسألة التنفيع التي يرى فيها دواءً، في حين أنها أكثر ضرراً من المرض نفسه.

النقطة الرابعة: أرى كمواطنة تخشى على وطنها أنَّ الحلَّ الأمثل للتعامل الحكومي المستقبلي مع البرلمان هو أن تضرب الحكومة ومسؤولوها المثلَ والقدوةَ الحسنة في الشفافية والعمل الصحيح، وأن تعتمد نهج التضامن الحقيقي بين الوزراء، مع ضرورة شرح برامجها بشكل متواصل في وسائل الإعلام، ومحاولة العمل الجاد لتغيير ثقافة "في كلّ مشروع سرقة!! وفي كلّ مسؤول حالة تجاوز!!" عندئذ سيدعمها الشعب وسيضغط على ممثليه في المجلس لدعمها.

هل يعود النموذج الكويتي المعارض المحترم؟

نريد مخلِصي النوايا، بعيداً عن التشكيك بسبب الاحتقان والتأزيم، ولا نريد تكرار الأزمات والصدامات بين السلطتين في المشهد السياسي، نريد عودة الوهج

لتجربة الكويت الديمقراطية نموذجاً محلياً وإقليمياً ملهماً ومحفّزاً لأكثر من جيل، للكويتيين والخليجيين، وحتى لكثير من خارج منطقة الخليج، كنّا متفرِّدين بين أقراننا في الدول العربية منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي، لدينا دستور رائع لا مثيل له حتى الآن.

نريد عودة النموذج الكويتي المعارض المحترم، الذي يقبل الآخر والرأي الآخر باحترام، نريد عودة النموذج الكويتي المتفرِّد في الحريّات والمشاركة والجرأة والرقابة، وبسقف مرتفع للحريّات في منطقة لم تتجذّر فيها هذه المفاهيم والممارسات بعد.. نريد استثمارات وبدائل للنفط.

- لا نريد البرلمان مؤسّسةً لتأخير وإعاقة التنمية والمشروعات وجذب الاستثمار، أين حلم (المركز المالي)؟ ألم يكن هذا حلم أميرنا الراحل طيّب الله ثراه بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري!؟
- لا نريد حوارات متدنية، وتعسّفاً في استخدام الأدوات الدستورية؛ لأنَّ ذلك سيصيب المصلحة الوطنية بأضرار جسيمة في النهاية.
- ولا نريد الخروج عن الثوابت الدستورية والقانونية والأعراف المستقرّة؛ لأنه مَجلبة للفوضى ودعوة لإفساد المجتمع تحت شعار الديمقراطية، ما يؤدّي إلى إثارة الفتن، وضرب الوحدة الوطنية، وإلى الإضرار بمصالح المواطنين وعرقلة التنمية في البلاد.

وأخيراً: طبيعتي إنسانة متفائلة، فقد حانت ساعة التعاون بين السلطتين وفق تطلّعات الشارع الكويتي، وطيّ صفحة الماضي، والعمل بشكل واضح وسريع لحلّ القضايا الجوهرية والملفّات الشائكة، وتطوير التعليم والارتقاء بالمنظومة الصحية، وحلّ مشكلة الإسكان، ومعالجة الشؤون الاقتصادية والاستثمارية، ومكافحة الفساد.

وأقول: إنَّ التجربة البرلمانية لا تستحقُّ منّا أيَّ حكم قاسٍ الآن، ولكن يبقى السؤال:

- هل ستعزّز حالة التفاؤل التي يعيشها الشارع الكويتي في المرحلة المقبلة، من خلال التعاون بين السلطتين؟
- أم سيبقى التفاؤل الحذِر بين أوساط الشعب الكويتي؟
- هل تستطيع الحكومة الإنجاز من خلال خطّة واضحة الأهداف وجهاز رقابي؟
- هل سيجد رئيس الوزراء المستشارين كفريق ذي كفاءة يساعده على تنفيذ الأهداف بدقّة؟

أرجو ذلك.

كلمة المهندس جاسم قبازرد

أرى الكويت جهتين: السلطة والشعب، السلطة عندها المال (النفط)، عندها كل شيء مرتبط بثروات البلد، عندها الجيش وكل الهيئات العسكرية التي تحافظ على السلطة، ماذا يريدون من الشعب؟ الشعب مشغول بالدورة المستندية، مشغول بمسألة الإسكان، مشغول بالطرق الرديئة، الشعب مشغول بمشكلات لا حصر لها وهي تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم، كل ذلك لم يأتِ من فراغ، كل شيء مقصود، إلى أن نصل إلى قناعة بأن المجلس لا فائدة منه، منذ وقت ليس بالقريب والسلطة تحاول أن تخفف أو تقلل من شأن وقوة المجلس، وهم يريدون من الناس أن يصلوا إلى مرحلة ينقلبون فيها على المجلس.

ثورة أخلاقية واجتماعية

نحن في هذا الملتقى العلمي يجب أن نضع النقاط على الحروف، آن للشعب أن يتحرك، أنا لا أتكلم عن ثورة، أنا أتكلم عن ثورة أخلاقية، ثورة اجتماعية مصلحة تسهم في إصلاح الأمور؛ لأنه لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، نحن الأغلبية، السلطة طيبة ومتسامحة غير عدائية، فقد تعلمت التعامل مع الشعب مع مرور الوقت حتى في فترة ما قبل النفط، ولكن هناك أمور تغيّرت، والعلاقة بين الطرفين يجب أن تتطوّر لنصل إلى نقاط نتّفق عليها.

إذاً المجتمع المدني ينبغي أن يصلح نفسه، أنا أؤمن أنّ هذا الملتقى يجب أن يضع بنود التعاون الشعبي لوضع النقاط على الحروف، وتحليل المشكلة، ووضع الأولويات والتحرك وفق ذلك.

لا مانع من ضرب بعض الأمثلة التي تخص عالم الهندسة، والمناقصات، ومشكلات الطرق، ومشكلات الأمور التنموية.

البرنامج العمراني للكويت يجب أن يتطور، وهذا واجب على السلطة وليس هدية تقدم من جانبهم إلى الشعب، فيما يتعلّق بالمناقصات الدولة تعرف أن البحث عن أقل الأسعار يعني تدميراً للوقت، لأن السعر المنخفض يعني جودة منخفضة.

نحن الآن لدينا جيل يمسك بزمام المناصب في الدولة، هذا الجيل بعلاته ومشكلاته سوف يترقّى، ويأتي الجيل الذي بعده ليسير على نهجه، ولن يستطيع أن يفعل شيئاً، لأنه يسير بتوجيهات من فوقه.

أنا أعتقد أن المؤسسة التعليمية كمشروع نموذجي يجب أن تخرّج جيلاً مؤمناً بالمواطنة وحب الدولة، والحفاظ على المال العام والمفاهيم الدستورية والعدالة الاجتماعية، جيلاً يستطيع تمييز الصح من الخطأ، نحن كل ما نستطيع فعله هو بناء أساس للجيل القادم؛ لأن الشق كبير والمشكلات في كل مفصل.

وأنا أؤمن بأن جامعة الكويت يجب أن تضع لنفسها برنامجاً دائماً لا يتغيّر بتغيّر المسؤولين؛ لأن الاستمرارية عنصر مهم جداً، لا يمكن أن يأتي وزير ويلغي تماماً مشروعاً عمل عليه الوزير الذي قبله، بدون أي سؤال ولا جواب ولا حديث.

أضرب مثالاً: هيئة الطرق لديها من الخصائص والكفاءات الشيء الكثير، كسكك الحديد مثلاً، فالكويت ملزمة أن تربط سكّة الحديد القادمة من الإمارات إلى العراق مروراً بالأراضي السعودية، الكويت هي حلقة الضعف في هذه الشبكة، لأن المناقصة مقصورة على جهة معينة، فيتم التأجيل يليه التأجيل، لتبقى المناقصة في يد هذه الجهة، وعلى هذا المنوال يتم توزيع المناقصات بشكل بعيد جداً عن الشفافية والمنافسة.

نحن لدينا الآن فرصة ذهبية لتوجيه الأمور، نحن حللنا أغلب المشكلات، والتحليل هو الخطوة الأولى للحل، فالبرنامج التنموي والبرنامج التعليمي يخرج جيلاً للمستقبل قادراً على الإصلاح، لماذا القوى الدينية اتجهت إلى وزارات التعليم؟

هـم الآن يحصـدون الثمـرة بعـد ثلاثـين سـنة، أنشـأوا جيـلاً لا يعـرف إلا "الله أكبر" هم طبّقـوا برامـج خارجيـة في الكويـت، فمـن بعـد التحريـر عوضـاً عن تغيـير المـادة الثانية مـن الدسـتور أفرغـوا الدسـتور مـن المـادة الثانية.

ـ تعقيب أ.د. علي الطراح:

سأشير إلى بعض النقاط الملحّة:

ـ أعتقـد أن علينـا أن نفهـم أهميـة هيبـة النظـام العـام، فالنظـام العـام فقـد هيبتـه عنـد المواطـن وغـير المواطـن، ويجـب عـلى الحكومـة اسـتعادة هـذه الهيبـة.

ـ الحرية: أعتقد موضوع الحرية تطرّق إليه الزملاء.

ـ موضـوع التعليـم مهـم جـداً أيضـاً، ويجـب أن يأخـذ حقّـه مـن الاهتـمام، في السـعودية حـدث في الفـترة الأخـيرة تغيـير اجتماعي، وهـم يدرسـون مـاذا يجـب أن نعلّم الجيل الجديـد في المراحـل التعليميـة المختلفـة؟، فقـد دخلـت عـلى المجتمـع أشـياء جديـدة كالـذكاء الاصطناعـي، يجـب دمجهـا في المناهـج التعليمية.

ـ نقطـة مهمـة تحـدَّث عنها الزمـلاء وهي الإصـلاح الدسـتوري، الديمقراطيـات العريقة كلهـا أصلحـت دسـاتيرها، دسـتور ٦٢ وُضـع ضمـن مرحلـة تاريخيـة اجتماعيـة، بعد مـرور هـذه السـنوات الأمور تغـيّرت، هناك تغـيّر ديموغرافي، وحدث تغـيّر اجتماعي كبـير جـداً، وبالتـالي يجـب أن يُنظـر إلى هـذا الأمر بشـكل جـدي لأنه في غايـة الأهمية.

ـ قضية الاندماج الاجتماعي أعتقد أنها مهمة، حتى الجامعة لم تسلم من التشرذم الاجتماعي.

ـ يجـب أن نعيـد النظـر في مسـألة مركزيـة القـرار، فمـن خلال ما نـراه في الواقـع ثبت أن الدولـة المركزيـة أكثـر نجاحـاً مـن الدولـة التـي تتنـوع فيهـا السـلطة، ومـا يحـدث في الإمـارات والسـعودية خير شـاهد.

ـ أيضاً مسألة استقرار الحكومة واستمرارها أمر مهم جداً في التنمية.

ـ تعقيب د. محمد طالب الكندري:

من الجميل الملاحظ في هذه الجلسات أن نستمع لأشخاص قلبهم على المواطن، وهذا يجعلنا نشعر بالثقة في التغيير والإصلاح.

الحكومة ترفع شعار البقاء للأقوى، قوة الحزب أو قوة القبيلة أو قوة العائلة هو المعتبر عند الحكومة، يجب علينا تغيير الشعار إلى البقاء للأكفأ، كل الدول التي تقدمت مثل سنغافورة وماليزيا اعتمدت على الأكفأ، وأنا أتفق مع الدكتورة كافية في نظرتها إلى أهمية نوعية التعليم وجودته، نحن لدينا مشكلة في التعليم، فنحن نربط الوظائف والترقيات بالتعليم، فأصبحت الغاية من التعلّم النجاح والحصول على الوظيفة فقط وليس المعرفة، يجب أن أغرس في الطالب التذوق الفني والحس الجمالي من خلال الفنون وخاصة الموسيقى، فالموسيقى ليست آلة مثل العود والمرواس، هي تخلق نوعاً من التذوق الفني للطالب، ونحن نستطيع تغيير القاعدة من خلال إصلاح قمة الهرم.

ـ تعقيب أ.د. يعقوب يوسف الكندري:

من خلال الجلسات الماضية في اليومين الماضيين، وجلسة اليوم، من الواضح أن لدينا مشكلة في مفهوم الديمقراطية، هذه المشكلة ليست مشكلة في الديمقراطية في حد ذاتها، ولكن المشكلة في ممارستها، من المسؤول عن سوء ممارسة هذه الديمقراطية؟ كما أشار إلى ذلك الأساتذة الأفاضل في السابق، عندما نخرج خارج أسوار الجامعة، نجد انتهاكاً للديمقراطية من خلال ممارسات تمزّق الهوية المجتمعية وتعزّز من الفئوية، من خلال رفع أعلام، وشعارات، وهتافات، وكلمات جميعها تعزّز من الفئوية داخل المجتمع.

إن المشكلة في السابق، كانت أصابع الاتهام تتجّه نحو القبائل، حيث كان يتم توجيه الاتهام إلى القبائل بأنها هي التي تقوم بفعل هذه الممارسات، لكن

القضية ليست قضية قبيلة أو قبائل، إنما هي الفكر القبلي التعصبي الذي نعاني جميعاً منه، أو ما يسمّى بالقبلية بغض النظر عمّن يمارسها، فالقبلية هي فكر تعصبي أصبح يمارسه الجميع، وكما أشار المغفور له الدكتور عبدالمالك التميمي رحمه الله: نحن جميعاً قبليون على الرغم من أننا ليس بالضرورة ننتمي إلى قبائل، فالقبيلة هي تعصب ويتم ممارستها من الجميع، فالممارسات الديمقراطية أصبحت تعزّز من المصلحية والفئوية، ومساعدة أبناء الطائفة والقبيلة والفئة، فجاء نتيجة لذلك تعيين الشخص في مواقع مهمة وقيادية بناء على مصالح فئوية عائلية قبلية طائفية أفرزتها الممارسة السياسية بشكل واضح، فنخرت عظام المجتمع، كما أن الحكومات المتتالية في السابق سعت إلى تعيينات براشوتية، وبغض النظر عن الانتخابات الفرعية، وتعزيز الوساطات والمحسوبيات من أجل كسب ولاءات تساعدها على استمرار تنفيذ ما تريد، وتبعد نفسها عن المساءلة البرلمانية التي تعد صمام أمان لبقائها، فصنعت الدولة الهويات الفرعية الطاغية على الهوية المجتمعية، وبالتالي أصبحت مكوّنات المجتمع تبحث عن طرق لتعزيز هذه الهويات.

مثال على ذلك: انتخابات إحدى الكليات في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، حيث اجتمع مجموعة من الطلبة الذين ينتمون إلى عائلة الكندري (وهي عائلتي حتى لا أحرج أو اتهم أحداً آخر)، وقاموا بتزكية أحد الطلبة «الكنادرة» لتمثيلهم في القائمة، وصلنا إلى مراحل متقدمة من سوء استخدام الممارسة الديمقراطية ولها انعكاسات خطيرة داخل قطاعات مختلفة.

نقطة مهمة جداً، لا يمكن أن نحقق تنمية منشودة في ظل وجود هذه الممارسات وهذا السلوك، فقضايا الفساد التي أفرزتها الممارسات الديمقراطية لن تخلق تنمية، ومنذ قليل سعادة السفير الإماراتي كان معنا، وليته استمر في البقاء لنسترشد بما حققته الإمارات من تقدم تنموي، فالديمقراطية أعاقت التنمية في المجتمع المحلي بكل أسف، فلا يمكن أن تتحقق تنمية بديمقراطية تحمل المفهوم القبلي، لا يُفهم من كلامي

أنني ضد الديمقراطية، إنما أؤكد على نقطة مهمة خاصة بالممارسات الديمقراطية التي أخّرت التنمية في مجتمعنا المحلي وعزّزت من الفساد الذي جاء نتيجة لهذه الممارسات، ولعل ما يؤلم بشكل أكبر هو أن الفساد أصاب المؤسسة التعليمية والتعليم، وهو الأخطر الذي يؤثر في كل قطاعات المجتمع، فعندما يصيب الفساد قطاع التعليم، فإن ذلك يعني إصابته لجميع قطاعات المجتمع، ففساد التعليم يخرج لنا فساداً في كل القطاعات الصحية، والقضائية، والخدماتية، وغيرها.

الفساد انتشر إلى درجة أصبح ثقافة، فالأب والأم أصبحا لا يمانعان أن يغش ابنهما في المدرسة من أجل النجاح والحصول على درجة عالية، فهناك من المؤسسات التعليمية في التعليم العام ما يساعد على الغش، والنسب المئوية العالية التي تصلنا في الجامعة من الطلبة مع قدرات تعليمية متواضعة تعكس هذا الواقع، وهناك مثال آخر سريع حصل أمامي منذ يومين في الديوانية؛ أحد الإخوة طلب من الأصدقاء في الديوانية إن كان أي منهم يعرف أي أحد في لجنة الكنترول الخاصة بالثانوية العامة، فأجاب أحدهم بمعرفته بأحدهم، وطلب منه البيانات واتصل فوراً ونفذ المطلوب في هذا المكان الذي يفترض أن يتم التداول فيه للأمور العلمية بطريقة سرية، وبالتالي هناك خلل في المؤسسة التعليمية، وإن فسد التعليم فسدت الأخلاق، وضاع المجتمع، فأهم قطاع هو التعليم، وبكل أسف هذا القطاع تأثر بإفرازات الممارسات الديمقراطية ونتائجها.

بشكل عام، لدينا مشكلة وجود فساد، وعدم وجود شفافية، عدم تعيين شخص مناسب في مكان مناسب،

عدم تحقيق عدالة اجتماعية، عدم تحقيق مساواة بين أفراد المجتمع المحلي يشعر به أفراد المجتمع، وعدم

احترام وتطبيق القانون، فجميعها تعتبر مؤشرات مهمة لوضعنا الحالي، الحل بسيط وسهل من خلال تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وتطبيق القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية، على الرغم من ذلك كله، نقول نحن متفائلون في المرحلة القادمة إن شاء

الله، فهناك مجموعة من المؤشرات التي تدعو للتفاؤل، والتي لا بد أن نعمل وفقاً لهذه المؤشرات.

ـ تعقيب د. ناصر المصري:

سأبدأ بالتعليم مكملاً ما بدأته الدكتورة كافية رمضان والدكتور يعقوب الكندري، أنا أذكر عندما كنا طلاباً في السبعينيات كل الطلاب الذين حصلوا على نسب متدنية اتجهوا نحو كلية الشريعة، أو كلية القانون، أو كلية المعلمين، أو كلية الشرطة، أو الكلية العسكرية، أو التعليم الديني... ماذا تتوقع من أمة أصحاب النسب المتدنية فيها هم المسؤولون عن تعليم أبنائها، وإقامة العدل فيها، والدفاع عنها، بالتأكيد لن نتوقع الكثير.

من المفترض أن يكون المبدأ في التعليم «لا تفكر نيابة عني» ولكن الذي يحدث في الواقع: قررت وزارة التربية تدريس هذا الكتاب في مناهجها، وانتهى الموضوع، فنحن لا رأي لنا، مع العلم أن هناك نظريات تعتمد على مبدأ «ميل ـ اتجاه ـ رغبة – قدرة» نحن يجب أن نُجيِّر نظام التعليم لخدمتنا، لا العكس، وهذا ما يحصل في الواقع.

أيضاً قضية الإلزامية والمجانية عندنا مشكلة فيها، إذ لا فرق بين طالب مجتهد ينهي كل سنة في سنتها، وبين طالب دور ثانٍ، وطالب يعيد السنة، طالب كلَّفنا مرّة واحدة وطالب كلَّفنا مرّة ونصف وطالب كلَّفنا مرتين، لماذا لا نفعِّل مبدأ الثواب والعقاب؟! لماذا يوجد فقط دور ثانٍ؟ لماذا لا يوجد دور ثالث ورابع وخامس؟ طبعاً مع دفع الثمن، فالأصل في التعليم مجانيته، بشرط النجاح، إذا ما نجح الطالب يدفع، والنجاح له شروط، إذا حصل الطالب على الدرجة (A) فهو معفي، وإذا حصل على الدرجة (B) يدفع ٢٠٪، وإذا حصل على الدرجة (C) يدفع ٥٠٪، وإذا حصل على الدرجة (D) يدفع ٧٥٪، وإذا حصل على

الدرجة(E) أي أنه راسب يدفع ١٠٠٪، من مرحلة الروضة إلى المرحلة المتوسطة إلى المرحلة الثانوية، لماذا لم نطبق هذا النهج؟ لماذا نهدر هذه الأموال الطائلة؟!

لماذا يوجد ١٠٣٠٠٠ مدرس ومدرسة في مدارس الكويت الحكومية والخاصة مقابل ٥٢٣٠٠٠ طالب وطالبة؟! إذا قسمنا عدد الطلاب على عدد المعلمين، ينتج لدينا معلم واحد مقابل كل خمسة طلاب، ما الحكمة من وراء ذلك؟ إذا كان لدينا ٢٥ طالباً في كل صف فسنحتاج إلى ٢٠٠٠٠ معلم تقريباً.

ما معنى أنَّ الموظفة تحمل ثم تلد ثم تأخذ إجازة وضع، ثم تعيد الكرة مرة ثانية وثالثة ورابعة... لمدة ١٥ سنة!

ننتقل إلى مخرجات التعليم، هناك شيء اسمه شهادة الجودة، أنا عندما أنتج منتجاً ما، يجب أن يكون هذا المنتج قادراً على المنافسة في السوق، ويحصل على شهادة الجودة، إذا لم يستطع المنافسة فلا فائدة منه، والأمر ذاته ينطبق على الطالب، ولكن ليست وزارة التربية هي التي تقيِّم الطالب، يجب أن يكون لدينا جهاز آخر مستقل تماماً ويفضل أن يكون من خارج الكويت يقوم بعملية تقييم مخرجات التعليم بدءاً من المرحلة الابتدائية ثم المتوسطة ثم الثانوية ثم الجامعية، هل طلابنا قادرون على المنافسة عالمياً؟ هل هم قادرون على اجتياز الاختبارات الدولية؟ هل هم قادرون على الحصول على الرخصة المهنية؟ مثل رخصة المعلم والخبير والمستشار والمهندس.

نحن يجب أن نخرّج الطلاب إلى سوق العمل، ما حال سوق العمل عندنا؟ سوق العمل متخم وقابل للفساد ومُسيطر عليه ومحتكر، نريد من الطالب أن يجتاز متطلبات السوق الكويتية، ثم السوق الخليجية، ثم السوق العربية والإسلامية، ثم السوق العالمية (المواطن العالمي)، وأن يكون قادراً على العمل في أي مكان، وبالتالي يجيد أكثر من لغة، وقوياً في البحث العلمي وقوياً في علمه وعمله، هذا ما يفترض أن يكون، ولكن الواقع مختلف تماماً.

أمر آخر، لماذا خريج الدبلوم التطبيقي مثلاً عندما ينهي الدبلوم ويريد أن يدخل الجامعة، يجب أن يبدأ من جديد، ويجب أن يحصل على تقدير امتياز؟ لماذا تدفعونهم ليكونوا ضحايا الجامعات الأخرى خارج الكويت؟

بالنسبة لحملة الدبلوم أيضاً، لماذا لا تحسب أي خبرة سابقة إلا بعد البكالوريوس؟ مع أنها تحسب من أجل التقاعد، ولا تحسب في الترقيات.

أيضاً عندما نتكلم عن ارتباطنا في الاقتصاديات، هناك نظرية اسمها الـ (HOOK) أو السنارة، ما دامت السعودية مثلاً أو قطر أو الإمارات تسير في اتجاه وتبين أنه اتجاه صحيح، فأنا يجب أن أربط نفسي معهم حتى أكتسب السرعة وأسير معهم جنباً إلى جنب على طول الخط، لماذا أنا أحصر نفسي في السوق الكويتي؟!

لما أتكلم عن الديمقراطية، صوت واحد في دائرة واحدة وأتحدث عن الديمقراطية!! هل النائب يمثّل الدولة أم يمثّل دائرته أو قبيلته أو طائفته؟ طالما هناك خمس دوائر، لماذا لا نعطي الناخب خمس أصوات أو عشر أصوات؟ أو نعتمد نظام القائمة النسبية.

يجب أن نظهر السجل الأمني والجنائي لكل مرشح، مع الاختبارات العقلية والجسدية والنفسية، حتى نرى هل يستطيع أن يمثلنا أم لا؟ كذلك يجب أن يظهر أمواله حتى نستطيع اكتشاف الثراء غير المشروع.

ننتقل إلى موضوع التشغيل، وصلت الرواتب والأجور هذا العام إلى ١٥ مليار دينار، وبالتالي أبواب الدولة كلها مفتوحة: قطاع عام، وقطاع خاص، وقطاع تعاوني، وقطاع مشترك، وجمعيات نفع عام، ومشروعات صغيرة، ومنظمات دولية وغيرها الكثير، لماذا لا تطبقون قانون دعم العمالة عليهم؟، لماذا أنتم مصرّون أن ترسلوا أولادنا إلى الوظائف الحكومية؟ لماذا تحملون العبء عن القطاع الخاص؟

لماذا لا تصدرون قراراً بوجوب تعيين الكويتيين في المنظمات الدولية والسفارات؟ هذا مشروع كامل قُدِّم إلى وزارة الخارجية وطواه النسيان.

ننتقل إلى استثماراتنا في الخارج: أجرينا دراسة بسيطة عن استثماراتنا في الخارج، فتبين أن قيمة هذه الاستثمارات ١,٣ تريليون، والأرباح السنوية حسب كلامهم ٣٤ ملياراً، وطالما هذه أرباحهم لماذا لا يدفعون الضرائب؟ والرقم المتوقع أكثر من ٢٣ مليار دولار، لماذا تحرمون الخزينة من هذه الأموال ثم تدَّعون الفقر؟

الإسكان: ٢٠٠٠٠٠ قطعة أرض عند الهيئة العامة للإسكان، المطلوب لبناء ١٥٠٠٠٠ بيت ليس أقل من ١٥ ملياراً، بدون البنية التحتية، قدمنا مشروعاً بسيطاً وتافهاً وهو نقل أموالنا الخاصة إلى بنك الائتمان -الذي كان اسمه في السابق بنك التسليف والادخار- ونغطي هذا المبلغ بأموالنا دون الحاجة إلى أموال الحكومة، ونحن قادرون وبسهولة على فعل ذلك.

كيف يمكن للمجتمع المدني أن يصلح نفسه في ظل قرارين:

- الأول: إذا لم تعجبنا فلن نعطيك ترخيص جمعية.

- والثاني: وإذا آذيتنا سوف نسحب منك الترخيص.

لن تُصلح الأمور ما دمنا نعتمد على المساعدات الحكومية، وإذا لم تقدّم لنا الحكومة مساعدات ماذا نفعل؟ هل نغلق أبواب الجمعيات؟

إذاً أين التبرعات والهبات والأوقاف والخُمس؟ كان من الممكن بسهولة أن نفعل ذلك كله، ونعد أبناءنا مرة ثانية جيشاً داخل منظومة المجتمع المدني، لدينا ٧٢٠٠ وظيفة داخل منظومة المجتمع المدني والمبرات الخيرية وجمعيات النفع العام والنقابات المهنية... فيهم ٢٠٠ كويتي، معظمهم متقاعدون أو معينون تعييناً وهمياً، لماذا لا نستفيد من هذه الإمكانيات التي تعد تجارتكم الثانية بعد النفط، وأنا على علم ببواطن الأمور لأني كنت يوماً مستشاراً في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة للجهاز التنفيذي للدولة.

في النهاية، الكويت في أثناء الاحتلال الغاشم ضاعت في ساعات على الرغم من كل القدرات والإمكانيات التي تملكها، وعلى الرغم من وجود درع الجزيرة، وفي ظل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، كل ذلك لم يفد في شيء، وضاع الوطن، ولم نستطع تحرير وطننا إلا بقرار دولي، وهذه الدولة لن يصلح فيها شيء إلا بقرار دولي يبدأ بمحاسبة الحكومة مباشرة، وكل اتفاقية دولية تم الاتفاق عليها والتوقيع عليها وأُلزمت الكويت فيها، يجب أن تحاسب الدولة عليها، إذا لم تؤدِّ واجبك ستحاسب عليها بالكامل، فإذا لم نقدر عليك من الداخل سوف نقدر عليك من الخارج باستخدام المنظمات الدولية والأمم المتحدة مقابل الاتفاقيات التي ألزمت نفسك بها، وغير ذلك لن ينفع.

ـ مداخلة د. سعاد معرفي، نائب رئيس الرابطة الوطنية للأمن الأُسري «رواسي»:

سأبدأ بموضوع التعليم وانتشار ظاهرة الغش، التعليم في الكويت للأسف في انحدار مستمر، وزاد من هذا الانحدار فشوُّ ظاهرة الغش، التي يجب على القائمين على العملية التربوية إيجاد السبل الناجعة للقضاء عليها، فكما أن مرحلة التأسيس في المراحل الدنيا مهمة، كذلك المراحل العليا لها أهميتها، فقد أصبحت ظاهرة الغش شبه علنية، يطلبون المال مقابل توفير أسئلة الاختبار، وهذا ما حدث معي شخصياً، فقد عُرض على ابنتي أن يعطوها أسئلة الاختبار مقابل سبعين ديناراً، وهناك من يتخرّج ويدخل الجامعات باختصاصات مهمة وقد نجح عن طريق الغش، سواء في الداخل أو الخارج.

أيضاً هناك فئات أخرى من المجتمع ينبغي تسليط الضوء على قضاياهم كذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين)، نحن كان لدينا مكتسبات، نعلّم المعاق، حسب الفئات: إعاقة شديدة، إعاقة ضئيلة، إعاقة بسيطة، نعلّمهم في المدارس، اليوم فقدنا هذه المدارس، مثال على ذلك فئة الداون نحن نصنفهم بإعاقة شديدة، وهذا غير صحيح، يجب تصنيفهم حسب درجة إعاقتهم.

من بين المكتسبات التي كنّا قد حصلنا عليها وفقدناها، أن الحكومة كانت تراقب قرارات وزارة التجارة وميزانيتها، وشركاتها، مثال آخر: قرار يخرج من البلدية، وهو قرار فردي أو ثنائي، يسمح بزيادة البنيان أربعة طوابق، أين اللجنة التي شُكّلت من المهندسين والأشغال...؟ يجب استحداث جهة رقابية تقوم بدراسة أي قرار يخرج من الإدارات، سواء في التعليم أو الإسكان أو المخافر أو البلدية.

- مداخلة المهندس مصطفى غلوم:

١ ـ فيما يخص الإسكان، كان لدينا مشروع لحل مشكلة الإسكان لم يكن ليكلّف الدولة فلساً واحداً، الآن المواطن يسكن في شقة يدفع إيجارها ٦٠٠ دينار، يأخذ قرضاً من البنك، والأرض من الدولة، ويأخذ قرضاً قيمته ٧٠٠٠٠، ويدفع إيجار البيت ٣٠٠ دينار، والبيت ملكه بدلاً من دفع ٦٠٠ دينار لشقة، وهذا كان بالاتفاق مع الكوريين حيث وصلنا معهم إلى ٤٩٪ لكن مع الأسف الشديد تم إلغاء المشروع من قِبل الوزير بجرة قلم دون إبداء أي سبب.

مشكلة تبديل الوزراء: أحد الوزراء المَعْنيين في وزارة اختصاصية (الإسكان) يقول: «أنا ليس لي علاقة بالإسكان إلا حين تزوجت تقدمت بطلب والسلام عليكم» هل من المعقول أن يتم تعيين مثله وزيراً يضع السياسات والمخططات وغير ذلك!

٢ ـ يجب على الكويت أن تستعد للذكاء الاصطناعي: الذكاء الاصطناعي سيحل محل عقل الإنسان للأسف الشديد، الآن السويد أصدرت قراراً بتقليل الاعتماد على الأجهزة الإلكترونية في التعليم وزيادة الاعتماد على الكتاب الورقي.

٣ ـ يجب تعيين متحدث رسمي باسم الحكومة يعقد مؤتمراً صحفياً كل أسبوع لعرض أعمال الحكومة والمستجدات، وكذلك كل وزارة يجب أن يكون لها متحدث رسمي، وذلك لتعزيز الشفافية.

ـ تعقيب أ. داهم القحطاني:

أعتقد أن مشكلتنا في الكويت أننا لا نملك مشروع دولة، دولة الكويت بكل المقاييس واحدة من أفضل الدول على مستوى الوطن العربي والشرق الأوسط، نحن مثلاً: نملك الصندوق السيادي رقم ثلاثة، فكرة الصناديق السيادية في العالم هي فكرة كويتية تم استنساخها من قِبل الدول الغربية، نحن من أنجح الدول في الاستثمار، ودائماً نحن كنا نطالب الدولة بتنويع مصادر الدخل، الآن أرباح استثمار الصندوق السيادي يعادل ٤٠٪ من الميزانية، فلو نضب النفط يوجد عندنا مصدر دخل من الصندوق السيادي، وهذا يعتبر نجاحاً للدولة.

النقطة الثانية: نحن من أفضل الدول في الحماية الاجتماعية، لو نقارن الكويت بالإمارات، الكويت أفضل لأن الكويت تتميز بالقوانين المؤسسية.

وإذا تكلمنا عن الطاقة البشرية الكويت من أفضل الدول، السعودية عندهم طاقة بشرية، والكويت أيضاً كذلك، فالطلبة الكويتيون موجودون في أغلب دول العالم، هذا يعني أنه لدينا طاقة بشرية ممتدة ومؤثرة إقليمياً.

استطاعت الكويت أن تعالج واحدة من أسوأ المشكلات التي يمكن أن تصيب الدول، وبعضها لم يستطع حل هذه المشكلة، ألا وهي المشكلة الطائفية، نحن في الكويت تقريباً استطعنا تحجيم المشكلة، والمجتمع عالجها من خلال الرأي العام، وأنا أتحدى أي شخص من أي طرف أن يعمل على تأجيج الطائفية، لأن المجتمع عالجها، بل إن المشكلات التي حدثت في عام ٢٠٠٨م قرّبت الناس بعضهم من بعض.

إذاً أين المشكلة؟ مشكلتنا في القيادة، أنا لا أتحدث عن القيادة في الحكم فقط، حتى القيادة في مجلس الأمة، نحن لدينا مشكلات بسيطة نستطيع أن نتحكم فيها، مثلاً: لماذا من يتعيّن في المناصب القيادية في الكويت ليس هو الأكفأ؟ في السعودية

مثلاً إذا وُجد الكفء يذهبون إليه في منزله ويعينونه في المنصب المناسب، في الكويت للأسف ليس الأمر كذلك، أنا لا أريد أن أضرب أمثلة ولا أحبّط، نحن فقط لو استطعنا حل هذه المشكلة فإن الكويت ستتقدم.

النقطة الثالثة: أنا أتكلم بصراحة نحن دائماً تفكيرنا مركزي، يعني إذا الحكومة ما تحركت لسبب ما، بسبب صراع السلطة، أو بسبب السيطرة على المجاميع... هل هذا يعني أننا كمجتمع لا نتحرك، الأشخاص أصحاب الأموال والقدرة ألا يحركون مشروعات بديلة. حتى في الجانب التعليمي لماذا لا نتبنى الشباب الذين أعمارهم بين ٢٥ - ٤٠ سنة، عندهم أفكار وعندهم طاقة! لماذا لا نرى جيلاً ثانياً من الأكاديميين، نحن عندنا مشكلة أن جيل الشباب لا يجد فرصة، المبدعون الكويتيون في مجال الطب حدّث ولا حرج، المبدعون في مجال الرياضة وفي مجال الإعلام، لكن للأسف الجيل لا يجد فرصة، يعني أنا من الناس وجدت فرصتي خارج الكويت، والكثيرون غيري وجدوا فرصتهم في الخارج، حتى في مجال الشركات، نحن عندنا في الكويت تقريباً ٣٥ ألف رخصة شركة في دبي.

لذلك وباختصار نحن مشكلتنا بسيطة تتعلّق بالقيادة، لا بد للقيادة من تغيير مفهوم الحكم، الشيخ عبد الله السالم لو لم يغيّر القيادة ولو لم يقتنع بالديمقراطية لكنا في الكويت تحت حكم شمولي أسوأ مما نراه عند جيراننا، حيث أبعد اثنين من أقطاب الحكم وأسند القيادة إلى الشباب، ومنهم الشيخ جابر الأحمد رحمه الله، حيث كان عمره ٤٣ سنة عندما تسلم نيابة رئاسة الوزراء.

نحن في الكويت عندنا مقوّمات من أفضل دول الخليج، عندنا الغطاء الاجتماعي (الأمن الاجتماعي)، عندنا الحرية السياسية، عندنا التعبير عن الرأي، عندنا حتى الاستثمارات، عندنا الدينار الكويتي الذي يعتبر أسطورة، من السبعينيات سعره ثابت وقوي، لذلك مشكلتنا فقط أن نقنع القيادة أن يغيّروا النهج، بالإضافة إلى بعض الإصلاحات السياسية الضرورية، ونعرف كيف نسند الكويت للشباب،

نحن لا نرى مثلاً وزيراً كويتياً عمره في الثلاثينيات إلا نادراً، فنحن في حاجة إلى حكومة شابة، وفي حاجة لأن نعطي الشباب فرصة أكبر، نحن في حاجة إلى حالة من التوافق بدلاً من الصراع، والمجتمع أحياناً أنت في حاجة إلى معالجته بالصدمة، لو أردت أن تقنع المجتمع بتغيير معين من المستحيل أن يتخلى عن الفئوية مثلاً، فالتجار مثلاً يعتقدون أن لهم حقوقاً مكتسبة فأنت مضطر لأن تعالجهم بالصدمة.

الجلسة النقاشية الثانية

ماذا نريد من المرحلة القادمة؟: حلول عملية وواقعية وتوصيات.. من منظور القوى السياسية

المشاركون:

- أ. أحمد باقر.
- د. محمد الدلال.
- أ. بندر الخيران.
- أ. نبيل مسقطي.
- أ. محمد الذايدي.
- د. حمد الأنصاري.
- أ. مبارك النجادة.
- أ. بشار الصايغ.
- أ. مهدي ملا علي.
- رئيس الجلسة: أ. وليد جاسم الجاسم رئيس تحرير جريدة الراي

كلمة رئيس الجلسة

أ. وليد جاسم الجاسم
رئيس تحرير جريدة الراي

بسم الله الرحمن الرحيم

إنه لأمر جميل بالنسبة إليّ أن أدير جلسة حوارية بهذا المستوى وبهذا الحجم.. إنها تجربة جديدة لي، ولقد أقدمت عليها لأنني لم أخض مثلها من قبل، وربما تكون مغامرة أحياناً، ولا سيما إذا كانت جلسة بهذا الحجم، لذلك أودّ إن شاء الله أن تساعدوني جميعكم على المشي في الطريق السليم.

إن العنوان العريض لهذا الملتقى العلمي الذي امتدّ لثلاثة أيام هو: (كويت جديدة ونهج جديد؟)

في السنوات القليلة الماضية كثيراً ما كنا نردّد قصة (النهج الجديد والكويت الجديدة)، ولا أدري إن كان هذا الأسلوب صحيحاً أم لا، هل ننزع أنفسنا من الماضي ونؤسّس لحاضر جديد، أم إنّ الحاضر هو امتداد للماضي ومتّصل به وبالمستقبل، ولكن من المؤكد أن المطلوب هو حلول وتوصيات عملية وواقعية، في الأيام الثلاثة الماضية أقيمت جلسات رائعة وللأسف لم أستطع حضورها لكنّني كنت أتابعها.

الخروج من المأزق السياسيّ والعوائق والتحدّيات الدستورية والأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في مشكلات الديمقراطية في الكويت، وتحديات الفساد، وكيفية مواجهتها.

وكانت الجلسة الأخيرة التي أقيمت أمس تحمل العنوان نفسه لجلسة اليوم، ألا وهو: (حلول عملية وواقعية وتوصيات).

وبالطبع فإن الشكر الجزيل لجامعة الكويت ولمركز (دراسات الخليج والجزيرة العربية) اللذين يعيدان للجامعة دورها الرّيادي في تقديم الأفكار والاقتراحات والحلول والتّوصيات، وإنه من الجيد أن تكون الجامعة منارة علمية ومركزاً للتوعية السياسية.

إنني أعتقد أننا غصنا كثيراً في السياسة، وتخبطنا فيها كثيراً؛ كأننا في وحل أو مستنقع سياسي، من صراعات وخلافات وتنافس، وأصبح مستوى الضبط غير أخلاقيّ من مختلف الجهات، بالإضافة إلى الكثير من التشرذم الذي لم يصب التقسيمات العادية في الكويت من سُنَّة وشيعة وقبيلة وطائفة فحسب، بل إنّ التشرذم أصاب القطعة الواحدة من جديد وازداد التشرذم تشرذماً فأصبح أشبه بالانقسام العنقودي.

إن هذه الأمور كلها تحتاج لقليل من الالتفات، ففاقد الشيء لا يعطيه، وإن التيارات السياسية عندنا تعاني من الأمراض نفسها التي تعاني منها السلطة، ومجلس الأمة يعاني منها أيضاً، والمواطنون عامةً يعانون منها، لكنّنا نفترض أن تكون التيارات السياسية دائماً هي القائد أو المحرّك.

هل نحن اليوم نملك هذا أم لا؟

أنا أود أن أقسّم جلستنا الحوارية هذه إلى محاور عدة:

محور نقد الذات: بالنسبة للتيارات السياسية فأنا لم أنتسب في حياتي لأي تيار سياسي، وأنا مؤمن أن استقلالي الفكري أهم من أن أكون ضمن أي تيار سياسي، وفي الوقت نفسه فإنني مدرك أن العمل السّياسي لا يمكن أن يكون عملاً فرديّاً.

إنّ وجود التيارات السياسية أمر ضروري وذو أهمية بالغة، ربما لا يناسبني هذا، لكنّه بالتأكيد مناسب للعمل السياسي.

لكن، هل تمارس تياراتنا السياسيّة الإصلاح الذاتي، وهل تستمع هذه التيارات إلى الأصوات التي تصدر من خارجها، إذا كانت تفعل ذلك فعلاً، فلماذا تتمرّد كوادر هذه التيّارات عليها، ولماذا تمر بمراحل التشرذم المتلاحق، لذا أودّ أن يكون المحور الأول نقداً ذاتيّاً من التّيارات السياسيّة لنفسها، وبناءً على ذلك ننطلق إلى الخطوة التالية والتي ستكون عن: (الإصلاح المنشود في الكويت)، ثم ننطلق إلى المحور الأخير وهو: (الحلول والتوصيات)، فإن كنتم توافقونني الرأي دعونا نبدأ على بركة الله، وإن كان لديكم آراء أخرى، فما أنا إلا تلميذ في مدارسكم.

كلمة أ. بندر الخيران

أتوجّه بالشكر لكم جميعاً على هذه المشاركات الطيبة في إثراء النقاش، كما أنه علينا أن نتوجّه ونكرر شكرنا لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية على جهوده لتنظيم فعاليات هذا الملتقى، وأيضاً على دوره في نقل الحوار والرؤى والتوصيات ليس فقط للنخب السياسية، وإنما لكل من هو معني بها من المتخصصين.

إن مسألة نقد الذات هي إحدى وسائل إصلاح الذات، بمعنى تنتقد نفسك وتقيّمها يعتبر أمراً جيداً لإعادة تصحيح مسارك، في هذه العجالة سوف أتحدث عن جانب الحوارات الوطنية الديمقراطية، فكل ما قبل الاحتلال الغاشم ١٩٩٠ مجموعة من الفصائل السياسية كانت بدايتها واحدة، لقد جاء الانقسام الشديد عقب نكسة ١٩٦٧، تمثّل ذلك في وجود نوع من الاختناق في الشأن المحلي، وعلى إثره تم تكوين التجمع الوطني بزعامة الراحل جاسم القطامي رحمه الله، وقام هذا التجمع الوطني بدوره، ولما جاءت فترة الاحتلال العراقي لم يمر بمرحلة تحديات وصعاب مثل ما حدث سابقاً، وفي بيت الراحل جاسم القطامي قام التجمع بانتقاد الذات، وطالب بكويت جديدة وبملامح نهضة وتنمية جديدة، مبنية على مؤسسات جديدة في إطار من الديمقراطية، وبالتالي علينا أن نبدأ بالإصلاح، فبدأنا بأنفسنا متبعين علنية العمل السياسي، وأصدرنا بياناً أعلنا فيه عن هويتنا، وأن شعارنا هو العمل في النور والعلن، وفتحنا الباب على مصراعيه للفصائل السياسية التي تمتلك أيديولوجيات مختلفة، لكنها ملتزمة بالدستور والديمقراطية والإصلاح في العمل المدني، فهذه قاعدة مشتركة رغبنا أن تكون موجودة وقائمة بيننا لمن يرغب في المشاركة لأكثر من سبب.

أنا أعتقد أن المستقلين انعزلوا عن العمل الجماعي، والذي جاء ضرره أكثر من نفعه، فالكثير منهم يمتلك قدرات إبداعية ورؤى، واشتراكه في العمل الجماعي يأتي بنتيجة على الأرض، فالانتقاد يجب أن يكون للإصلاح وذلك لن يكون إلا في ظل العمل الجماعي؛ لأنه لدينا ثقافة التعليم المتواضعة ومخرجاتها، وحالة الفردية التي بدأت تظهر على السطح ـ المشهد البرلماني تحديداً ـ وإعجاب الشارع وتسليط الضوء على بعض الأشخاص، هنا صار اختلال في القرارات الجماعية وعدم التزام، فعلى سبيل المثال، مسألة المشاركة والمقاطعة، كان قبلها مسألة الحراك في المطالبة برحيل رئيس الوزراء، لما تحقق هذا المشهد انقسمنا في الشارع إلى قسمين، نحن كتنظيم بدأنا نطرح أن هذه المرحلة الآن تستوجب على المجلس أن يبدأ في سن قوانين جديدة حتى يحاسب من تورّط في قضية الإيداعات، وإصدار تشريع قانون من أين لك هذا، وأيضاً موضوع قانون تعارض المصالح، لكن تم تفويت الفرصة بسبب الجو السياسي بشكل عام آنذاك، ومن قبيل الاستفزاز صدر مرسوم بقانون الصوت الواحد، فجاء القرار بأن كل القوى السياسية رفضت المشاركة في قانون الصوت الواحد.

خلاصة الخلاف في هذه الموضوعات هو تقديم الفكر الفردي على العمل الجماعي، هذا أمر يجب ألا يستمر في كل الأمور مهنية كانت أو نقابية، والخلاصة أن الاختلاف في وجهات النظر أمر صحي ومشروع، لكن الالتزام بالعمل الجماعي هو أمر واجب، وهذا ليس فقط عندنا لكن بكل الجهات وعلى كل المستويات، فلذلك العمل الجماعي والالتزام به هي مسألة من مسائل التي من الممكن ان توصلنا لمرحلة أفضل.

. تعقيب أ. وليد الجاسم:

غالباً من يمثّل التيارات السياسية في الكويت نجح في ظروف مختلفة وبين قوسين (رجعية)، مع أن الذي يمثّل الحركة الدستورية لم ينجح لأنه يمثّل الحركة

الدستورية، بل لأنّه توافرت له ظروف موضوعية في مكانها جعلته ينجح، سواء كان في الحركة أو في تيارات أخرى، أليس هذا ما يعزّز الفرديّة؟ لو أنني نجحت لأسباب تخصني ولا تخص انضمامي لهذا التيار، ولو كنت قد سمعت كلام التيار سأفشل.

كلمة أ. مبارك النجادة

في البداية أنا بصفتي كويتي أفتخر حقيقة بجامعة الكويت ومؤسسة جامعة الكويت التي تقود مثل هذا الطرح الجديد واللغة الجديدة، حقيقة شيء يدفع إلى الاعتزاز كثيراً.

أنا أريد أن أربط بين تغيّر ظروف بيئة العمل السّياسي وما آل إليه الوضع السياسي من تعزيز حالة الفردية، وأودّ لتوضيح هذه الفكرة أن أطرح نموذجاً أو مثالاً قد يكون ضارباً بالقدم في التاريخ، ففي العصر اليوناني نهاية القرن السادس قبل الميلاد وبداية القرن الخامس قبل الميلاد، كانت الإمبراطورية اليونانية والمجتمع اليوناني الذي نشأت في ظلّه الكثير من الأمور التي نمارسها كالديمقراطية والثقافة وغيرها، كانت عبارة عن مجموعة من الدويلات، وكان يجب أن يكون المؤهَّل لقيادة هذه الدويلات من أرضية معينة؛ يجب أن يكون من النبلاء، ويجب أن يكون من أسر معينة تحكم هذه الدول، وبالتالي لا يمكن أن تصبح قائداً في ذلك المجتمع إلا إذا كنت متحدّراً بوراثة الدم من إحدى أسر النبلاء، أو من هذه الطبقة الاجتماعية، وبالتالي حتى عندما تتطور الحالة السياسية تكون من خلال مجاميع معينة تنتهي في النهاية إلى الالتفاف حول أقطاب من طبقة النبلاء هذه، وعندما تغيّر الوضع وتحولت اليونان من دويلات إلى إمبراطورية كاملة، نشأ عندهم شيء جديد من هذه الحالات الجماعية أو الأداء السياسي الجماعي الذي يدور حول أقطاب متحدّرة من أسر النبلاء، حيث ظهر عندهم شيء يتركّز على القدرات الفردية للشخص، يعني أنت ما تملكه من قدرات كشخص وليس شرطاً أن تكون متحدّراً من أسرة أو جماعة أو غيرها، بقدر ما عندك من قدرات كشخص تستطيع أن تفرض وجودك

وتفرض نفسك، ومن هنا ظهر عندهم مذهب هو المذهب السفسطائي، ما المذهب السفسطائي؟ أريد فقط أن أصل إلى زبدة الكلام وأسقطه على مجتمعنا.

المذهب السفسطائي باختصار هو مذهب فلسفي يعتمد على الاستدلال؛ لكنه الاستدلال القائم على المغالطة، وعلى التمويه والخداع... إلخ.

لكن ليس هذا المهم، فالمهم أن يكون لدي القدرة على الخطابة التي أشدّ بها الجمهور، وأعزّز فيها موقعي كسياسي في ذلك المجتمع، حتى لو كانت أدواتي قائمة على المغالطة أو على الوَهْم لا يهم، المهم أن أمتلك هذه القدرة.

ونشأ مذهب من أشهر المذاهب الفلسفية الفكرية وهو المذهب السفسطائي القائم على هذا الأمر، وتعزّزت آنذاك الفردية في العمل السياسي، ونشأ هذا المذهب وتغيّر الواقع السياسي.

نحن الآن بعد التسعينيات ومع دخول الألفية الجديدة لم يتغيّر لدينا الجانب السياسي، بل تغيّر لدينا شيء آخر وهو الجانب الإعلامي، الجانب الإعلامي عزّز جانب الفردية.

أنت أ. وليد كنت رئيس تحرير جريدة من الجرائد العريقة في الكويت، وبالتالي فإن دخولك عالم الإعلام كان من خلال هذه المؤسسة الكبيرة والمسيطرة، الآن إذا ظهر أحد ما إلى جانبك، لا يملك أي شيء، وليس لديه أي خلفية، ليس لديه شيء من هذا، يستطيع أن يصبح نجماً إعلامياً، ويصبح مؤثراً، كل هذا بقدراته الفردية، لأنه يملك حساباً على تويتر، ولأنه يعرف أن ينكّت أو يفعل أيّ شيء، فهذا عزّز الجانب الفردي.

هذا النموذج البسيط يكشف كيف أن التغيّر في بيئة العمل السياسي والاجتماعي والإعلامي أنتج نمطاً جديداً تماماً من طرق التعاطي السياسي؛ لأنه سابقاً كنت لا تستطيع أن تدخل عالم السياسة إلا عن طريق تيار، أو عن طريق أسرة، أو عن طريق خلفية تجارية... إلخ.

فاليوم لم يعد هذا كله متطلباً، إذ تستطيع أن تصبح نجماً ومؤثّراً سياسياً وإعلامياً بقدراتك الفردية البحتة، فلم يعد هناك حاجة للعمل الجماعي.

. تعقيب أ. وليد الجاسم: (أحياناً مغرّد واحد يكون أفضل من تيار سياسي).

لذلك نحن بصفتنا كويتيون في التيارات السياسية يوجَّه إلينا النقد: (أنتم أصبحتم ضعفاء، أنتم فقدتم تأثيركم، أنتم لم يعد لديكم هذه القدرة على قيادة الرأي العام)، ليس الأمر كذلك، فالأرضية والواقع السياسي في الكويت تغيّر تماماً، لم يعد كما كان في الثمانينيات والتسعينيات والذي تحدد في بداية الألفين، الآن هذا الواقع السياسي دخلت عليه تغيرات كبيرة نقلته من حال إلى حال، بحيث أصبح إلى جانبك في العمل الجماعي عملاً فردياً بحتاً لكن تأثيره عالٍ.

. مداخلة من أ. وليد الجاسم: هل هذا أمر سلبي أم إيجابي؟

ـ رد أ. مبارك النجادة: هذا الأمر ليس سلبيّاً ولا إيجابيّاً، إنما هو حركة مجتمع وحركة تاريخ، وبالتالي نحن إذا أردنا أن نوجد حلولاً وأن نطوّر واقعنا في المرتبة الأولى يجب أن نفهم هذا التغيير الذي حصل في بيئة العمل السياسي؛ لماذا حصل؟ وإلى أين يتّجه؟

إذا شخّصنا هذا الموضوع بشكل دقيق، نستطيع بعد ذلك أن نضع حلولاً ونضع خريطة طريق، وكيف نخرج من الواقع الذي نحن فيه.

أحد أسباب هذه المشكلة بل إحدى المشكلات البائسة أن هناك واقع سياسي في الكويت أدى إلى تغيّر بيئة العمل السياسي نظراً لمجموعة من العوامل، لذا قبل أن نوجّه نقدنا للعمل الجماعي يجب أن نفهم هذا التغيّر، ولماذا حصل؟ وما أسبابه؟ إذا فهمناه بشكل دقيق، نستطيع أن ننتقل إلى الخطوة الثانية، ونعرف ما هو الحل؟ وكيفية المعالجة.

كلمة د. محمد الدلال

يمكن الإشارة إلى التالي:

ـ الحديث عن نهج جديد يعني وجود نهج سابق يتطلّب الوقوف عنده، ومِن ثمّ السعي إلى التجديد والتطوير والتحديث والتغيير الإيجابي.

ـ النهج الجديد يتطلّب ابتداءً تقييماً منهجياً وعلمياً وموضوعياً للنهج السابق، ومن ثمَّ وضع أسس يقوم عليها النهج الجديد.

ـ المشكلة الأكبر محلّ البحث والخلاف، هي في الوقت ذاته محلّ العلاج، إنها مشكلة "إدارة"، إدارة سياسية وإدارة تنفيذية، وعقليّات تسعى إلى التقدم.

ـ ثبت بالتجربة أنَّ تركيبة النظام السياسي، وبالأخصّ نصوص الدستور الكويتي القائمة وأساليب تطبيقه، لا تحقّق متطلّبات الإدارة الرشيدة، ولا تكفل إنتاج إدارة أفضل ولا فاعلية (ديناميكية).

ـ لتحقيق النهج الجديد يتطلّب الأمر: "إرادة وإدارة"

ـ السلطة التنفيذية تفتقد الإرادة (عقل السلطة التنفيذية).

ـ النهج المعمول به انتهج عقلية الاستحواذ على السلطات الأخرى وإضعاف أدوارها لصالح السلطة التنفيذية، ويسري ذلك على إضعاف المجتمع المدني.

ـ عقلية السلطة التنفيذية تتجاهل عبر عقود مطالب الإصلاح والتطوير، وإذا أُلزِمتْ دولياً أو شعبياً دَفعت باتّجاه تلبيتها، ولكن بصورة مشوَّهة أو ضعيفة بما يُمَكِّن السلطة التنفيذية من تحقيق هدفها الأسمى، وهو سموُّها على باقي السلطات

وتوجيهها لغاياتها، أمثلة ذلك: قوانين مكافحة الفساد، الإصلاح الإداري، ملفّ القياديين، الحوكمة، التكنولوجيا، مطالب الإصلاحيين عبر عقود...

ـ السلطة التنفيذية تفتقد المهارة في الإدارة السياسية والتنفيذية، ولذلك أسهمت بشكل رئيس في التأزيم وعدم تحقيق التعاون بين السلطات، وأغرقت المجتمع بممارساتها السابقة في صراعات اجتماعية وسياسية، ناهيك عن الضعف البيّن في الإنجاز التنموي، ونموّ ظاهرة الفساد.

ـ السلطة التشريعية وبسبب ضعف النصوص الدستورية المرتبطة بآليات إنتاج التمثيل البرلماني (نظام الانتخابات) فَقَدَ مجلس الأمّة دوره الفعّال، وتسبَّبَ في تنامي النزاع مع السلطة التنفيذية، وأصبح مجلس الأمة في حالة صراع ونزاع بين عدد من ممثلي الأمة، ووصل الأمر في المجالس الأخيرة عند أغلبية منهم إلى السعي لفرض الإصلاح، ولو كان ذلك مخالفاً للأسس والقيم الدستورية والبرلمانية وفق وجهة نظرهم، أو في السعي إلى كشف عورات الحكومات، أو اتِّباع سياسة الدفاع عن مصالح الشعب، مع أهمية عدم تغييب نمو ظاهرة الفردية السلبية في العمل البرلماني (من أسباب ذلك طبيعة النظام الانتخابي)، مما يجعل بعض البرلمانيين عرضة للاستمالة من قِبل السلطة التنفيذية، أو الإعراض عن العمل الجماعي، أو التفكير الشخصي في الإنجاز، أو البقاء على الكرسي، وتفضيل ذلك على المصلحة العامّة.

ـ يلاحَظ في الممارسات السابقة عدم امتلاك كلّ من السلطتين التشريعية أو التنفيذية وحراك المجتمع المدني مشروعاً إصلاحياً متكاملاً، وما هو قائم يتمثّل في برنامج حكومي إنشائي، أو تقديم بعضِ القوانين من قبل البرلمانيين والمجتمع المدني، دون أن يكون ذلك وفق رؤية شاملة للإصلاح.

ـ السلطة القضائية تعاني من عدم الاستقلالية وتدَخُّل السلطة التنفيذية والمتنفّذين.

ـ المجتمع المدني العام والسياسي بصورة خاصة في حالة تراجع كبير لأسباب عديدة، وهناك ضمور في العمل المؤسّسي، مع بروز ظاهرة تراجع أدوارٍ لمجاميعَ شعبيةٍ من النخب كانت لها أدوارها في التوسّط وتحقيق التوافق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويَذكرُ قادةُ تلك النخب أنَّ السبب في ذلك تجاهلُ السلطة التنفيذية لمطالبهم الإصلاحية المعقولة.

ـ الضعف العام في النظام السياسي والإداري ولَّدَ جملةً من الظواهر السلبية، مِن أبرزها:

ـ تراجع الثقة بمؤسّسات الدولة.

ـ نمو ظاهرة الولاء العائلي والقبلي والطائفي والحزبي.

ـ ترهّل الجهاز الحكومي وعدم قدرته على الإنجاز التنموي.

ـ غياب الفكر والممارسة والقيادة المؤسّسية لحساب العمل الفردي المنقطع، ومثال ذلك الاهتمام بالشؤون الخارجية.

ـ بطء وضعف وغياب القرار السياسي والقيادي، ومثال ذلك تعيين القياديين.

مقترحات من أجل النهج الجديد:

ـ الإيمان من قِبل الجميع وبالأخص السلطة التنفيذية بأنَّ استمرار النهج السابق خطر على الكويت.

ـ ضرورة توفّر الإرادة والرغبة الجادة في التغيير نحو نهج جديد من خلال خطوات جادة وفق ضابط رئيس وهو التشارك والتوافق بين أطراف المعادلة (السلطة التنفيذية - السلطة التشريعية - المجتمع المدني)، وإيجاد آليات عملية لتحقيق هذا التوافق.

ـ الدستور مسألة شائكة، ولكن يتطلّب تفكيراً جاداً بتغيير النصوص المعنية بآليات التشكيل والإدارة للسلطات الدستورية الثلاث فقط نحو التطوير والتحديث، بما يكفل إدارة أفضل وفاعلية أكبر لكلّ سلطة من السلطات.

ـ تطوير نظمِ وآليات مؤسّسة مجلس الوزراء مرحلياً (تحديث نهج التشكيل الوزاري باتّجاه وزارة تمتلك الخبرة والمهارة في الإدارة السياسية والتنفيذية، مدعومة بأجهزة استشارية مؤسّسية).

ـ تطوير نظمِ وآليات مؤسّسة مجلس الأمة مرحلياً (تحديث النظام الانتخابي باتجاه تعزيز العمل البَرلماني الجماعي من خلال التصويت الانتخابي وأساليب إدارته، وإنشاء "هيئة مستقلة للانتخابات"، وتطوير اللائحة الداخلية باتجاه فاعلية أكبر للجان البرلمانية، وتعزيز النزاهة والرقابة البرلمانية)، "يوجد مقترحات في هذا الشأن".

ـ استحداث نظم وقواعد مؤسّسية وفقاً للدستور لتحقيق التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ـ تطوير وإصلاح القضاء باتجاه استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية أسوة بالممارسات الدولية.

ـ تحديث وخلق نظمٍ وتشريعاتٍ لتفعيل أدوار مؤسّسات المجتمع المدني (تطوير قانون جمعيات النفع العام - استحداث قانونٍ للهيئات أو الجمعيات السياسية).

ـ الإصلاح الإداري، وتبنّي الحوكمة كنهج وممارسة (تحديث وتطوير قوانين التعيين للقياديين، إلزامية نظم الحوكمة وقواعد السلوك، الجديّة في إدخال التكنولوجيا في العمل الحكومي).

ـ العمل على إنهاء حالة التقهقر في النشاط الاقتصادي باتجاه التوافق مع متطلّبات تنشيط الاقتصاد والعمل على التوافق مع القطاع الخاص وفق رؤية عملية وإدارة رشيدة.

ـ الدفع بعملية الاستقرار المجتمعي، وتوجيه الجهود المجتمعية الشعبية للنهوض والتقدّم وتحقيق التنمية في البلاد، وإنهاء وتخفيف الأدوار والقضايا المجتمعية ذات البُعد السلبي في تفريق المجتمع (الهويات الاجتماعية، ونمو العنصرية والولاءات الأخرى، ومعالجة ضعف الثقة بالدولة ومؤسّساتها...).

كلمة أ. بشار الصايغ

أشكر الإخوة في مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت على هذا الحوار الرائع وهذا جزء من المسؤولية التي أعتقد أن جامعة الكويت من المفترض أن تتحمّلها منذ زمن طويل، خاصة أننا عندما نتكلم عن جامعة الكويت نتكلم عن الرافد الأساسي لوجود التيارات السياسية، أنا أتكلم عن الانتخابات الطلابية الموجودة في جامعة الكويت، في قوائمها هي انعكاس للتيارات السياسية، وتحرص التيارات كلها على الحضور بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه الانتخابات حتى تعزز من كوادرها وتعزز من الفكر الخاص بها في أوساطها.

الدكتور محمد تكلم عن السلطة التنفيذية ودورها في عدم نجاح ـ لا أريد القول فشل تياراتنا ـ تجربة التيارات السياسية في الكويت، ووصولها إلى مرحلة الطريق المسدود.

إذا أردنا أن نقيّم التيارات السياسية وتجربة الكويت بما فيها التقييم الداخلي، قبل أن نصل إلى مرحلة جلد الذات، ومنها الأحداث الجارية، والتي تؤثر في التيارات السياسية، فإن تجربة التيارات السياسية في الكويت لن تنجح طالما أن سلطة الحكم تؤمن بالعمل الفردي وترفض العمل الجماعي في أي مكان كان في هذه الدولة، وسأعطي مثالاً بسيطاً: كيف تفضّل سلطة الحكم دائماً العمل الفردي، نتكلم عن تغيير العملية الانتخابية إلى الصوت الواحد، وهي تعزيز مباشر للعمل الفردي ومواجهةٌ لكلّ العمل الجماعي المشترك، وفي موازاة هذا التغيير إذا تذكّرنا الأحداث، كان رئيس الدولة آنذاك الشيخ صباح رحمه الله يستقبل شيوخ القبائل

لتعزيز القوة وقبول الصوت الواحد، وأطلق في المقابل التيارات السياسية التي تقود الرأي السياسي في الدولة، وأصبح هناك استبدالاً ما بين القوى السياسية التي تقود المشهد السياسي، إلى أطراف أخرى اجتماعية أصبحت هي من وَضَعَها الحكم لقيادة المشهد السياسي.

ـ سؤال من أ. وليد الجاسم: "وضعها الحكم أم إن قوّتها في المجتمع فرضت نفسها على الحكم؟"

ـ رد أ. بشار الصايغ: الحكم استخدم قوتها ليواجه التيارات السياسية.

ماذا ترتب على تبعات هذا الحراك في ذاك الوقت؟

ترتّب عليها ضعف في التيارات السياسية بشكل كبير جدّاً، وكما قال الدكتور: أصبح الحكم والسلطة التنفيذية يخترقان التيارات السياسية عبر أشخاص مؤثّرين ورئيسين فيها عبر استقطابهم إلى مناصب وزارية، وهذا خلق مشكلات كثيرة في كل التيارات السياسية من دون استثناء، أظن أن الباحث في التيارات السياسية سيرى آلاف الاستقالات حدثت في التيارات السياسية، من قيادات وأشخاص مؤثرين، لا أريد أن أقول إن هذا كله كان بترتيب السلطة، لكن بالفوضى التي مارستها سلطة الحكم والسلطة التنفيذية أدّى إلى هذا التراجع.

يترتب عليها أيضاً أن أداء البرلمان تراجع، طبقاً للكتل البرلمانية التي في ٢٠٠٩ / ٢٠٠٨ / ٢٠٠٧ كانت مؤثّرة وقادرة على خلق نوع من التوازن داخل مجلس الأمة سواء في التعاون أو محاسبة الحكومة، هذه التبعية أيضاً انتهت، وأصبح الضعف ليس فقط على التيارات السياسية بل أيضاً على الكتل البرلمانية، وانسحب الأمر هذا كله على أي عمل جماعي في الكويت وخاصة العمل المؤسّسي، نتكلم عن جمعيات النفع العام، أتذكّر كنا نسمع أين جمعية الخريجين؟ أين جمعية المعلمين؟ أين الجمعية النسائية الثقافية... إلخ.

أنا أتكلم عن أثرهم في ذلك الوقت، عندما كان بيان يصدر من إحدى الجمعيات المعروفة كان يستطيع أن يغيّر الواقع، اليوم أصبحت مجرّد اسم، لذلك بدأت كلامك بأنه لن تتطور تجربة التيارات السياسية في الكويت إلا أن تبلغ السلطة، وأيضاً أستند إلى كلام الدكتور محمد أن الدستور وضع فكرة التيارات بشكل جماعات سياسية وتركها للمشرّع.

لكن اليوم المشرّع فشل طوال السنوات الفائتة في تقديم تجربة سياسية حزبية أو جماعات تقنع الشارع الكويتي أن يتبناها، أسهمت في ذلك طبعاً بالدرجة الأولى سلطة الحكم، فأصبحنا نقول يا جماعة إن التيارات السياسية في الكويت ستنتهي بالدول إلى ما حدث في العراق وفي لبنان وفي البحرين (فوبيا الأحزاب)، ولكن لم يطرح ما يحدث في الدول الأوروبية، أو في الولايات المتحدة، أو في غيرها من التجارب الناجحة، فأصبحت التيارات السياسية اليوم في الكويت هي عبارة عن "بعبع" يخيف المواطن الكويتي، فنحن اليوم في حاجة إلى أن تنجح تجربة التيارات السياسية، والعمل الجماعي للتيارات السياسية في إقناع المواطن الكويتي بأن العمل المشترك والعمل الجماعي هو أساس النجاح، لكن الذي نعيشه اليوم هو نوع من الفوضى التي لن تصل إلى نتيجة، وأظن أن التيارات السياسية لديها تجربة جداً مختلفة، وهي تجربة خوض الانتخابات بالقوائم في عام ٢٠٠٨ أو في عام ٢٠٠٧.

كل التيارات السياسية خاضت الانتخابات تحت قوائم رسمية بشتى مسمياتها، وجميع القوى السياسية باستثناء الإخوان المسلمين نجحت، لكن هذه التجربة فشلت فشلاً ذريعاً، وكل التيارات السياسية سقطت في الانتخابات وهذا كان مؤشراً على تخوّف الشارع الكويتي والمواطن الكويتي من أن الأحزاب السياسية، لم تعالج هذه المشكلة.

ـ سؤال من أ. وليد الجاسم: من يعالجها؟

ـ رد أ. بشار الصايغ: السلطة والقانون.

لا تستطيع أن تقول للتيار السياسي: انجح، بدون أن تضع له تشريعاً يتحرّك في إطاره.

ـ أ. وليد الجاسم: أنا أقصد أنه يشكّل رأياً عاماً مقنعاً.

ـ ا. بشار الصايغ: حتى تستطيع أن تشكّل الرأي العام الذي تفضّلت به، يجب أن يكون هناك إطاراً قانونياً تعمل فيه بشكل مباشر.

اليوم نحن نتكلم عن التيارات السياسية.. وواحدة من أهم عوامل نجاح التيار السياسي هي موارده المالية، لا يوجد تيار سياسي لديه موارد مالية واضحة حتى يقيّم عمله بشفافية.

اليوم كل التيارات السياسية أين أماكنها؟ أين مقرّاتها في ديوانية فلان، استأجرنا بيتاً ثم تركناه إلى غيره...

هذه الأمور كلها ليست مرتبة بقانون، حتى تنظيم القانون جدًا ساعد التيار السياسي على حسم خلافاته الداخلية، اليوم إذا لم يكن لديك تشريع ينظم عملك لن تنجح، وستبقى العملية عشوائية وقائمة على اجتهادات شخصية.

كلمة د. حمد الأنصاري

أشكركم على هذه الدعوة، كما تفضلتم بالنسبة إلى التيارات السياسية والنقد الذاتي، من الأكيد طبعاً أن النقد الذاتي شيء مهم وضروري، وأعتقد أن كل تيار سياسي لا بدّ أن يتغير، بالنقد الذاتي أو غيره.

يجب أن يكون هناك نقداً ذاتياً ومحاسبة ووضع جدول زمني لتحسين العمل وغير ذلك، لكن أنا أعتقد لو أردنا أن ننتقد تجربة العمل السياسي كأحزاب في الكويت، نحن مشكلتنا اليوم في جميع القوى السياسية والتيارات السياسية أننا لسنا قادرين أن نصل إلى نقطة القناعة التامة أننا ما زلنا في مرحلة التطور الديمقراطي، نحن إلى الآن لم نجتز هذه الخطوة، نحن لا نملك أدوات حتى نتكلم عن ديمقراطية، ونتكلم عن برامج ورؤى وكيف نطبقها.

بالنسبة إلى كل التيارات السياسية الموجودة في الكويت، ما الذي يربط أعضاءها والمنتسبين لها؟

هنا من المفترض أنني حين أقدّم نفسي كتيار سياسي أن يكون أعضائي مرتبطين بفكرة.

ـ سؤال من أ. وليد الجاسم: بفكرة ومشروع.

ـ رد د. حمد الأنصاري: الفكرة أو المشروع.

لا بد أن يكون هناك فكرة؛ لأنّ الفكرة تبقى هي المتجددة، أما المشروع فمن الممكن أن ينتهي، سنة ربما وينتهي، ولا يبقى هناك من داع لوجوده.

ولكن الصحيح والموجود في العالم كله، أننا عندما نتكلم عن حزب أو تيار سياسي فالذي يربط بين أعضاء هذه الجماعة هي الفكرة؛ فكرة سياسية، اجتماعية، اقتصادية، من غير وجود هذه الأساسيات فالتيار السياسي هذا لن يستطيع البقاء، لكن في واقع الحال الأرضية الموجودة في الكويت للتيارات السياسية، ما هي؟

نحن كلنا خلافات في الأفكار، أنا اليوم كتيار سياسي عندي أفكاري وأختلف مع فلان أو مع فلان من الناس، لكن في واقع الحال لا أحد منّا يمتلك أن يفرض مشروعه أو فكرته؛ لأنّ النظام السياسي في الكويت أو المنظومة السياسية – دعني أكون أكثر دقة في الكويت – مبنية على العمل الفردي وهي مزج ما بين النظام البرلماني والرئاسي، بحيث تميل الكفة أكثر للنظام الرئاسي، وهذا موجود في دستور عام ١٩٦٢م، القوة تميل أكثر لرئيس الدولة، في الواقع القوة تميل إلى سلطة الحاكم أمير الدولة، هو دستورياً رئيس السلطة التنفيذية، ولكن نحن نقول "أبو السلطات" هذا الكلام غير صحيح، يبقى الآن عندما نتكلم عن "نهج جديد" هو أساساً المطالبات والصراع قديم، يمتد من بداية إمارة الكويت، قبل تأسيس الدولة، قبل الستينيات وقبل الدستور، والعمل الذي كان يفترض أن يحدث من المجلس الأول، كان يفترض أن يكون هناك نظاماً ديمقراطياً كاملاً.

ـ سؤال من أ. وليد الجاسم: تقصد بالأول الثلاثينيات أم العشرينيات؟

ـ رد د. حمد الانصاري: الثلاثينيات.

ـ أ. وليد الجاسم: عام ١٩٣٨م

ـ د. حمد الأنصاري: كان من المفترض أن يكون هناك مجلساً منتخباً كاملاً بنظام ديمقراطي برلماني حقيقي، لكننا أضعنا هذه الفرصة.

أ. وليد الجاسم: من الذي أضاعها؟

د. حمد الأنصاري: القوى التي تملك السلطة والقرار في البلد.

أ.وليد الجاسم: وما دور القوى السياسية؟

د. حمد الأنصاري: دور القوى السياسية، عندما يكون عندك مجلس ديمقراطي منتخب في ١٩٣٨م، وتأتي لتتحرك بعد ذلك بسنوات عدة، دعنا نقول عشرات السنين... لنتحدث عن بداية العمل السياسي في الكويت -دعنا نقول- بشكله الحزبي كان عملاً سرّياً، سواءً الإخوان المسلمين، أو الحركات القومية، كل عملهم كان عملاً سريّاً، هذا واقع، وفي الحقيقة لم يبدؤوا التنافس إلا في زمن متأخر.

لماذا كان عملاً سريّاً؟

لأنه كان هناك خوفاً من السلطة، وخوفاً من العقوبة، سواءً كانت عقوبة مادية كالسجن وغيره، أو عقوبة اجتماعية في العزل الاجتماعي؛ لأنّ هناك ثقافة تشكّلت في المجتمع أن الأحزاب خطر عليهم.

إن العمل السياسي مبني على العمل الجماعي، وهذه الأحزاب موجودة في العالم كله، ونحن لسنا استثناءً، بالنسبة لي مقولة (الكويت حالة خاصة) تثير اشمئزازي جدّاً؛ لأنّ هذا هو أساس العنصرية التي تصعد الآن في مجتمعنا.

ما معنى الكويت حالة خاصة! ما الذي يميّز شعب الله المختار الآن عن بقية شعوب العالم؟ لا شيء، نحن بشر حالنا حال بقية شعوب العالم؛ نخطئ ونصيب ولدينا أفكار ولدينا رؤى ولدينا برامج.

أما تعزيز ثقافة أن المجتمع الكويتي مختلف، والحالة الكويتية مختلفة، أبداً الكويت ليست كذلك، والكويت ليست غير، نحن الذين نريد من الشعب أن تكون عنده ثقافة أنه (غير)، نريد من الشعب أن تكون عنده ثقافة أن الأحزاب خطر، وبالتالي رفض العمل السياسي.

إن العمل السياسي اليوم عندما أتكلم عن أحزاب، أي حزب يريد النجاح ليس لأنه مرتبط ببرنامجه، نتكلم من واقع المجتمع، هو غير مرتبط ببرنامج الحزب، هو مرتبط بنجاحه في تمثيله في البرلمان؛ لأن العملية السياسية برمتها أصبحت مرتبطة بالبرلمان فقط،

فالتيار غير الممثل في البرلمان ليس له دور في المجتمع، لذلك هذه المفاهيم لا بد أن تتغير، التيارات السياسية اليوم تحاول أن تدفع بإعادة الاعتبار لمشروع دولة الكويت الحديثة كدولة دستورية، لإعادة الاعتبار للنظام البرلماني، لإعادة الاعتبار لمشروع الديمقراطية الحقيقية، وبالتالي أنا هنا أنتقد التيارات السياسية لأنها لا تعمل من أجل هذه النقطة، إذ ليس لدينا أساس نستند إليه، عندما نحقق هذا الأساس وقتها يكون عندنا الأرضية لنناقش عليها خلافاتنا، أما أن نناقش الخلافات على هذه الأرضية الهشة فلن نصل إلى شيء؛ لأنه لا يوجد عندنا نظام مبني على العمل الجماعي، لا يوجد نظام برلماني حقيقي.

هل التيارات السياسية الموجودة الآن لديها أولويات لتحقيق إصلاح سياسي ديمقراطي ليكون أساساً ننطلق منه؟

اليوم التيار السياسي الذي يريد النجاح هو من يحصل على النجم البرلماني، غير ذلك للأسف فإن صوت التيار ضائع، وهذا ينسحب على جميع التيارات بلا استثناء، باختصار: العمل السياسي هو عمل جماعي بالدرجة الأولى.

تعقيب أ. بندر الخيران:

طبعاً المحاور الأخرى محاور مهمة ونريد أن نستثمرها، لكن عندي تعليق بسيط، وهو أن جزءاً من موضوع النقد الذاتي أمر مستحق.

ولكن ما نعانيه اليوم في المجتمع هو دور السلطة منذ عقود من الزمن في تنمية الكتل الاجتماعية على حساب الكتل الفكرية، لذلك أصبحت الانتخابات تعتمد على قبيلة أو على طائفة أو على عائلة أو على وضع معين، فأصبح اهتمام الناس يتجه بهذا الاتجاه فغيّبت الجانب السياسي.

أ. وليد الجاسم: هذه تربية تتم مع سبق الإصرار.

أيضاً صاحبه إيصال رسالة خاطئة بتشويه وتخويف المجتمع من التنظيمات السياسية والحزبية وللانقلابات....

يعني ترمز إلى تجارب فاشلة في بعض الدول العربية، مغيبين الخطر الأكبر على المجتمع في مكوّنه الاجتماعي، التكوّن المجتمعي ككتل سواء أكانت طائفية أم مذهبية أم عرقية أم أيّاً كانت أخطر بكثير على مستقبل البلد من أي أمر آخر، وأعطيكم مثالاً:

إن كل الدول والشعوب التي تعرّضت لحروب أهليه شبّت النار فيها بسبب انقسام مجتمعي في الداخل، فمثلاً الحرب الأهلية في لبنان الذي أثارها هي التجمعات الاجتماعية، بين دروز وشيعة وسُنة وأرمن وبروتستانت، والحوادث جرت بهذا الشكل وحدث ما حدث.

هذه هي الخطورة المستقبلية، لكن ضعف ظهور القوى السياسية على أرض المجتمع بسببين: جهل الشارع الكويتي بشكل عام في المتابعة، وأيضاً تنامي القوى الاجتماعية أكثر.

ولكن القوى السياسية الكويتية والتي ينتمي إليها الإخوة الحاضرون، كممثلين عن القوى السياسية، نحن نعقد اجتماعات مشتركة منذ عام ٢٠١٢م، دعا لها المنبر الديمقراطي، واجتمعنا على طاولة واحدة، وذكرت ووافقني كل الإخوان على هذا الرأي منذ عام ٢٠١٢م، أننا تنظيمات مختلفة سياسياً، لسنا بصدد عقد تحالف؛ لأن أفكارنا مختلفة، وأولوياتنا مختلفة، ونختلف على بعض الرؤى، ولكن نحن شركاء وطن، معنيون جميعنا بأمن واستقرار هذا الوطن، وتنميته وتطويره، وبالتمسك بدستوره، وموضوع الديمقراطية، ما يجمعنا هو استدامة واستقرار الوطن، وأن نظهر كقوة مشتركة.

كان هناك مشروعاً وجدنا أنه غير مناسب إقليمياً، إذ قررت دول مجلس التعاون الخليجي بموضوع الإعلام الخليجي الموحد، وكان في هذا ضرر بالغ على الشارع الكويتي إعلامياً كان أو سياسياً، فأصدرنا بياناً مشتركاً وقّعت عليه كل القوى السياسية، هذا أولاً.

الموضوع الثاني هو أيضاً المحاولة في موضوع سحب الجنسيات، وفي موضوع إسقاط الجنسيات عن بعضهم خاصة في فترة الحراك.

أيضاً قمنا بالدعوة إلى اجتماع، وتفاعل معه بعض القوى السياسية واتفقنا على إصدار بيان، وأيضاً البدء في تحرك للقاء السلطة وإجراء لقاءات متعددة لأهمية تحسين المواطنة.

فإذاً هناك قضايا رغم اختلاف وتباين وجهات النظر بين القوى السياسية وهذا أمر مشروع، فالإخوة في البيت الواحد يختلفون فيما بينهم، سواء رياضياً، أو فكرياً وغير ذلك، هذا أمر ليس بجديد ولا يشكّل خطراً، الخطر هو الانقسام في الصراع وليس في الأفكار، وبالتالي فإن القوى السياسية إلى اليوم تعقد الاجتماعات وهناك رؤيا وهناك مشروع نتحرك على أساسه لسنا بصدد طرحه الآن، ممكن أن نكون في المحاور القادمة متفقين عليه.

لكن على الرغم من حالة النقد إلا أن هناك نضج ومسؤولية بين كل القوى السياسية الحاضرة لنلتقي بشكل مستمر بدون صراع.

ـ أ. وليد الجاسم: عندي تعليق ـ د. بندر ـ وعندي استدراك.

أنت قلت إن الدولة أو السلطة عملت على تخويف المجتمع من التنظيمات، ولكنها في الواقع رعت التنظيمات الدينية لفترة، فكانت لطيفة مع تنظيمات ومناهضة لتنظيمات أخرى.

هل هذا صحيح أم لا؟

د. مبارك: لم ترعها بصفتها التنظيمية.

لم ترعها بسبب فكر سياسي.

أ. وليد الجاسم: يعني نمو الفكر السلفي ونمو فكر الإخوان المسلمين، ألم يكن برعاية من السلطة لسنوات طويلة؟

ممكن أنها دعمت في بعض المحطات، لكنها ليست رعاية فكرية، إن الصوت المقلق لأي صاحب مصلحة، عندما تصل إلى جوهر المشكلة يخاف منك أكثر.

المطالبة بالدستور وتطبيق المادة (٦) في حكم ديمقراطي تكون السيادة فيه للأمة، هذه مسألة مقلقة وتثير مخاوف السلطة، لذلك تحاول أن تتجه إلى أشخاص أقل اهتماماً بهذه الجزئية.

سأنقل لكم معلومة حدثت في مجلس ٧٥، كان مجلس ٧٥ أكثر مجلس قدّم إنجازات ما زلنا إلى اليوم نشهد نتائجها، في موضوع تأميم النفط، كانت القوى الوطنية في تلك المرحلة: د. أحمد الخطيب وعبد الله النيباري وآخرون يتبنون مشروع التأميم، لكنه استخدم فيه طريقة ذكية جداً، لم يظهروا هم على السطح بقدر ما كانت مشاركة النواب في نتيجة التأميم، في ذلك الوقت كان الإنجليز يسعّرون النفط بجنيه ونصف ويباع بـ ١٥ جنيهاً من أجل مصلحتهم، وكان معدّل الرواتب في تلك المرحلة من ٨٠ إلى ٩٠ ديناراً، فكان هناك إقناع للنواب بأهمية تأميم النفط، وعندما حدث هذا تم الأمر.

إن كنتم تذكرون في فصل الانعقاد الأول عندما انتهى، أشاد جابر العلي بالعلاقة المتينة التي تمت بين مجلس الأمة، لكنهم اكتشفوا أن هناك مشروع ثالث كان خطراً عليهم، فتمّ تعليق الدستور وليس حل البرلمان، وكان هذا المشروع هو تأميم أراضي الدولة المستحوذ عليها من دون وجه حق، وليس بالبيع والشراء ما بين الدائري السادس والرابع، من البدع إلى الجهراء، لتعود ملكيتها إلى الدولة.

فتعليق الدستور حصل في مرحلة كانت الأجواء بين السلطة والمجلس هادئة، لا يوجد فيها استفزاز ولا استجواب.

فعدم إيمان البعض بالعملية الدستورية والديمقراطية أيضاً دعمت الكثير من القضايا وعززت تفكيك المجتمع وأعطته ميزة الوجاهة، إذاً السلطة لم تدعم فقط التنظيمات السياسية وإنما دعمت أيضاً الكتل الاجتماعية.

كلمة أ. أحمد باقر

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين.

قبل أن أبدأ في الموضوع، عندي تعليق بسيط حول فكرة أن الدولة دعمت التيارات الدينية، هذا كلام سمعناه منذ سنوات طويلة، وهذا غير صحيح.

إن التيارات الإسلامية ظهرت بعد النكسة لأسباب كثيرة، منها النكسة والانقسامات التي حدثت في التيارات التي كانت موجودة من قبل، هي نتاج شعبي من الممكن أنها تعاونت مع السلطة في بعض الأحيان، لكن الشعب كان يطالب بها، كان هناك تحولاً كبيراً في التيارات الليبرالية والتيارات الماركسية ومنها أفراد تحولوا إلى طريق الإسلام.

أدى هذا إلى نشأة التيارات الإسلامية، وانتشرت في الساحة، والسلطة في بعض الدول استجابت لها.

على سبيل المثال: نحن كنا باستمرار نطالب بجمعية نفع عام إسلامية خيرية وكانت السلطة ترفض دائماً، ولكن عندما وصلنا إلى مجلس عام ١٩٨١م استجابت لنا، فنحن لم نصل بدعم السلطة.

- أ. وليد الجاسم: بينما وصول ممثل التيار إلى البرلمان يفتح له الأبواب.

هذه نقطة مهمة يجب أن تكون واضحة.

فيما يتعلّق بالموضوع الأساسي الذي نحن بصدده الآن، إن الكلام الذي قيل كله قيّم جدّاً ومهم، مع اختلافي معه في بعض الجزئيات.

لكن في الحقيقة، يجب أن نعترف جميعنا بأن دور الجماعات أو الأحزاب السياسية أياً كانت هو دور ضعيف في الكويت، كان لها دور أقوى قبل ذلك، على سبيل المثال: عندما حُلَّ مجلس ١٩٨٥م، أقمنا دواوين الإثنين، وكانت هناك مطالب كبيرة جداً تقودها الجماعات السياسية بعودة مجلس الأمة وعودة العمل بالدستور، وهذا الدور تمت ممارسته أيضاً في مجلس ١٩٨١م أثناء تنقيح الدستور.

إن الكتل السياسية والجماعات السياسية الكويتية كان لها دور بارز في وقف تنقيح الدستور الذي طرحته الحكومة، ويؤدي إلى تحوّل مجلس الأمة إلى مجلس وطني، عندها اجتمعوا مع غيرهم من النواب، ووصلني خبر أنهم أقسموا جميعاً في التصدي لهذا الطرح.

وأثناء الغزو كنا نجتمع، أنا كنت موجوداً في الكويت إلى أن أُسرت قبل التحرير بأربعة أيام، كنا نجتمع باستمرار في ديوانية النصف ووضعنا ما يُعرف بالرؤية المستقبلية لإعادة بناء الكويت التي كانت مقابلة لمؤتمر جدة، وكان فيها أشياء مهمة جداً والتي هي العمل بالدستور، ومجلس الأمة، والاحتكام للشريعة، واستقلال القضاء، وأشياء مهمة جدّاً.

لا شكّ أنه كان هناك دوراً قوياً جدّاً، لكن بدأ هذا الدور يتلاشى ويضعف في السنوات الأخيرة، أي بعد عام ٢٠٠٦م، ولهذا أسباب كثيرة كما ذكر البعض كدور السلطة، لكن أنا أريد أن أركّز على نواحٍ أخرى.

إن الرغبة عند كثير من القوى السياسية في الوصول إلى المجلس، هذا أدى إلى ضعف شديد في مبادئ القوى السياسية، ومن أسباب ذلك أيضاً زيادة انتشار وسائل التواصل الجديدة إلى تعزيز النزعة الفردية.

على سبيل المثال: متى ظهرت قضية الإيداعات؟ في مجلس عام ٢٠٠٩م. يعني من نحو خمسة عشر عاماً، صحيح؟ كان كلام النائب العام واضحاً.

مداخلة: ظهرت في عام ٢٠٠٩م.

ـ أ. أحمد باقر: صحيح في عام ٢٠٠٩م، إذاً لنقل منذ نحو خمسة عشر عاماً.

كلام النائب العام كان واضحاً جداً، وهو أن هذا الأمر يحتاج إلى تشريع، ولم يصدر أي تشريع منذ خمسة عشر عاماً بخصوص وقف هدايا النواب، سواء أكانت إيداعات مالية أو هدايا عينية.

مع أن هذا الأمر معمول به في كل برلمانات العالم، وأذكر بعد التحرير عندما تشكّل وفد كبير برئاسة الأخ أحمد السعدون إلى أمريكا وروسيا والدول دائمة العضوية لنشكرهم على تحرير الكويت، في اللقاء مع (بوب دول) الذي كان مرشّحاً للرئاسة وزعيم الأغلبية في الكونغرس، بعد الكلمات، تقدّمت لأعطيه الألبوم الذهبي، كإحدى الهدايا التي نقدمها في اجتماعاتنا، لكنه رفض أن يأخذه، ظناً منه أنه من الذهب. فقلت له: هذا ليس من الذهب مع أن لونه ذهبي، فقبل أن يأخذه.

الداخلية والنيابة العامة ومجلس الأمة أكدوا موضوع الإيداعات، وتشكّلت لجنة تحقيق بالموضوع، ثلاثة عشر نائباً أدينوا ولم يصدر تشريع حتى الآن.

مداخلة: صدر تشريع فيما يتعلّق بمكافحة الفساد.

– ا. أحمد باقر: لا.. القانون لم يتعرّض لموضوع الهدايا.

– أ. وليد الجاسم: تريد تشريعاً واضحاً ومباشراً في شأن الهدايا.

– ا. أحمد باقر: أنا وقّعت اتفاقية مكافحة الفساد نيابة عن حكومة دولة الكويت في ماريدا في المكسيك، وبعد عام ونصف أو عامين صوتنا عليه في مجلس الأمة، ثم صدر نص كان موجوداً في الاتفاقية وهو أن تصدر هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، وبعد ذلك بعام تشكّلت الهيئة.

أيضاً من الأشياء المهمة التي أدت على ضعف العمل السياسي هو الفساد، وقناعة الكثير من الناس هي أنه لا يوجد مكافحة للفساد في الكويت، وهذا أدى

إلى التجرُّؤ على المال العام، وبالتالي صدور القوانين الشعبوية لتوزيع المال العام، وهذا لا يقل خطورة عن الفساد.

على سبيل المثال: قبل سنة من الآن وقّع ٢٨ أستاذاً جامعياً في جامعة الكويت على بيان أو وثيقة أسموها (قبل أن يفوت الأوان) تحدثت عن الإصلاح في البلد وخاصة الإصلاح الاقتصادي، للأسف على الرغم من تسليمها إلى رئيس الحكومة ونشرها في الجرائد لم يتبناها أحد إلى اليوم، ولا حتى جماعة سياسية، برغم خطورة هذا الموضوع كما ذكرت.

ميزانيتنا في عام ٢٠٠٠م كانت ٤ مليارات تقريباً، أما الآن بعد مرور ٢٣ سنة فقد أصبحت ٢٦ ملياراً، وهي مستمرة في النمو، حصة الرواتب منها ١٥ ملياراً نتيجة للتدفق الهائل من الخريجين للعمل في الحكومة، حيث إن مساهمة القطاع الخاص في استيعاب العمالة ضعيف جداً، إذاً الإصلاح الاقتصادي أصبح ضرورة ملحّة ولا مناص منها، كل التقارير والدراسات التي أُجريت باختلاف مسمياتها تؤكد ذلك.

فالوصول إلى البرلمان أصبح هدفاً بعينه وليس من أجل إصلاح البلد، وهناك محاضرة قيّمة للأستاذ الدكتور عادل الصبيح بيَّن فيها كيف يمكن تغيير الوضع إلى شكل أفضل، وأنا أقترح دعوته إلى هذا الملتقى والاستماع إلى وجهة نظره ورؤيته حول الموضوع.

وللأسف كل هذا الفساد وكل هذا الضعف في الأداء الاقتصادي لم يؤثر في الجماعات السياسية أو حتى في النواب أو في المرشحين، فأغلب المطالبات البرلمانية في الفترة الأخيرة كانت عبارة عن مطالبات بتوزيعات مالية.

الجماعات السياسية فقدت دورها، فأصبح يحركها الشارع ويحركها "تويتر"، وإصلاحاتها في المجلس إصلاحات جزئية وليست إصلاحات حقيقية أو أساسية.

ـ تعقيب أ. بشار الصايغ:

إذاً ما تفضل به الأستاذ أحمد باقر يدل على ضعف في الإدارة السياسية، في مسألة القروض، التجمع السلفي لم يستطع حل مسألة إسقاط القروض، ولا حتى أعضاء مجلس الأمة، وأغلب النواب لا يستطيعون التصريح بأنهم ضد إسقاط القروض؛ لأن العين على الكرسي أكبر وأوسع منها على الإصلاح، وهذا من نتائج تضخم الفردية في العمل السياسي.

ـ تعقيب أ. مبارك النجادة:

يجب أن ينقّى العمل السياسي والبرلماني من أمرين:

الأول ـ المبالغة أو التطرّف في التعاطي السياسي، هناك تطرف في القبول وتطرف في الرفض، ومبالغة في التقديس كذلك.

الثاني ـ الإصلاح يجب أن يخرج من كونه تكتيكاً إلى أن يكون إستراتيجية.

ـ تعقيب د. محمد الدلال:

تعليق سريع جداً، أريد أن أؤكد أن الذي حدث منذ عقود إلى يومنا هذا، وهذا حدث عند العم عبد الله المفرج في لقاءات عدة في ٢٠١٤م و٢٠١٥م أننا جلسنا نحن كتيارات سياسية مع بعضنا البعض، ووجدنا أننا متفقون حول الإصلاح السياسي والتغييرات السياسية بنسبة ٨٠ إلى ٩٠ في المائة، وتبقى اختلافاتنا في جوانب فكرية وثقافية.

وتعرفون حاليّاً أنه في المجتمع الكويتي هذه الجوانب تراجعت، وتجدها عند أكثر الناس تشدداً في هذه المجاميع وهي قلة مع احترامي للجميع، لكن تجدنا في معظمنا خطابنا واحد ولغتنا واحدة، وكما قال الأخ بندر أصدرنا بيانات مشتركة.

أ. وليد الجاسم: آمالنا واحدة وطموحاتنا واحدة.

د. محمد الدلال: ما أريد الوصول إليه هو أنه أصبح الهمُّ العام فيما يتعلّق بأوضاع البلد المتأخرة همّاً واحداً مشتركاً، وأصبحنا نشعر أن هذه القضية هي قضية أساسية وهذا شيء إيجابي.

النقطة الثانية مع احترامي لما قاله الأخ أبو محمد، نحن نحمّل التيارات التي كلنا متفقون تقريباً أنها في حالة تراجع وضعف وغيرها نحمّلها مسؤولية الفساد، يقولون أنتم يجب أن تعالجوا قضية الفساد وأنتم يجب أن تعالجوا القضية الفلانية، في حين لا النظام السياسي الدستوري، ولا الممارسة العملية مؤداهما أن السلطة التنفيذية هي من يقوم بذلك، فهي التي تملك المال وهي التي تملك جيوشاً من العاملين والمستشارين.

أ. وليد الجاسم: والصحة والخدمات وتطبيق القانون، والعفو.

د. محمد الدلال: لذلك أنا لا أقول ألا ننتقد، بالعكس من الجيد أن ننتقد ونصحح بعض المسارات.

لكن الذي يجب أن نوجّه إليه، ولا سيما أنت يا أبا محمد، أنت كنت وزيراً ودخلت في لجان استشارية مهمة جداً، وتعلم أنهم تجاهلوا اللجان الاستشارية، وتعلم أن لجنة السلطة التنفيذية مشكلة رئيسة في إدارة الأمور.

صرنا الآن نحن الذين يجب أن نتحمّل أخطاءها، ونتحمّل عثراتها، ونتحمّل عدم قدرتها على إدارة الأمور، وعدم قدرتها على تسويق فكرتها، وأيضاً لا تستطيع أن تقف في مجلس الأمة وتدافع عن نفسها.

غير قادرة أن تقول لا، المفروض أن أرفض مقترح اللجنة المالية المتعلّق بالقروض، وهذا رأيي، وأنا إذا لم أوحّد الرؤية حول المشروع فإنَّ سمو الأمير يضع حلاً، هي غير قادرة بسبب الضعف.

ـ أ. وليد الجاسم: أنا أود أن أنتقل إلى الجزء الأخير، ويبقى لأبي محمد التعقيب طالما الحديث عن أمور اقتصادية.

ـ أ. أحمد باقر: الكثير يفهمون أن نقد المجلس ليس نقداً للحكومة، الدستور في المادة ١٢٣ يشير إلى أن مجلس الوزراء هو السلطة المهيمنة على مصالح الدولة.

همُّهم هو الكرسي والحفاظ على الكرسي - كما قال كوبلن - أكثر من أي شيء آخر، يعني قضية الإصلاح بالنسبة لهم تأتي في المقام الثاني، هذا أمر معروف، لا داعي لتكراره.

لكن أيضاً لا ننسى فضل المجلس.

من كان يصحّح في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات؟

من كان يصحح للحكومة عندما كانت تخطئ؟

أليس المجلس؟

الذي أصدر قانون محاكمة الوزراء في ذلك الوقت.

من عمل قانون استقلال القضاء؟

من فعل الكثير من الأمور، من استجوب وزراء، أليس المجلس؟

الآن أصبحنا نقول إن العبء كله على الحكومة، والحكومة هي التي تقع عليها المسؤولية مائة في المائة، حيثما تكن السلطة تكن المسؤولية، صحيح أن الحكومة هي السلطة وعليها مسؤولية أكبر، ولكن المجلس عليه مسؤولية كذلك، وليس دوره أن يحرج الحكومة بين يوم وآخر

إن الحكومة والسلطة في الكويت حريصة على الشعبية مثل أشهر وأكبر النواب ركضاً وراء الشعبوية، من دون أن أذكر أسماء، فالحكومة حريصة على الشعبية مثلهم.

لذلك موضوع القوة على سبيل المثال، الحكومة وقفت وقالت هناك مشروع مكلف، المشروع غير عادل، هناك بدائل، أعيدوه للجنة حتى نتفاهم، ولا واحد من الأعضاء في مجلس ٢٢ وقف وقال إن الحكومة خذلت الشعب، لا أحد قال ذلك.

هنا تكمن المسؤولية، هم يصححون للحكومة، لماذا إذاً دخلت إلى مجلس الأمة، أليس لكي أصحح عمل الحكومة وأراقبها، فأنا أقول لا، يجب ألا نصحح، الحكومة هي من يجب أن يصحح، هذا كلام خطير.

الحكومة عليها مسؤولية والمجلس عليه مسؤولية.

ـ أ. وليد الجاسم: أنا أعتقد أن الدكتور يعقوب الكندري، وهو الراعي هنا، عنده مشروع، وهو رفع التوصيات إلى القيادة السياسية، من هذا الملتقى الجميل الذي دارت لقاءاته على مدى ثلاثة أيام في كل جلساته النقاشية.

هدفنا النهائي هو (كويت جديدة ونهج جديد). ما المطلوب وما التوصيات؟

قبل أن يسرقنا الوقت، أريد أن أدخل في هذه الجزئية وأسمع من الجميع، والكلام الذي يقولونه سيكون بين يدي الدكتور يعقوب، وهو سيرى كيفية إدخاله ضمن توصياته، إذا أحببت نريد أن نسمع الفكرة منك دكتور يعقوب الكندري.

تعقيب أ.د. يعقوب يوسف الكندري:

بالفعل تم تشخيص الواقع بشكل جيد، وأهم من هذا التشخيص نحتاج إلى الحلول، ونحن في حاجة إلى تقديم حلول، هناك قواعد مشتركة بين الجميع، نريد أن نقدّمها كتوصيات، لقد تم تشكيل لجنة خُماسية، وهذه اللجنة ستقوم بدورها بأخذ أوراق ومداخلات الملتقى على مدار الأيام الثلاثة الماضية، ومن ثم نقوم باستخلاص أبرز التوصيات التي سيتم رفعها إلى القيادة السياسية انطلاقاً من أهمية ودور الجامعة في متابعة القضايا العامة، ولا سيما هذا الموضوع، فنحن في حاجة إلى تقديم ورقة مشتركة يتوافق عليها الجميع، والعمل على تدعيم هذه الورقة بأطر الاتفاق، ونترك الجوانب التي نختلف عليها في يد اللجنة التي ستصوغ هذه التوصيات النهائية، وبالتالي نحن في حاجة إلى أن نستمع إلى ماهية الحلول المقترحة في المرحلة الجديدة، والعهد الجديد كما أسميناه.

كلمة أ. محمد الذايدي

مساء الخير لكم جميعاً، وأنا سعيد جداً بوجودي في هذا الصرح العلمي الكبير.

أنا أمثّل حركة العمل الشعبي، وقد التقيت مع الكثير من الإخوة الأفاضل بخصوص البيانات وغيرها من الأمور، وأنا أعتبر نفسي الأصغر سناً وتجربة في العمل السياسي، ويسعدني ويشرّفني العمل مع قامات لها وزنها في العمل السياسي، وهذا وفّر لنا تجربة سنوات طويلة منذ الستينيات والخمسينيات وحتى قبل ذلك.

حركتنا أُنشئت تقريباً في بداية ٢٠١٤م، كحركة سياسية، وهي حركة ممتدة إلى ما قبل ذلك من خلال التكتل الشعبي في مجلس الأمة، نحن كحركة لم نأخذ فرصتنا في العمل السياسي، نحن بدأنا العمل في وقت كانت السلطة فيه قد "توحّشت"، وتعرّض بعضنا للسجن ولسحب الجنسية وللتهجير...

حيث اعتُبرنا حركة ثورية ونحن لم نكن كذلك، نحن لدينا الكثير من الرموز السياسيين الذين يدعون دائماً إلى التعاون مع السلطة، أمثال: أحمد السعدون ومسلم البراك وغيرهما، فقد كان لهم إنجازات كثيرة في البرلمان وخارج البرلمان، ولكن في ذاك الوقت كانت المواجهة مباشرة مع السلطة، حيث شعرت ربما آنذاك بالخوف من تحرك الشارع، بالإضافة إلى التيارات السياسية التي كانت معنا، مثل حدس والتيار الوطني والوسط الديمقراطي... وغيرها من التيارات.

فنحن لم نأخذ فرصتنا الكاملة كـ "تكوين"، لكننا نملك أفكاراً حاولنا بلورتها مع التيارات السياسية الأخرى، فنحن نسعى لوطن أفضل، ولاستدامة أفضل.

نحن نلمس وجود شعور باليأس وشعور بالإحباط وشعور بأنّ الدولة لن تستمر، حيث بدأ بعضهم بالتفكير في الهجرة من الكويت، أو التفكير في التقاعد المبكر والعيش خارج البلاد، فكل المعطيات الماثلة أمام أعيننا غير مطمْئِنة، كالتعليم والصحة والعمل المجتمعي، فالضرائب ارتفعت، وبعض القيم اختفت، والرمزية الجيدة بدأت تُضرَب في المجتمع.

أنا من وجهة نظري أنّ السلطة إن لم تؤمن بوجود التيارات السياسية أعتقد أن الموضوع سيقف مكانه، والعمل الفردي سيختفي مع وجود التيارات السياسية، فإذا عجزنا عن تكوين تيارات سياسية منضبطة ومقننة فلن نصل إلى الكويت التي نريدها، فالأولوية هي شرعنة العمل الحزبي، وهذا موجود في الدستور ولكن لم يتم العمل به، كما هو الحال عندما طُلب تطوير الكثير من مواد الدستور، فما زلنا منذ العام ١٩٦٢م نصارع على مواد إلى الآن نفسرها، وإلى الآن نذهب إلى محاكم لتفسيرها.

الحل في رأيي يكمن في الضمانات الدستورية، والناس ليس لديهم رغبة في أكثر من ذلك، شعور الأمن يتلخص في ثلاثة أشياء:

- العدالة الاجتماعية.
- تكافؤ الفرص.
- التوزيع العادل للثروة.

ونحن في حركة العمل الشعبي نتبنّى هذه المعايير التي هي غالباً، فالشعب غير مطمئن على مستقبله، لذلك نحن مستعدون للمشاركة في تقديم ورقة عمل عبر اللجان المقترحة، لنقدّم ما لدينا من رؤى منضبطة وبمقاييس محترفة.

نحن في النهاية على الأقل في "حركة العمل الشعبي"، نرى أن هذه الأمور لن تُحل من وجهة نظرنا إلا من خلال حكومة شعبية، الحكومة الشعبية الآن في الوقت

الحالي لا تحتاج إلى تعديل تشريعي، أو حتى دخول في الدستور، وللأمير أن يختار رئيس وزراء شعبي.

رئيس الوزراء هذا سيشعر بالمواطنين، وسيعرف أن وراءه محاسب، وعندما يكون من تيار سياسي سوف ينطلق من تلك الأفكار التي يتبناها التيار، كما أن التيار سيتحمّل المسؤولية، ولكن للأسف لا يوجد أي محاولات جادة للإصلاح لغياب الإرادة السياسية، هذا ما نراه ونأمل أن يتغير هذا الوضع.

وفيما يتعلّق بالقوانين المقيدة للحريات:

حيث للتو وصلتني رسالة في قضية جديدة، فقد أصبحنا زبائن دائمين للنيابة والمحاكم.

هذا ما لدي باختصار وأعتذر عن الإطالة.

كلمة أ. مهدي ملا علي

ماذا نريد من المرحلة القادمة؟

الموضوع يتعلّق بشقين: الشق الأول: (الاستقرار)، والشق الثاني: (الإنجاز).

ـ الإنجاز: هناك من يعتبر المطالبات الشعبية والصراخ في البرلمان إنجازاً، وأنا شخصياً لا أرى فيه أي إنجاز.

الإنجاز هو: كيف نغيّر وعي الناخب، حيث إن الناخب اليوم ينتخب المرشح الذي يسقط القروض، ويمنحه المنح والزيادات المالية، ومن البدع الجديدة التي ابتدعتها الحكومة وصنعتها "بيع الإجازات"، وهي بدأت بابتداع بدع جديدة لتعزيز ثقافة "الدولة الريعية"، حيث إن المواطن أثناء جائحة (كورونا) تطوع من أجل خدمة الدولة، ولكن الحكومة عززت منحى الدولة الريعية وتوجهت نحو تقديم المقابل المادي للعمل التطوعي، وهذا يشكل هدماً للقيم الأساسية في المجتمع الكويتي.

الحكومة تعزّز ثقافة الدولة المؤقتة، لذلك غلب على المسؤولين تقديم المصلحة الذاتية على مصلحة الدولة، عبر تنفيع المقرّبين والأصدقاء، حتى أصبح من يلتزم بالقانون مغفلاً عند الكثيرين.

وعندما تطرّق الزميل الفاضل الدكتور محمد الدلال: لماذا نحن كقوى مجتمع مدني وتيارات مدنية مطلوب منّا تصحيح أخطاء الدولة؟

نعم مطلوب منّا ذلك لأننا نُخب، نحن لا نتحرك من أجل كرسي في البرلمان، أو من أجل منصب سياسي، ويفترض أن يكون دورنا الأساسي قبل دخول المجلس وقبل السعي لأي منصب هو توعية المجتمع وتعديل الثقافة الموجودة فيه.

نحن نحتل المركز رقم (٧٨) في مكافحة الفساد، وهي إحصائيات دولية معتمدة من المجلس الأعلى للتخطيط، وهي كالتالي:

١ـ مؤشر الفساد: نحن نحتل الصدارة.

٢ـ الإسكان: نحو (٩٠) ألف أسرة في انتظار المسكن (بيت العمر).

٣ـ الاقتصاد: هناك نظرة سلبية وسوداوية عن مستقبل الاقتصاد الكويتي، فالحكومة كثيراً ما تستخدم مصطلح "العجز المالي" وأنا لست مع ذلك، وعلى الرغم من ذلك فإن السياسة الاقتصادية للبلد تعتمد على سياسة الهدر، ولا تعتمد سياسة مستدامة، لا تخطط للمستقبل، وتعتمد على مقولة (اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب)، هذا هو النهج المتبع حالياً، وهو أشبه بسياسة ديوانية.

٤ـ التعليم: نحتل المركز الأخير بين دول الخليج من خلال إحصائيات ومؤشّرات التعليم، حيث تشير إلى أن الطالب الذي يصل إلى الصف الخامس الابتدائي في الكويت لا يستطيع قراءة جملة بسهولة.

ونحن قمنا بتطبيقها في اللجنة التعليمية في مجلس الأمة، حيث إن الطالب يصل إلى الصف الخامس ولا يعرف قراءة جملة فضلاً عن إعرابها، ولا بد من التهجئة حتى يستطيع القراءة، هذه الدراسات تنذر وتدق جرس الخطر في البلد فيما يتعلّق بالتعليم.

هل تعلم أنَّ خريج الصف الثاني عشر في الكويت يعادل خريج الصف التاسع في الأردن ومصر مثلاً!

بحيث إن من يتخرّج من الثانوية العامة ويدخل الجامعة لا يستطيع التحدث أو كتابة موضوع تعبير بصورة مقبولة، على عكس ما كان عليه الوضع في السابق.

ما سبب هذا التراجع وهذا التردّي؟، السبب يعود إلى:

ـ عدم الاستقرار السياسي.

ـ الضعف التشريعي.

ـ الحلول غير الواقعية.

ـ العلاقة المتوترة بين المجلس والحكومة.

ـ أما فيما يتعلّق بالحلول:

١ـ نبدأ بالحلول الإسكانية:

ـ التطوير العقاري.

ـ منازل بمواصفات قياسية.

تنظيم التملك في العقار السكني، حيث تُفرض رسوم على امتلاك أكثر من بيتين أو ٢٠٠٠ متر مربع.

٢ـ حلول الصحة:

ـ فصل التشغيل عن الرقابة.

ـ استقلالية المستشفيات.

ـ نظام تأمين حكومي مركزي.

٣ـ حلول التعليم:

ـ فصل التشغيل عن الرقابة.

ـ توزيع المدارس على هيئات مستقلة.

ـ اختبار وطني عام.

هل يمكن إقرار تلك الحلول؟ نعم ولكن الأمر يتطلّب:

ـ ترشيد الممارسة البرلمانية.

ـ استقراراً سياسياً.

عندنا مشكلة أخيرة:

نحن نشهد تقديم برنامج عمل موقّع من ١٤ نائباً، وخريطة طريق موقعة من ٤٩ نائباً، وهي خطوة ممتازة ورائعة جداً، ولكن -عن تجربة- التشريعات ليست هي الحل الوحيد والأخير، ٣٥ نائباً في مجلسٍ سابق كانت أولويتهم تشكيل جهاز المراقبين الماليين، حتى يكون لدينا مراقبة مسبقة ورقابة لاحقة (ديوان المحاسبة)، رفضت وزارة المالية إنشاء هذا الجهاز حفاظاً على صلاحياتها، أصرّ النواب وأقرّوا القانون، وبمجرد إقراره تم تعيين شخص كان معترضاً على إنشاء جهاز المراقبين الماليين رئيساً لهذا الجهاز لتفريغه من محتواه.

ولدي نقطتان أختم بهما:

أولاًـ الدستور: قد يكون آن الأوان لتعديل الدستور ليواكب العصر، ولكن نظراً لعدم وجود ضمانات كافية بأن هذا التعديل لن يُجيَّر لصراع أو لاستقطاب أو لغيره، نحن في الفترة الحالية نعارض التعديل، حيث إننا لا نعيش حالة استقرار سياسي تهيئنا لتعديل الدستور، فلا بد من الوصول إلى حالة من الاستقرار السياسي، ثمّ بعد ذلك نتّجه إلى تعديل الدستور.

ثانياًـ قضية الارتباط بفكرة: كان السائد في البرلمانات السابقة أن تتشكّل الكتل بناء على التيار أو الحزب أو غيره.

كتلة العمل الشعبي هي باكورة الكتل التي تتبنّى أفكاراً، وليس تصويتاً موحَّداً في جميع المنعطفات السياسية، في المجلس السابق والمجلس الحالي هناك كتلة أو كتلتان ـ الست أو غيرها ـ حيث لا يشترط الالتزام بجميع التصويتات معاً، ولكنهم يتبنّون مجموعة من المشروعات والأفكار والقوانين المراد تحقيقها وتنفيذها.

هذا في رأيي أداء برلماني جديد يستحق أن يتمّ توجيه الضوء إليه، إلى أن ينضج ويكوِّن شيئاً جميلاً في المستقبل.

كلمة أ. نبيل مستطي

أكرر شكري لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ولجامعة الكويت.

سأبدأ من حيث انتهى الأستاذ مهدي ملا عليّ بأنّ السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن مسألة القوانين والنقد الذاتي وعدم تشكيل الأحزاب وعدم إقرار قوانين وعدم تنفيذ قوانين... لأن ٨٠٪ من السلطة هي بيد السلطة التنفيذية.

والسؤال المُلح هو كيفية إيجاد الحلول الواقعية وإقناع السلطة التنفيذية بها، إذ لا يوجد سلطة في العالم تملك القوة وتعطي بسهولة أبداً، فالقوانين دائماً تؤخذ إمّا بالقوة وإمّا بالتوافق والتفاهم.

نحن نعتقد أنّ بوّابة الحل هي تعديل الدستور وتنقيح بعض مواده، وإلا ستظل الحال على ما هي عليه.

السلطة التنفيذية هي التي تملك القوة كما ذكر الدكتور محمد الدلال وتملك كل الأدوات، فهي تملك الوزراء، وبالتالي تحكم ثلث مجلس الأمة، وفي يدها سلطة عدم انعقاد الجلسات، كما أنها تملك الحل (حل المجلس).

ومن التعديلات المقترحة لبعض مواد الدستور:

١ ـ عدم تمثيل الحكومة في المجلس، أي أنّ الوزراء لا يكونون أعضاء في المجلس.

٢ ـ انعقاد الجلسات من غير وجود الحكومة.

٣ ـ وضع ضوابط للحل.

٤ ـ مسألة توارث الإمارة، حيث أُقرّ في عام ١٩٦٢م بأنّ الإمارة في ذرية مبارك، ولكن في ذلك الوقت كان هناك الجيل الثاني من المؤسسين، واليوم أصبح لدينا

جيل ثالث ورابع، ولا يخفى على أحد وجود صراع على السلطة، وهذا يؤثّر في الدولة وكيانها.

يجب أن يعالج الموضوع معالجة دستورية، وإلا سوف تستمر الأزمة، وسوف يستمر الحل بكل تبعاته، سوف تظل السلطة مركزة في يد الحكومة.

تعليق أ. د. كافية رمضان

أنا سعيدة بلقاء هذه الوجوه الطيبة، وفي الحقيقة خلال هذا اليوم واليومين الماضيين طُرحت أفكار لا نستطيع إلا أن نقدّم لها أقصى درجات التقدير.

سأبدأ بالتشاؤم وأنتهي ربما إلى غير ذلك، فقد طُلب من مجموعة من الباحثين في جامعة الكويت تقديم دراسة عن الهوية في المجتمع الكويتي، وقد تشرَّفت بأن أقدّم جزءاً من هذه الدراسة، وقد قدّم الجزء الأكبر منها الدكتور يعقوب الكندري، قُدمت الدراسة إلى مجلس الوزراء وطُلب مني تقديم ملخّص لها، عُرض الملخص، وقُدّم كتاب توصية إلى رئيس الوزراء وانتهى في هذه اللحظة، وتم تجاهله تماماً، فنحن لدينا فكر ورغبة في محاولة الإصلاح، ولكن أين الصدى الذي يتحوّل إلى عامل دفع مجتمعي، وللأسف الشديد هذا التشاؤم كيف يُزال، فالله أعلم.

سأنطلق إلى قضية الوعي العام، الذي نشكو من غيابه في المجتمع الكويتي، هذا الوعي ينشأ من التعليم، بالإضافة إلى التنشئة الأسرية طبعاً، التعليم لا يزال قائماً على التلقين، وهو مستمر في التراجع للأسف، وهو في حاجة إلى وقفة حقيقية، فما الحل؟

الحل من وجهة نظري المتواضعة: هناك مجلس أعلى للتعليم، بلا أنياب وبلا أظافر وبلا قدرة على اتخاذ القرار بحكم تكوينه، يرأسه الوزير ولكنه مجلس استشاري قراراته غير ملزمة، وقد طالبنا بأن يتبع مجلس الوزراء لكي يكون له الحق في وضع تصوّر، وفي تخطيط المناهج، وفي مراقبة التطبيق (التقويم)، ثم وضع المقترحات العملية التي يمكن أن تنفّذ، عملياً المجلس لا يستطيع أن يفعل

شيئاً، نحن نتكلم فقط ونعود إلى منازلنا وكأن شيئاً لم يكن، على الرغم من وجود شخصيات في المجلس على جانب كبير من المهنية والتقدير، ولكن بحكم تركيبة المجلس لا يستطيعون فعل أي شيء.

ا. وليد الجاسم: أذكر قبل سنوات طويلة كتبت مقالاً ذكرت فيه أن المجلس الأعلى للتعليم يجب أن يكون هو دستور التعليم، بحيث لا يمتلك رئيس الوزراء حق اختيار الوزير، المجلس الأعلى للتعليم هو الذي يجب أن يقدّم لرئيس الوزراء اسم الوزير، لتجنب الفوضى الحاصلة من تغيير الوزراء بشكل غير مدروس، لذلك يجب أن يكون للمجلس الأعلى للتعليم رؤية واحدة، وهو مَن يرشّح الوزير في كل تغيير وزاري ليضمن استمرار العملية التعليمية كما هي من غير تأثيرات أخرى، لا من رئيس الوزراء ولا من غيره.

أ.د. كافية رمضان: نتحول إلى موضوع الإعلام، أين الحرية أيها الأخ العزيز؟ خاصة بعد قانون المرئي والمسموع.

أ. وليد الجاسم: نحن نمشي بشكل يومي في حقل ألغام.

أ.د. كافية رمضان: أنت لا تستطيع أن تنتقد وزيراً؛ لأن رئيس الوزراء سوف يوجّه اللوم لوزير الإعلام؛ لأنه انتقد حكومته بانتقاد وزير الأشغال مثلاً.

لذلك، نطالب بالمزيد من الحريات وإلغاء القوانين المعطلة؛ لأن الإعلام إذا تعطّل، تعطّل التفكير، مع احترامي للفنون ولكن أن نسمع أغانيَ ومسلسلات تشوّه صورة المجتمع الكويتي، فهذا أمر غير مقبول، أما قضية رفع الوعي المجتمعي فهو أمر مغيَّب وخاصة على شاشة التلفزيون الرسمي، فالانتقاد غير مسموح إلا في حدوده الدنيا، وإلا فلسوف يعطّل أي برنامج ينتقد الحكومة انتقاداً حقيقياً.

وأنتقل إلى مؤسسات المجتمع المدني، وأتساءل: أين دورها الذي كانت تضطلع به في السابق؟ فقط لو قسنا دور هذه المؤسسات قبل إعطاء المرأة الحقوق السياسية

-على سبيل المثال-على دورها الآن نجد أن دورها أصبح هامشياً تماماً، وكأنه لا يوجد عندنا مشكلة مخدرات ولا مشكلة طلاق في المجتمع!... يعني مع كل هذه المشكلات فإن مؤسسات المجتمع المدني لا تقوم بأي دور، على الرغم من أنها تسهم نوعاً ما في التوعية المجتمعية، لا أدري أين الخلل؟ هل هو في الإمكانات؟ هل هو في التفكير؟ أنا لا أدري.

نتكلم أيضاً عن الأندية ودورها في التنمية المجتمعية، حتى المساجد كان لها دور ثقافي وتوعوي في صدر الإسلام، أما الآن فالمساجد تُغلق فور الانتهاء من أداء الصلاة.

المناقشات والتوصيات

يمكن هنا تقديم بعض الحلول العامة كما يراها المتحدثون، وهي كالتالي:

توصيات أ. أحمد باقر:

أنا أرى أن بعض التوصيات قد تكون مختلفة، فعلى سبيل المثال طرح الأخ نبيل مسقطي مسألة تعديل الدستور، وأنا أختلف معه تماماً، فهذا موضوع حساس جداً، وقد يؤدي إلى نتائج عكسية، والدستور يجب أن يطبّق بأمانة ودقة، الدستور غير مطبّق بشكل كامل، وأنا أرى أن يُجنَّب الدستور كتوصيات، أو أن تُنسب التوصيات بخصوصه لأصحابها.

الأمر الثاني الذي أود الحديث فيه هو ما ذكره بعض الإخوة من أنه يجب أن تكون الحكومة قوية وتستعيد دورها الدستوري، نحن الآن بصدد تشكيل حكومة، ورئيس الوزراء سوف يقدّم الأسماء إلى سمو الأمير، يجب أن تكون الحكومة قوية ومدركة لوضع البلد والأخطار المحيطة بها، والأهم أن تكون ذات أغلبية في مجلس الأمة، لا يوجد حكومة في العالم في نظام برلماني لا تملك أغلبية في البرلمان، لذلك أحياناً تتقدّم الحكومة بقانون لا تستطيع تمريره في مجلس الأمة، ونائب حصل على ٥٠٠ صوت في دائرة من الدوائر يمرر قانوناً ربما يكلّف ميزانية الدولة المليارات، هذا وضع خطير وغريب، وهذا ما يسمَّى طغيان السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية.

والحل، يتمثل في التالي:

١ ـ أن يشكّل رئيس مجلس الوزراء حكومة ذات أغلبية برلمانية وفق برنامج متفق عليه، من أشخاص مستقلين أو قوى سياسية، هدفهم مصلحة البلد، وبالتالي تستعيد الحكومة دورها الدستوري، وتكون أمينة على مصالح البلد، وأيضاً

يتوقّف الحل المتكرر الذي تحدّث عنه الإخوة، ودون الحاجة إلى تعديل الدستور، فقط عن طريق التوافق بين القوى السياسية، فإذا ما أخلّت الحكومة بالتزاماتها انسحبت القوى السياسية منها وأفقدتها شرعيتها، وبالتالي يتم إعادة الانتخابات.

٢ ـ من الأمور المهمة التي يجب الحديث عنها موضوع الجماعات السياسية ودورها في تنمية وعي المواطن الكويتي، وتبصيره بمصلحته ومصلحة أبنائه، بدلاً من القوانين الشعبوية التي تفرض علينا، وكذلك توعية المواطن وتحويله إلى إنسان منتج ومشارك مشاركة حقيقية في السلطة.

٣ ـ يأتي بعد ذلك تطبيق الدستور بشكل كامل ودقيق، وكذلك القانون، وأن تكون الدولة دولة قانون، بحيث يطبق القانون على الجميع بلا استثناء، وتوضع قواعد عامة للتعليم والترقية والمناصب القيادية ومحاسبة المسيء والمخطئ.

في قضية التعليم وقضية التربية وقضية الإسكان وقضية الاقتصاد يجب العمل بالشكل العلمي، ففي الاقتصاد مثلاً عندنا من الاقتصاديين من أحسن ما يمكن، الأستاذ جاسم السعدون ومحمد القاضي ونبيل مناعي وعبد المجيد الشطي وسالم عبد العزيز الصباح ومحمد صباح السالم، وغيرهم الكثير، قدّموا مذكراتهم وآراءهم ولكن لم يؤخذ بها، لا من قِبل المجلس ولا من قِبل الحكومة، وبالتالي فإن ٨٠٪ من الميزانية يُعد صرفاً جارياً لا يعود على البلد بأي نفع.

إذاً يجب الأخذ بالأسلوب العلمي في الاقتصاد والإسكان وتطبيق الدستور والصحة والتعليم، بعيداً عن الطرح السياسي الذي دمّر كل هذه الجوانب.

٤ ـ النقطة الأخيرة: أنا أكتب في الصحوة الكويتية منذ السبعينيات، وكذلك شاركت في العديد من الندوات، وشاركت مع الدكتور أنس الرشيد في لجنة إعداد قانون المطبوعات الحالي، والذي تفرّع عنه فيما بعد قانون المرئي والمسموع وقانون الجرائم الإلكترونية، أنا شخصياً لا أجد في هذه القوانين ما يعيق حرية

الرأي، يمكن أن نجد جزئيات بسيطة من الممكن مناقشتها، مثل المادة (٤) المتعلّقة بقانون أمن الدولة، فالذي يتكلّم عن الدول الشقيقة يُسجن، نحن ذهبنا إلى المحكمة الدستورية وقدّمنا شكوى فيما يتعلّق بالموضوع، حيث أفادت بأن الأعمال العدوانية ضد الدول الشقيقة يتعلّق بنقل الأموال ضد الأنظمة أو بالسلاح، وليس بالنقد البنّاء، ولكن المحاكم للأسف ما زالت تطبّق أن أي نقد للدول الشقيقة عقوبته السجن، هذه المسألة يفترض بالمجلس أن يقوم بحلها، وأعتقد أن هناك توجّه بهذا الخصوص.

لكن أعتقد أن ما فعلته لجنة التعليم والثقافة في المجلس الماضي حيث أزالوا «خدش الآداب العامة» من القانون، هو خطأ يجب تداركه.

ففي قانون المطبوعات أنا وضعت مادة: «أن يُنسب لأي شخص كلام أو فعل مسيء وهو بريء منه»، فلماذا تُزال من القانون!، أنا قد أكون أكثر شخص نُسب إليَّ كلام لم أقله، وأفعال لم أفعلها.

لذلك فإن كرامات الناس في الإسلام شيء مقدّس يجب أن نحافظ عليها، فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «من قال في مسلم ما ليس فيه سقاه الله من ردغة الخبال حتى يخرج مما قال» قالوا: وما ردغة الخبال يا رسول الله، قال: «عصارة أهل النار».

نحن نأمل إن شاء الله تعالى أن نعمل بطريقة علمية، فهناك بعض التوصيات تكون موجّهة إلى الحكومة (السلطة)، وهناك توصيات موجّهة إلى مجلس الأمة، وهناك توصيات موجّهة إلى القوى السياسية.

توصيات د. حمد الأنصاري:

أنا أعتقد أن العودة إلى مشروع الدولة الحديثة هو أصل الحلول جميعها، التخلي عن مشروع بناء دولة الكويت الحديثة كدولة مؤسسات والعودة إلى مشروع

«الحُكم» يسبب ما نشاهده من صراع، عندما تكون السلطة التنفيذية درجة في سلّم الحكم هذا بالضرورة سيؤدي إلى صراعات.

الحل هو إعادة الاعتبار لمشروع الدولة الحديثة من خلال وجود نظام برلماني حقيقي، فعقلية الناس إلى اليوم ترى أنَّ الحكومة هي الأسرة الحاكمة، وهذا خطأ، الحكومة سلطة تنفيذية مطلوب منها تنفيذ وتطبيق المشروعات التي يقدّمها البرلمان، فعدم الانسجام بين الحكومة والبرلمان لن يُحل إن لم تكن الحكومة مشكّلة كانعكاس لنتائج الانتخابات، وتشكّل من رجال ونساء دولة ومن سياسيين يعرفون تماماً إلى أين نتّجه وفقاً لبرنامج محدد.

ا. وليد الجاسم: تعني أنك لا تريد أبوية النظام.

د. حمد الأنصاري: طبعاً لا أريد أبوية النظام، فنحن عندما نتكلم عن التكنوقراط والمختصين ولهم كامل الاحترام للحلول التي يقدمونها من أرقام وإحصائيات، فإنَّ هذا موجود عند كل السياسيين، فهناك فِرَق خاصة من أشخاص فنيين، ولكن مفتاح الحل هو في إصلاح المنظومة السياسية؛ لأن القرار اليوم تملكه الحكومة، والحكومة لديها مشروع آخر، هو مشروع الحكم، وتثبيت نفسها في سلم الحكم، لهذا السبب فإنَّ تبعات هذا المشروع تنعكس علينا جميعاً اليوم.

عندما يتم إصلاح العملية السياسية -والكلام للسياسيين والبرلمان والحكومة وغيرهم- وأنا أعرف أن هذا لن يتم بين عشية وضحاها، طبعاً هناك تدريج وخاصة عندما نتكلم عن قوائم نسبية وأحزاب... لا يعني أننا سنتحوّل إلى جنّة في يوم وليلة، ولكن هناك خطوة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، حتى وإن اكتشفنا أنّ هناك خطوة غير صحيحة نتراجع ونصحح المسار، المهم أن نبدأ.

رئيس الحكومة القادم عليه أن يختار أعضاء حكومته من خلال برنامج هو يمتلكه، أما في واقعنا فلن نطلع على برنامج عمل الحكومة إلا بعد ثلاثة أشهر من تعيينها مع الأسف.

توصيات أ. مبارك النجادة:

أنا أقترح أن يقوم مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بدور الوسيط في رفع التوصيات إلى القيادة السياسية بصفته جهة محايدة وأكاديمية ومتخصصة، وهذا يشرّفنا بالطبع ككويتيين.

الأمر الثاني سأذكر أربع نقاط تعد هي مداخل الإصلاح، بالإضافة إلى ما تبنيناه في تجمع "قبل فوات الأوان":

١ ـ حسم صراع الأسرة: كون هذا الصراع هو الذي يفرز أغلب المشكلات التي نعاني منها، كالاستقطابات والاستجوابات وغيرها، هذه المشكلة يجب أن تُحل بأي طريقة.

٢ ـ المناصب القيادية: لا يجوز أن يتصرّف كل وزير في وزارته على أنها جزيرة منفصلة عن الدولة وعن مجلس الوزراء، ولدينا في هذا نماذج لا تُعد ولا تُحصى، حيث يقوم الوزير بتعيينات غير مهنية تتسبب في توسيع رقعة الفساد.

٣ ـ الارتقاء بلغة الخطاب السياسي: هناك لغة سياسية -مع الأسف- كان لها نتائج كارثية، وخاصة من قِبل بعض التيارات السياسية.

٤ ـ خلق وعي مبني على لغة الأرقام وليس لغة الانطباعات.

. تعقيب أ.د. يعقوب يوسف الكندري:

الشيء الذي أودّ التأكيد عليه هو أننا عندما نطرح الحلول يجب ألا نكون تقليديين في تحميل الحكومة فقط وزر ما نحن فيه، يجب أن نكون نقديين حتى نكون موضوعيين، الطرفان مسؤولان عن المشكلة وعن حلها، فلا يمكن دائماً اتهام الحكومة دون الوقوف على أخطاء السلطة التشريعية ومشكلاتها. فأرجو أن يكون هذا هو مسار الجلسة وتحقيق نتائجها المرجوة.

. تعقيب أ. بشار الصايغ:

نلاحظ أنَّ كلَّ الحلول التي تُطرح اليوم سبق وأن طُرحت من قبل، وستُطرح في المستقبل، لو ألقينا نظرة على مسلسلات السبعينيات والثمانينيات نجد أن القضايا التي تُطرح هي نفسها، والحلول التي تقدّم هي نفسها أيضاً مع قليل من الاختلاف، مشكلتنا ليست في تقديم الحلول، مشكلتنا أكبر من ذلك.

بشكل عام، كلما شاخت سلطة الحكم شاخت الدولة، وبالتالي يصبح تطبيق الحلول مستحيلاً، وتصبح الإصلاحات صعبة، فالتغيير هو المحرّك الأساسي للحيوية في الحكم، ودول الجوار الخليجي مثال حي على ذلك.

نحن غير مختلفين على الحلول، فنحن متفقون على فصل الرقابة عن التشريع، ومتفقون على إشكالية التعليم... المشكلة باختصار هي: من يملك القدرة على التطبيق؟

كذلك نلاحظ فرق العمر كبير جداً بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وبالتالي فرص الحوار والتفاهم شبه منعدمة.

. توصيات د. محمد الدلال:

أنا أشاطر الدكتورة كافية رمضان خشيتها من المستقبل وانسداد الأفق، فهناك متغيرات اجتماعية كثيرة للأجيال القادمة، متغيرات أكثر تشدداً في طريقة التعاطي مع المجتمع، وكيف تلبي حاجاتك، فنحن قد تربينا على اعتبارات اجتماعية قائمة على المحبة والاحترام، هذه الاعتبارات آخذة في الاضمحلال شيئاً فشيئاً، الآن أصبحت الحاجة هي المتحكمة، الحاجة إلى الوظيفة والحاجة إلى السكن... إذا لم تتم تلبيتها من قِبل المسؤولين في الدولة سواء كانوا في الحكومة أو في المجلس سيحدث التصادم.

صحيح أن المسؤولية تقع على السلطة التنفيذية بالدرجة الأولى، ولكن أيضاً نحن يقع علينا جزء من المسؤولية، وكذلك مجلس الأمة.

فيما يتعلّق بموضوع الاقتراحات، نحن لا ينقصنا مقترحات، نحن لدينا الكثير والكثير من الاقتراحات على مدى الخمس عشرة سنة الماضية، وقد أحضرت الكثير منها، مقدَّمة من قِبل سياسيين وأكاديميين ومختصين وبعضهم من الأسرة الحاكمة، وآخر المقترحات من مجموعة الستة في مجلس الأمة، حيث قاموا بعمل ورش عمل وأحضروا مختصين من الاختصاصات كافة، وكذلك الحركة الدستورية قدّمت اقتراحات في التعليم والصحة.

ما أريد الوصول إليه هو أن أهل الكويت باستطاعتهم تقديم الأفكار والمقترحات، ولكن الأمر في حاجة إلى إرادة وإدارة، أنا في اعتقادي أنَّ السلطة لا يوجد لديها قناعة في عملية التطبيق السليم للدستور والإصلاح الحقيقي.

نحن نحتاج منكم ـ د. يعقوب الكندري ـ أمرين:

١ ـ مجموعة من البحوث والدراسات فيما يتعلّق بالمتغيرات الاجتماعية والسياسية التي حدثت في الكويت خلال العقدين الماضيين وكان لها تأثير في المجتمع، وتأثيراتها المستقبلية، من هذه المتغيرات مثلاً: عندما يأتون إلى المجلس ويمارسون الضغط فقط من أجل إحراج الحكومة ويريدون إسقاط الحكومة... لماذا يفعلون ذلك؟!

هذه هي المتغيرات، عندما رأوا أن الصوت الواحد قد فرض عليهم، وتم سحب الجنسية من بعضهم، ووضعوا ١٥٠٠ مواطن على القيود الأمنية، فبذلك أخرجوا الناس عن أطوارهم، وأصبح هدفهم إسقاط الحكومة (السلطة) فقط.

هذه المتغيرات أصبحت تؤثّر فينا أكثر وأكثر، خاصة وأن السلطة لا تحاول تغيير سياستها وليس لديها رغبة في ذلك، ربما عندها إشكالية في مهارات الإدارة السياسية، أو لا يوجد لديها إمكانيات أو قدرات، إذاً كيف تصلح التعليم إن لم يكن لديها إرادة وإدارة.

٢ ـ كيف نقنع السلطة أن الإصلاح هو في مصلحتها بالدرجة الأولى، لمصلحة الأسرة الحاكمة، لمصلحة النظام، لمصلحة البلد، هذه إشكالية كبيرة.

نحن في حاجة إلى إصلاح إستراتيجي وإصلاح مرحلي، نحن في حاجة إلى تعديل الدستور فيما يتعلق بالسلطات الدستورية؛ لأن الدستور لا ينتج إدارة جيدة ولا فاعلية في السلطات وأدوارها.

فكما كان أجدادنا عندهم الجرأة لإصدار الدستور يجب أن يكون لدينا الجرأة لتعديله وفق متطلبات الحاضر والمستقبل، وفق إرادة مشتركة توافقية، نحن أمامنا فرصة تاريخية للإصلاح يجب علينا بذل أقصى ما نستطيع لاغتنامها.

أنا لست متحمساً لفكرة تقديم القوانين وتعديلها فقط، القضية ليست قضية قوانين، يجب علينا أن نتناول قضايا، مثلاً نأخذ قضية التعليم: ماذا يجب أن نفعل حيالها؟، وعلى وفق ذلك نتحرك بين الحكومة والمجلس مع إشراك المجتمع المدني في ذلك، ثم نأخذ مشروع قضية ثانية وثالثة... ونتحرك عليها بالطريقة ذاتها.

. مداخلة أ.د. يعقوب يوسف الكندري:

شكراً وجزاكم الله خيراً على إدارة هذا الحوار وعلى تشخيص الواقع، وأعتقد أن المقدمة التي وضعت قيّمة، الأهم من هذه المقدمة التي قد يكون الكثير من الناس يعرفها، هو ماذا نريد للأمانة في المرحلة القادمة.

يعني في الواقع، بأهميات عمل واضحة حتى نقدمها فعلاً كمشروع يقدَّم من حضراتكم ومن التيارات السياسية إلى القيادة، من المؤكد أن هناك قواعد مختلف عليها، ولكن نقاط الاتفاق هي ما نراه كأكاديميّين هي كثيرة وكثيرة جداً، وللأمانة نحن نرى أنه من السهل تطبيقها، لذلك دعونا من خلال ما تبقى من وقت نركّز على قضية: ماذا نضيف في المرحلة القادمة؟

ومن ثم نقدّم ورقة مشتركة من الجميع بالقضايا المتوافق عليها ونرفعها إلى القيادة السياسية، إما من خلال تشكيل لجنة ثلاثية أو رباعية لصياغة ما ورد في هذه اللقاءات، أو تتركون الأمر لنا لنصوغ النتائج بطريقتنا، هذا الأمر عائد إليكم.

في جلسات اليومين الماضيين شكّلنا لجنة خاصة لدراسة أبرز التوصيات من الجانب العلمي وليس السياسي؛ لذلك نريد منكم الشق السياسي، والآن الكرة في ملعبكم، للخروج بتوصيات مناسبة إن شاء الله تعالى.

توصيات الحلقة النقاشية للقوى السياسية

وقد تم الاتفاق بعد نهاية الجلسة أن يتم تقديم توصيات لمن يرغب في إضافة إلى ما تم ذكره في الحلقة للمساعدة على الخروج بتوصيات عامة مقدمة من المركز وجامعة الكويت بعد بلورتها، فقد ورد كثير من نقاط الالتقاء في جوانب مختلفة، واقترح المركز إعداد مقترحات مشتركة، وقد تقدم الأستاذ بندر الخيران رئيس اللجنة المركزية للمنبر الديمقراطي الكويتي بتوصيات مكتوبة تم تسليمها للمركز، وجاءت ممهورة بتوقيعه وتوقيع ممثل كتلة العمل الشعبي المشارك في الجلسة السيد محمد الذايدي أيضاً، وقدّم أيضاً النائب والوزير السابق الأستاذ أحمد باقر توصيات شخصية بينما اكتفى البقية بما تم عرضه في الحلقة مع اطلاعهم على ما تقدّم به السيد بندر الخيران، ونعرض هنا توصيات المنبر الديمقراطي الكويتي، وكذلك التوصيات الشخصية للسيد أحمد باقر.

ويمكن عرض ما تم تقديمه من قِبل المنبر الديمقراطي الكويتي حسب ما جاء في رسالتهم إلى المركز بعد إقامة الملتقى في التالي:

بادئ ذي بدء، تعبّر القوى السياسية عن خالص شكرهم وتقديرهم لما يوليه مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت من اهتمام بمستقبل وطننا، سواءً عبر إصدارات المركز أو إقامته للفعاليات العلمية واستضافته للشخصيات الأكاديمية من مختلف المجالات، ومنها الملتقى العلمي الذي أقامه المركز، بالتعاون مع كلية العلوم الاجتماعية، تحت عنوان "كويت جديدة ونهج جديد" خلال الفترة من ١٢-١٤ يونيو ٢٠٢٣، الذي نتج عنه جلسات حوارية

وورش عمل مفيدة جداً للمختصين والعامة لتستشرف حاضر الكويت ومستقبلها، مع إتاحة الفرصة للقوى السياسية أن تشارك في هذا الملتقى بفاعلية لتعبّر عن وجهة نظرها حول الحالة العامة للدولة.

وتبعاً لما دار من نقاش مستفيض من قِبل ممثلي القوى السياسية وحضور الملتقى، يسعدنا أن نقدّم ورقة العمل هذه التي تعبّر عن الرؤى والتطلعات لما هو مأمول ومنتظر لمستقبل الكويت، للكويت الجديدة.

التشخيص:

قبل الشروع في الحديث عن النهج الجديد، لابد ابتداءً من القيام بتقييم منهجي وعلمي وموضوعي للنهج السابق تمهيداً لوضع الأسس التي يقوم عليها النهج الجديد.

من هذا المنطلق، يُرى أن المشكلة الأكبر محل البحث والخلاف هي مشكلة الإدارة، وهي في الوقت ذاته محل العلاج: الإدارة السياسية والإدارة التنفيذية، لقد ثبت بالتجربة أن تركيبة النظام السياسي - وبالأخص نصوص الدستور الكويتي وأساليب تطبيقه - لا تحقق متطلبات الإدارة الرشيدة، ولا تكفل إنتاج إدارة أفضل أو فاعلية في العمل.

من ناحية السلطة التنفيذية، فإن النهج السابق انتهج عقلية الاستحواذ على السلطات الأخرى وإضعاف أدوارها لصالح السلطة التنفيذية، وسرى على هذا النهج إضعاف المجتمع المدني كذلك، كما تجاهلت السلطة التنفيذية على مدى العقود الماضية مطالب الإصلاح والتطوير؛ وإن وجدت بعض الجهود الإصلاحية أو التطويرية نتيجة ضغط أو التزام دولي عالمي أو شعبي محلي، فإن هذه الجهود كانت ضعيفة واهنة أو مشوّهة، لا تتعارض والهدف الأسمى لنهج السلطة التنفيذية بسموها على باقي السلطات الدستورية وتوجيهها لغاياتها، والأمثلة على ذلك تتعدد.

ويُضاف إلى ما سبق أن السلطة التنفيذية تفتقد للمهارة اللازمة في الإدارة السياسية والتنفيذية، ولذلك كانت تسهم بشكل رئيس في التأزيم وعدم تحقيق التعاون المثمر بين السلطات، وأغرقت المجتمع الكويتي في صراعات اجتماعية وسياسية بممارساتها، ولم يسعف السلطة التنفيذية كذلك ضعفها البيّن في الإنجاز التنموي ونمو ظاهرة الفساد واستشرائه.

أما من ناحية السلطة التشريعية، فإن ضعف النصوص الدستورية المرتبطة بآليات إنتاج التمثيل البرلماني - كالنظام الانتخابي على سبيل المثل - أفقد مجلس الأمة دوره الفعّال، وكان سبباً لتنامي النزاع مع السلطة التنفيذية، وأضحى مجلس الأمة في حالة صراع مستمر ودائم بين الأعضاء، وبدلاً من مبادرة السلطة التنفيذية للإصلاح، أصبح هاجس مجلس الأمة هو فرض النهج الإصلاحي على الحكومة، أو السعي لكشف عورات الحكومات المتعاقبة، إلا أن المجلس - وفي الوقت ذاته - يشتكي من ظاهرة العمل الفردي السلبي الهدّام (الناتج عن النظام الانتخابي)، مما يجعل الأعضاء عرضة لاستمالة السلطة التنفيذية، أو الإعراض عن العمل الجماعي البنّاء، أو في حالة انتخابية مستمرة تبدّي البقاء على كرسي البرلمان هدفاً أسمىً من مقتضيات المصلحة العامة.

كما يُلاحظ أن كلاً من السلطتين التنفيذية والتشريعية والمجتمع المدني لا يملك مشروعاً إصلاحياً متكاملاً، فالسلطة التنفيذية تقدم برنامجاً حكومياً إنشائياً، أو أعضاء السلطة التشريعية يقدّمون بعض القوانين المنفردة غير المترابطة، والمجتمع المدني غير مجتمع على رؤية إصلاحية موحدة.

وتعاني السلطة القضائية كذلك من عدم الاستقلالية وتدخلات السلطة التنفيذية.

أما المجتمع المدني العام، والسياسي بصورة خاصة، فهو في حالة تراجع كبير، ويشكو من ضمور في العمل المؤسسي مع بروز ظاهرة تراجع النخب الشعبية التي

كان لها أدوار محمودة في التوسط وتحقيق التوافق المنشود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لصالح الوطن، وسبب ذلك التراجع هو تجاهل السلطة التنفيذية لمطالبها الإصلاحية المعقولة.

وكل ما سبق أنتج حالة عامة من الإحباط لدى المجتمع وفقدان للأمل والثقة في مؤسسات الدولة، ونمو الولاء العائلي والقبلي والطائفي للأفراد، وترهّل الجهاز الحكومي والإدارة وعدم قدرتها على الإنجاز التنموي، وغياب الفكر والممارسة والقيادة المؤسسية لحساب العمل الفردي المنقطع، وشواهد ما سبق كثيرة جداً لا حاجة لتعدادها.

الحلول:

بناءً على التشخيص السالف الذكر، ترى القوى السياسية أن الحلول الناجعة لانتشال الوطن من حالة التراجع وصولاً لكويت جديدة بنهجٍ جديد تتمثل في التالي:

أولاً: أن يستند تشكيل الحكومات إلى نهج إصلاحي جديد، ورؤية لكويت المستقبل، لا إلى شعارات عامة دون برنامج عملي، مع إصلاح الإدارة الحكومية من خلال تبني برامج تنموية لإعادة المسار الصحيح والطبيعي، على أن يتم اختيار الوزراء من بين الكفاءات من أبناء الكويت، ومحو مفهوم المحاصصة الفئوية والطائفية ووزارات السيادة، ونيل التشكيلة الحكومية موافقة مجلس الأمة، إلى جانب ضرورة النأي بمنصب رئاسة الوزراء عن دائرة صراع الحكم، والذهاب إلى نهج شعبية الوزارة وهو الأصل الدستوري الذي حضّت عليه المادة ٥٦ من أولوية تشكيل الحكومة من أعضاء مجلس الأمة ولا يكون الأصل هو الاستثناء.

ثانياً: العمل على تحصين القضاء ودعم استقلاليته الإدارية والمالية وتكويته، وتفعيل الفصل بين السلطات وتعزيز رقابته الذاتية من خلال خلق تسهيل المحاسبة

عـن الأخطـاء التي يقـع فيهـا أعضـاء السـلك القضائي، بإقـرار قانـون مخاصمة القضاء.

ثالثاً: مكافحة الفسـاد الذي يسـتوجب ضرورة وقفـه ومحاربة كل صنوفه وأشـكاله ودعم التحـركات الإيجابيـة للتصـدي لـه، ووقـف الهـدر العـام في المشروعـات التنفيعيـة وغـير المجدية، واسـتهلاك مداخيلهـا للفوائض الماليـة التي تذهب لغير مسـتحقيها، وإحالـة المتطاولـين عـلى المال العـام لجهات الاختصـاص القضائية لعقابهـم وتفعيل الأسـس الرقابية في المؤسسـات التي أنشـئت لهذا الهدف لكيلا تقف أمام الفاسـدين عاجـزة عـن ملاحقتهـم، وكذلك اسـترداد كل الأموال المنهوبـة مضاعفة.

رابعاً: إيقـاف نهـج التفـرد في إدارة الدولـة وتجـاوز اختصاص السـلطات، ومنع إسـناد أي مهـام إلى الديـوان الأمـيري خـارج دوره المهني فقط.

خامسـاً: اسـتبدال النظـام الانتخـابي الحـالي بقانـون صـادر من مجلس الأمـة، والذهاب إلى آخـر يقـضي عـلى السـلبيات التـي تفشّـت داخـل المجتمـع الكويتـي، بـما يفتح المجـال للعمـل السـياسي المنظّـم مـن خـلال العمـل الجماعـي القائـم عـلى أسـس وبرامـج وطنيـة وفـق القوائـم النسـبية، عـلى أن تدير ذلـك النظام الانتخـابي هيئة مسـتقلة، يُضـاف إلى ذلـك أهميـة إشـهار الأحـزاب والتجمعات السياسـية حتى يكـون عملهـا ضمـن إطـار قانوني.

سادسـاً: خلق أجواء وبيئة تصالحية بين مختلف الأطراف السياسـية والشـعبية، انطلاقاً مـن العفـو العـام الشـامل وفـق المـادة ٧٥ مـن الدسـتور عمّـن أدينـوا بقضايـا الحريـات لأسـباب تعـود إلى قوانـين تـم تشريعهـا بشـكل مخالـف لمـواد الدسـتور.

سـابعاً: تكريـس مبـدأ تحصين المواطنة من خـلال تعديل قانون إنشـاء المحكمة الإدارية ليكـون للسـلطة القضائيـة دور محـوري أكـبر، فـلا يجـوز إسـقاط الجنسـية إلا في حـدود القانـون ووفـق الأطر القضائيـة لقضايـا التزوير.

ثامناً: إلغاء جميع القوانين المقيّدة للحريات العامة الصادرة في الفترة السابقة التي كانت موجهة أساساً لتصفية الخصوم السياسيين، أو أية قوانين أخرى تحد من الحريات، وتمكين المرأة من الحصول على كامل حقوقها الدستورية والتي لم تعطَ نتيجة تراكمات سياسية واجتماعية، ورعاية عمل الشباب وتحفيزهم أدوارهم العامة والخاصة، وتفعيل دور العمل المدني وجمعيات النفع العام لممارسة دورها المجتمعي مهنياً وتوعوياً بحرية دون تدخل وزارة الشؤون والتضييق عليها.

تاسعاً: طرح برنامج تنموي اقتصادي متوازن لفتح مجالات أكبر لتوسيع موارد الدولة المالية، وتنويع مصادر الدخل ليشكّل نسباً متوازية من الناتج المحلي (النفط) وهي الثروة الاستراتيجية الآمنة للوطن، وعليه يجب الاهتمام بتصنيعه إلى منتجات مجدية اقتصادياً، والمضي في تقنين العلاقة بين القطاعين العام والخاص عبر مشروعات الخصخصة والمشاركة، وإيقاف نهج تنفيع القطاع الخاص على حساب المال العام.

عاشراً: ضمان ضبط الظروف المعيشية المتقلّبة التي يعانيها المجتمع الكويتي، والدفع باتجاه أن يكون للسلطة التنفيذية موقف حاسم وحازم تجاهها من خلال ضبط عمليات الغلاء الفاحش وممارسات الاحتكار، وإعادة النظر في كل القرارات بهذا الخصوص، تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية، ورفض أي توجّه لسحق الطبقات الوسطى ومحدودة الدخل، والعمل على خلق قوى إنتاجية وطنية قادرة على إيجاد التوازن المجتمعي وتطوره.

حادي عشر: العمل على إصلاح التعليم والارتقاء بالعملية التربوية لتكون مخرجاتها مستوفية لمتطلّبات واحتياجات سوق العمل في أعلى مستوى من القدرة والكفاءة بمختلف التخصصات العلمية، والأخذ بآراء أهل الاختصاص لأفضل سبل التطوير والمناهج المواكبة للعصر الحديث.

ثاني عشر: حل القضايا العالقة مثل قضية عديمي الجنسية وفقاً للإحصاءات والبيانات الرسمية المتوافرة، وعدم المماطلة في إنجازها، بما يكفل حق التمتع بالجنسية الكويتية لمستحقيها، وتوفير إطار قانوني وإنساني مستقر لضحايا إهمال هذه القضية.

ثالث عشر: وقف العبث بالتركيبة السكانية التي أدت إلى وجود الاتجار بالبشر واستغلال العمالة الهامشية المهملة، وإيجاد آلية بديلة تحترم حق الإنسان وتناسب احتياجات سوق العمل بدلاً من قانون الكفيل.

رابع عشر: تمكين القوانين من الرقابة المالية على مصروفات الدولة لحمايتها من الهدر، عبر نظم الحوكمة الفعّالة، مع ضرورة إيجاد شفافية تمكّن الرأي العام والجهات المعنية من المشاركة في تلك الرقابة.

خامس عشر: إعادة جميع المواقع والأراضي التي استحوذ عليها المتنفذون بدون وجه حق، وإعادة ملكيتها للدولة، وإلغاء احتكار الأراضي السكنية والتجارية المسبب لغلاء أسعارها، وإعادة النظر في قوانين BOT بنظم أكثر فعالية، وتحفيز المبادرات الشبابية وعائد أكبر لإيرادات الدولة.

سادس عشر: تفعيل الرقابة البيئية بمهنية عالية؛ لإيقاف جميع أسباب التلوث البيئي ونفوق الثروة السمكية والتصحر، والحفاظ على الموارد الطبيعية وخاصة النفط والمياه الجوفية وترشيد استهلاكها، لدعم الأمن الغذائي والمياه والطاقة، ورفع مستوى الوعي البيئي بين المجتمع وحصر الإشراف على المحميات الطبيعية من قِبل جهات الاختصاص لتطويرها وفتحها للجمهور.

أخيراً: وإننا لنرى أن من أحد الوسائل العملية الفعّالة التي تتطلّبها المرحلة الإصلاحية المقبلة إحياء مؤتمر وطني تتداول فيه جميع القضايا العالقة والمطالب المستحقة لتقديم رؤية وحلول ناجعة تشارك فيها كفاءات الوطن على تنوع تخصصاتها مما يختصر الزمن لإنجاز الاصلاح المستحق.

ونحن إذ نعيش في محيط إقليمي ملتهب، نؤكد على سلامة الوطن وسيادته وحُسن إدارته، واستمرار علاقاته الخارجية المتزنة والحيادية بين الخصوم والداعمة للقضايا القومية والإنسانية المستحقة، والاستمرار في الموقف الكويتي الداعم للقضية الفلسطينية والرافضة للتطبيع مع الكيان المغتصب للأراضي العربية، ومؤكدين على أهمية الاصطفاف الشعبي حول الوطن وسلامته واستقراره، فالوحدة الوطنية ليست شعاراً يُرفع وقت الأزمات بقدر ما يجب أن تتحوّل إلى برنامج يدفع نحو تغيير شامل يتطلّع إليه أفراد المجتمع.

وأخيراً، تشكر القوى السياسية الموقّعة أدناه المركز على ما قدّمه من جهود خدمةً لوطننا، آملين أن تلقى ورقة العمل هذه القبول وأن تُترجم مضامينها على أرض الواقع ممن يهمّه أمر الكويت.

توصيات الأستاذ/ أحمد باقر:

تقدّم الأستاذ أحمد باقر بمجموعة من التوصيات الشخصية التي قام بإرسالها إلى المركز، والتي تمثّلت في التالي:

١- أهم عوامل الإصلاح هو تشكيل حكومات كفاءات قوية ومتجانسة وأمينة تعمل بالأسلوب العلمي، وتقود البلاد وفق المادة (١٢٣) من الدستور، وتحارب الفساد والوساطة، ولديها رؤية ثاقبة عن مشكلات الكويت الحالية والمستقبلية، وتضع خطة وبرنامج عمل يكفل النزاهة والإصلاح الاقتصادي، وزيادة الدخل الوطني وتعدد مصادره، بحيث يتم الحفاظ على مستوى الرفاهية، وتوفير فرص العمل للشباب في القطاعين العام والخاص، والارتقاء بحلول لمشكلات الإسكان والتعليم والصحة والهوية الوطنية، وتصون كرامات المواطنين، وتحافظ على الأموال العامة من الهدر، وتحمي البلاد من المشروعات الشعبوية المدمّرة، وتكفل عدم زيادة الامتيازات الوظيفية في القطاع العام عن القطاع الخاص.

ولكي تقوم الحكومة بهذه الأعمال يجب أن يكون لديها أغلبية في البرلمان تؤيّد برنامجها والخطة الخمسية للبلاد، وهذا يجب أن يُراعى قبل تشكيل الحكومة، بحيث تتشكّل من داخل المجلس وخارجه (كما نص الدستور) بالتعاون مع القوى المؤثّرة في المجلس في وضع البرنامج الصحيح والواقعي، بحيث تتوافر الأغلبية لدعم القوانين وبرنامج الحكومة مُسبقاً عند التشكيل، وهذه الأغلبية تضمن للحكومة الاستمرار طوال الفصل التشريعي، وإذا فقدت الحكومة هذه الأغلبية واختلف المجلس مع الحكومة حول القضايا الأساسية، فإنه يصعب على الحكومة الاستمرار وتتم إعادة الانتخابات.

٢ـ الالتزام بالشريعة الإسلامية كما جاء في المادة الثانية من الدستور ومذكرته التفسيرية التي نصها (النص الوارد في الدستور: وقد قرر أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع إنما يحمل المشرّع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة ما وسعه ذلك، ويدعوه إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة)، فكل من أقسم على احترام الدستور أصبح ملزماً بأحكام الشريعة قدر الجهد ووسع الطاقة.

٣ـ الالتزام بالعمل في المجلس وفقاً للدستور وقانون اللائحة الداخلية في اقتراح القوانين والاستجوابات وجميع المواقف، وعند الخلاف يتم اللجوء إلى الأساتذة المتخصصين في الدستور أو المحكمة الدستورية.

٤ـ مكافحة الفساد وتحقيق العدالة بين المواطنين في الوظائف وسائر الأعمال الحكومية، ويدخل في هذا تقديم اقتراحات القوانين المكافحة للفساد والقوانين التي تنظم التعيين والترقية للمناصب القيادية التي تم تقديمها من قِبل القوى السياسية في المجلس الماضي ٢٠٢٠م مثل: قانون القيم البرلمانية، وقانون التعيين في الوظائف القيادية، وقانون أخطاء الموظفين، وقانون المقابلات الشخصية.

٥ـ الإصلاح الاقتصادي: ويدخل فيه تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على مصدر واحد، وتنظيم التوظيف، وإسهام القطاع الخاص فيهما، وتعديل قانون

المناقصات، وتطبيق قانون تعارض المصالح، وذلك دون المساس بدخل المواطن البسيط أو المتوسط.

٦ـ الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره، ويدخل فيه تعزيز الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية، ومنع الإساءات لأي فئة من المواطنين، والتصدي لكل أنواع العصبيات، وتغليظ العقوبة على الانتخابات الفرعية، ورفض أي اقتراح يتجاوز على أحكام الشريعة بدعوى الحريات أو المساس بحقوق المواطنين وكراماتهم وخصوصياتهم، والعمل على حفظ الآداب العامة.

٧ ـ تعزيز استقلال القضاء: ويدخل فيه إقرار الميزانية المستقلة للقضاء وقواعد تنفيذها (حالياً وزارة المالية هي التي تضع هذه القواعد)، وكذلك قوانين التعيين في المناصب القضائية القيادية.

٨ ـ العمل على تعزيز نزاهة الانتخابات، ومكافحة جرائم الانتخاب والدراسة المتأنية المستفيضة لأي اقتراح بتعديل قوانين الانتخابات.

٩ ـ الإسكان: وفيه ضرورة إصدار قانون جديد للإسكان يقوم على أساس تحرير الأراضي، وتأسيس الشركات الإسكانية المطورة للعقار مما يؤدي إلى توفير المسكن الملائم، ويُخفف العبء على الدولة.

١٠ـ التعليم: ويدخل فيه التنسيق بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل، مما يؤدي إلى تعديل التركيبة السكانية، كما يدخل فيه قوانين الشهادات المضروبة والمزوّرة، وقوانين الغش، وأهمية الارتفاع بمستوى التعليم.

١١ـ قضية البدون والمقيمين بصورة غير قانونية: ويكون الحل عن طريق إنصاف المستحقين وتقديم حلول وبدائل للمقيمين وفق المستندات والأدلة الحكومية.

١٢ـ الارتفاع بمستوى الخدمات العامة: كالصحة والتعليم والأشغال والبلدية، وذلك وفق الأسلوب العلمي وإبعادها عن التدخلات السياسية.

رابعـــاً:
التوصيات العامة للملتقى العلمي

توصيات الملتقى العلمي:
(كويت جديدة وعهد جديد؟)

وفقاً لما سبق، رأت إدارة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت ضرورة إعداد مجموعة من التوصيات انطلاقاً من دورها الرئيس، وقد رأى المركز رفع توصيات علمية وأكاديمية وعملية إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، وإلى معالي رئيس مجلس الأمة، ورفع نتيجة ما تمخّضت عنه الجلسات الأربع والحلقة النقاشية الأولى.

وقد تم لهذا الغرض تشكيل فريق من عدد من المشاركين في دراسة ورفع التوصيات، ضم كلاً من:

- أ. د. علي أحمد الطراح.
- أ. سامي النصف.
- م. جاسم قبازرد.
- أ. سلمى العيسى.
- أ. د. يعقوب يوسف الكندري

وقد تم الاتفاق بين القوى السياسية على أن يقوم الأستاذ بندر الخيران برفع التوصيات الخاصة إلى كل من شارك من القوى السياسية إلى المركز؛ لرفعها إلى الجهات المعنية، وقد قدّم المنبر الديمقراطي، وكتلة العمل الشعبي ورقة تضمنت توصياتهم، وكذلك قدّم السيد / أحمد باقر ورقة تضمنت مجموعة من التوصيات،

بالإضافة إلى عرض توصيات محدّدة جاءت من المشاركين في اللقاء المسجل، والذي سوف يخرج في إصدار خاص من المركز.

وقد اجتمع المعنيون، وبعد مراجعة محاور الملتقى، تم استخلاص التوصيات التي رأوا أن يتم عرض ما تم الإشارة إليه في الجلسات، ورفعه إلى الجهات المعنية، مع اختصار التوصية وتحديدها، لتتم بعدها مرحلة أخرى تفصيلية، وتتبعها تنفيذية.

وقد تم تقسيم التوصيات الصادرة عن الملتقى العلمي إلى ثلاثة أجزاء، تناول الجزء الأول التوصيات الموجّهة إلى الحكومة والسلطة التنفيذية، والأخرى الموجهة إلى السلطة التشريعية، والثالثة الموجهة إلى السلطتين، وذلك على النحو التالي:

أولاً- توصيات موجّهة إلى الحكومة والسلطة التنفيذية:

١. التعديل الدستوري:

العمل بجدية في التفكير بالتعديل على بعض من مواد الدستور، فقد أصبح من الملائم الآن العمل على تحديد آلية عمل مناسبة للتعديل الدستوري، فالدستور الكويتي جامد لم يطرأ عليه أي تعديل بعد مرور ما يقارب من ٦١ عاماً من صدوره، وهي سمة فريدة في النظام الديمقراطي.

٢. مجلس موازٍ لمجلس الأمة:

التفكير في إنشاء مجلس موازٍ لمجلس الأمة يتم تعيينه (مجلس أعيان - مجلس شيوخ).

٣. التطبيق الصارم للقانون:

وهو الذي يحقق بكل تأكيد مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع، والامتناع عن قبول أي معاملات أو وساطات من قِبل أعضاء السلطة التشريعية لتحقيق هذه العدالة.

٤. تعزيز مبدأ الشفافية:

السعي نحو تطبيق مبدأ الشفافية في جميع مؤسسات الدولة، وإتاحة المعلومات وتداولها ونشرها وإمكانية الحصول عليها بطرق سهلة وميسّرة، بحيث تصبح الجهات العامة ومعاملاتها وميزانياتها متاحة بصورة مباشرة لذوي الشأن من مؤسسات وأفراد، مع تفعيل قانون حق الاطلاع ١٢ لسنة ٢٠٢٠ والدليل الوطني للحوكمة المؤسسية.

٥. تحديد آلية واضحة لتعيين القيادات:

تحقيق مبدأ اختيار الكفاءات من واقع السير الذاتية لا المحاصصة السياسية والتدخلات التقليدية في اختيار القياديين، مع ضرورة إصدار قانون اختيار القياديين يحدد الملامح الرئيسة للآلية الخاصة بالعمل.

٦. تعديل النظام الانتخابي:

السعي إلى تعديل النظام الانتخابي، وتوزيع الدوائر الانتخابية ونظام التصويت، وأن يترك هذا الموضوع إلى المختصين والأكاديميين وفق وجهاتهم ومنطلقاتهم العلمية والفكرية.

٧. جهاز مستقل للإشراف على الانتخابات:

إنشاء المفوضية العليا للانتخابات، وإعداد نظام إشرافي شفاف وواضح للعملية الانتخابية.

٨. تدريب مهني لأفراد الأسرة الحاكمة وللقياديين في الدولة:

ضرورة العمل على إعداد برامج تدريب مهيئة لأبناء أسرة الحكم لإدارة شؤون الدولة والحكم، ولا سيما الشباب منهم، مع إعداد صف قيادي ثانٍ يعوّل عليه في المستقبل.

٩ . حل خلافات الأسرة الحاكمة بطريقة حازمة وداخلية:

الحرص على حل نزاعات بعض أفراد الأسرة الحاكمة بصورة حازمة وداخلية، وعدم تأثير هذه الخلافات على الواقع الاجتماعي والسياسي، مع التأكيد على تحديد وتطوير اختصاصات مجلس الأسرة، بما يتناسب وأعداد أعضائها، ليسهم في ترسيخ العمل المؤسسي داخل الأسرة، بالإضافة إلى اقتراح تشكيل لجنة قيم داخلية تتولى وضع لائحة السلوك العام لأبناء الأسرة لضمان عدم خروج أي فرد من أبناء الأسرة على قيمها، واتخاذ الإجراء المناسب في شأن كل حالة قبل تفاقم الأمر، مع تولي هذه اللجنة التأكيد على حياد أبناء الأسرة.

١٠ . تعزيز هيبة نظام الحكم:

تعزيز هيبة الدولة من خلال التصدي الفاعل لكل من يهدف إلى الإساءة إلى النظام بأي شكل من الأشكال وبأي صورة من الصور وفقاً للإجراءات القانونية.

١١ . تحقيق مزيد من الحريات:

السعي نحو تعزيز مزيد من الحريات، وتعديل كل ما يعيق هذه الحريات وتعديل القوانين.

١٢ . الاستفادة من الخبرات الأجنبية:

الاستفادة من الاستشارات والخبرات الأجنبية في إدارة شؤون ومفاصل الدولة وفي كل مؤسساتها ووزاراتها المختلفة، مع عدم إهمال العنصر الوطني النشط.

١٣ . تفعيل دور المتحدث الرسمي الحكومي:

هناك أهمية لمعرفة ما يدور في السلطة التنفيذية من قرارات، فهناك ضرورة للظهور الإعلامي الأسبوعي، والتواصل المباشر مع أفراد المجتمع، ومتى ما دعت الحاجة؛ للرد على الاستفسارات تعزيزاً لمبدأ الشفافية والوضوح.

١٤ . إعداد مشروعات وبرامج تعزّز من الهوية الوطنية:

السعي لإعداد برامج ومشروعات خاصة تعزّز من المواطنة والاندماج الاجتماعي والهوية المجتمعية من خلال الاعتماد على الدراسات المعدّة في هذا الشأن.

١٥ . الاهتمام بالمنظومة التعليمية:

ضرورة إعطاء التعليم أولوية قصوى، وضرورة إعداد استراتيجية تعليم عام وعالٍ وبشكل سريع، والأخذ بالتوصيات التي انطلقت منها مجموعة من المؤتمرات واللقاءات وكذلك الدراسات المختلفة في هذا الشأن، فالتعليم هو الركن الرئيس للتنمية والبناء، والوضع التعليمي الحالي ينذر بجوانب خطرة على المجتمع.

١٦ . الاهتمام بالخدمات التي تهم المواطن:

وضع الأولويات الخدماتية وضرورة السعي إلى حلها من خدمات صحية، وإسكانية، وتدهور البنية الأساسية الخاصة بالطرق، وغيرها.

١٧ . ميكنة الخدمات الحكومية كافة:

لا بد من العمل بنظام الميكنة مع متابعة جادة وحثيثة لهذه الميكنة، لتحقيق مبدأ العدالة والشفافية والقضاء على الوساطة والمحسوبية.

١٨ . الاستقرار الحكومي:

تحقيق قدر مناسب من الاستقرار الحكومي، وتشكيل الحكومة والتي جعلت من الحكومات السابقة تتميز بقصر عمرها، وهو مؤشر يؤثر في الإنتاجية والإنجاز.

١٩ . الإصلاحات الاقتصادية:

العمل على تحديد مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، وإقرار قوانين الإصلاح الاقتصادي.

٢٠ . تعزيز الدور الثقافي الرائد في المنطقة:

السعي لاستعادة دور الكويت الثقافي الرائد في المنطقة في جميع القطاعات المختلفة.

٢١ . إصلاح النظام القضائي:

تطوير وإصلاح القضاء، وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات.

٢٢ . فاعلية مؤسسات المجتمع المدني:

دعم قطاعات ومؤسسات المجتمع المدني ليكون مشاركاً في صنع القرار الفني والتخصصي كلٌّ في اتجاهه ومجاله.

٢٣ . تنشيط الدور الإعلامي الرسمي:

بما يحقق من تعزيز للوحدة والهوية الوطنية وتحقيق مبادئ وقيم المواطنة الصالحة ولتعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد من خلال الأدوات المختلفة.

ثانياً - توصيات موجهة إلى السلطة التشريعية:

١. الحكمة في الاعتماد على استخدام حق الاستجواب:

ضرورة الحد من الاستجوابات واعتبارها وسيلة دستورية مغلّظة تعزيزاً للشفافية بقصد الإصلاح ولا يتم اللجوء إليها إلا في أضيق الحدود، وعدم التلويح بها تهديداً وتلويحاً بقصد طرح الثقة.

٢. تحديد المشروعات ذات الأولوية:

التركيز على الأولويات الرئيسة وتجنب ما يُسمى بالمشروعات الشعبوية على حساب الأولويات الرئيسة.

٣. مراجعة اللائحة الداخلية وتعديل بعض بنودها:

هناك أهمية لمراجعة اللائحة بشكلها العام وتطويرها وفقاً للمستجدات والمتغيرات، وقد يكون من أهم المواد هي المادة (٦٠) من اللائحة الداخلية للمجلس لإلزام جميع اللجان البرلمانية الانتهاء من جميع الأعمال المحالة إليه من المجلس قبل بداية دور الانعقاد التالي.

٤. لجنة القيم البرلمانية (أو لجنة نزاهة العمل البرلماني):

تشكيل لجنة قيم برلمانية لوضع "مدونة قواعد السلوك للبرلمانيين" تتناول العلاقة مع الزملاء في البرلمان ومع الوزراء والجهات العامة، وتحقق في حالات تعارض المصالح، والغياب المستمر عن الجلسات واللجان، وتفعيل استخدام موادها وبنودها، وبشكل صارم، وكذلك تنظر في المصالح التجارية والبرلمانية للعضو، ومنع النائب من مراجعة الوزارات والهيئات والمؤسسات لإنهاء معاملة خدماتية، والاعتماد على المخاطبات المكتوبة، وكذلك العمل على تحديد مصير العضو المتغيب عن الجلسات واللجان وبنسبة معينة لتحديد مصير عضويته وغيرها من الأمور والقضايا التي ترتبط بنزاهة العمل البرلماني.

٥. نموذج الرموز الاجتماعية الذي يُحتذى به:

يمثّل أعضاء السلطة التشريعية رمزية اجتماعية، ولذلك الحرص على الابتعاد عن كل ما يعكّر من صفو الهوية المجتمعية والوطنية من خلال تعزيز رمزيات مجتمعية بعيدة كل البُعد عن الرمزيات الفئوية.

٦. التخلي عن نموذج ما يُسمّى بـ : « نائب الخدمات»:

التركيز على الإنجاز بقوانين ذات أولوية، والسعي نحو الابتعاد عن نموذج ما يُسمى بـ: "نائب الخدمات".

٧. تبنّي الرأي والعقل الراجح:

بناء الرأي والاقتراحات بعيداً عن التشنج والصوت العالي وتحسين مستوى الخطاب والتخاطب بما يرقى بهذه المؤسسة إلى الإنجاز، وتغليب الصوت العاقل أكثر من الصوت العاطفي.

ثالثاً- توصيات عامة للسلطتين:

١. تنظيم مؤتمر وطني عام:

الاتفاق على تنظيم مؤتمر وطني عام، وعلى أن يتبناه ويشرف عليه جامعة الكويت.

٢. الإصلاح الدستوري:

التوافق على الإصلاح الدستوري، من خلال إقرار مجموعة من القوانين والتشريعات التي تكمل المواد الدستورية وتتوافق معها (كتعديل قانون ديوان المحاسبة)، والتعديل على بعض مواده بالتوافق بعد الكشف عن أبرز هذه المواد.

٣. التعاون بين السلطتين:

تعزيز مبدأ التعاون بين السلطتين واللجوء إلى طاولة المفاوضات المفتوحة في حال وجود أي خلاف والابتعاد عن كل ما يعكر صفو علاقة التعاون.

٤. محاربة الفساد والوساطة:

السعي لمحاربة كل أشكال الفساد وبالتحديد الإداري، ومحاربة الوساطة والمحسوبية، وعدم التدخل في إنجاز أي معاملات شعبية، أو التدخل في التعيينات، وتركها في قنواتها الرسمية عبر المؤسسات المختلفة، وأن يتم وضع بعض القيود التي تمنع من هذا التدخل.

تنفيذ التوصيات:

لقد عمد فريق دراسة التوصيات إلى وضع خطوط عامة لهذه التوصيات (بناء على مذكرات تفسيرية مساندة) والتي تحتاج في نهاية المطاف إلى آليات تنفيذ واضحة ومحددة بمجموعة من الخطوات، وقد خلص الفريق إلى ضرورة متابعة هذه التوصيات من قِبل فريق مختص مكلّف من قِبل مجلس الوزراء، ومجلس الأمة على حد سواء، ويعمل أيضاً على وضع الخطوات التنفيذية لكل توصية من هذه التوصيات، لتحقيق القدر المناسب منها ووفق جدول زمني محدّد، مع قيام جامعة الكويت بمراقبة ورصد الجوانب التي تُحقق الاستقرار وقياسها.

خامساً:
(الدراسة الاستطلاعية)

الدراسة الاستطلاعية[٣]

قام مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت بإعداد دراسة استطلاعية على عينة من أفراد المجتمع المحلي بلغت ١٤٣٢ مستجيباً ومستجيبة، في شأن وجهات نظرهم وتقييمهم للمشهد الراهن في الكويت وتطلعاتهم إلى المستقبل؛ وذلك استكمالاً لجهود المركز ضمن تنظيمه ملتقى «كويت جديدة وعهد جديد» خلال الفترة من ١٢ ـ ١٤ يونيو ٢٠٢٣م؛ ولتكون هذه الدراسة الاستطلاعية جزءاً مكمّلاً للنتائج والتوصيات التي خرج بها هذا الملتقى العلمي المميز.

وتمثّل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في قياس اتجاه المواطنين الكويتيين نحو مجريات العملية الديمقراطية، فضلاً عن تحديد مدى تفاؤلهم أو تشاؤمهم في مستقبل العملية الديمقراطية وربطها ببعض المتغيّرات الاجتماعية- الديموغرافية، حيث تكوّنت عينة الدراسة من ١٤٣٥ مبحوثاً من أفراد المجتمع الكويتي.

الخصائص الديموغرافية للمشاركين في الدراسة الاستطلاعية:

تكوَّنت عينة الدراسة من (١٤٣٥) من الكويتيين الذين تراوحت أعمارهم بين (١٨) و(٧٥) عاماً بمتوسط عمري (٣٥,٨٤) وانحراف معياري (١٥,٠٥) عاماً.

٣ ـ تم نشر الدراسة الاستطلاعية الكاملة مع التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي ضمن سلسلة إصدارات قياس الرأي العام: انظر: هشام جاد الرب، وسالم محمد المطوع، ويعقوب يوسف الكندري (٢٠٢٣). اتجاهات أفراد المجتمع الكويتي نحو بعض القضايا الخاصة بالنظام الديمقراطي ورأيهم حول المرحلة القادمة في حياة المسيرة الديمقراطية: دراسة استطلاعية. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، سلسلة دراسات قياس اتجاهات الرأي العام، عدد (١١).

ومثّلت النساء معظم أفراد العينة بنسبة ٩ , ٦٠)٪)، نحو (٩ , ٢٨٪) من أفراد العينة حصلوا على تعليم قبل الجامعي، ونسبة الحاصلين على التعليم الجامعي من العينة كانت ٥ , ٥٦)٪)، في حين كانت نسبة الحاصلين على دراسات عُليا ٦ , ١٤)٪)، فيما يتعلّق بالمحافظة الذي ينتمي إليها المشارك في الدراسة، ما يقرب من ربع المشاركين ٧ , ٢٣)٪) كانوا من محافظة العاصمة، و(٨ , ٢٠٪) من محافظة الأحمدي، و(٤ , ١٩٪) من محافظة الفروانية، و(١ , ١٤٪) من محافظة حولي، و(٦ , ١١٪) من محافظة مبارك الكبير، و(٥ , ١٠٪) من محافظة الجهراء، وأخيراً فيما يتعلّق بالتصنيف السياسي، وصف (٢ , ٣٤٪) من المشاركين أنفسهم بأنهم إسلاميون، و(٤ , ٦٣٪) بأنهم مستقلون، و(٤ , ٢٪) فقط وصفوا أنفسهم بأنهم ليبراليون.

والأشكال التالية توضح توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية:

النوع:

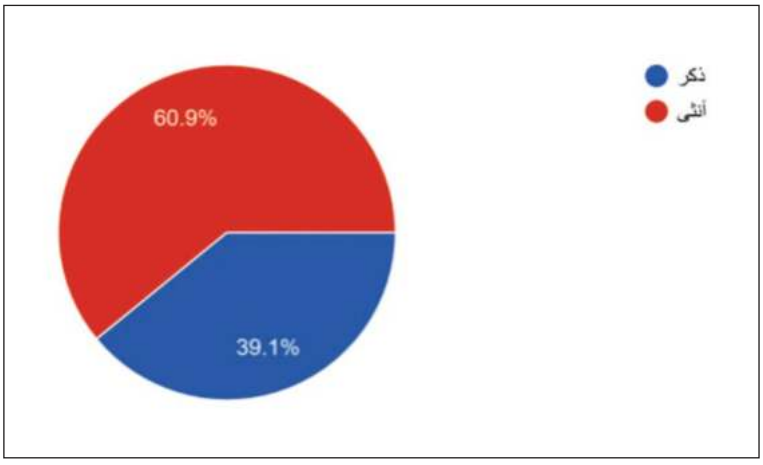

المحافظة:

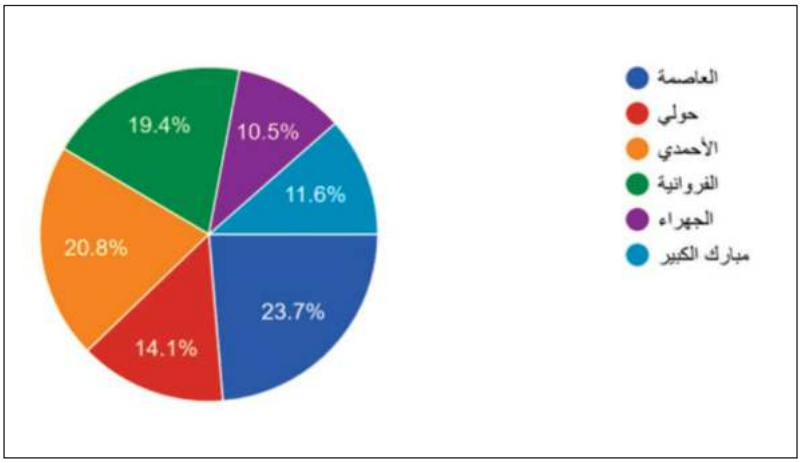

الانتماء إلى تيار سياسي:

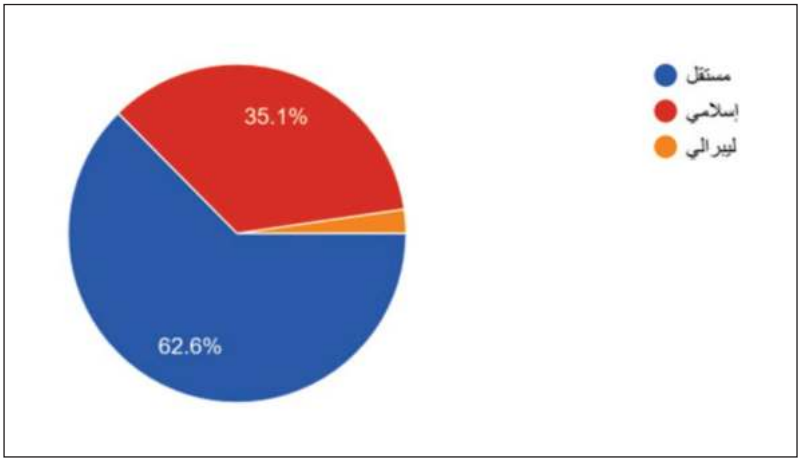

أولاً ـ الاتجاهات الإيجابية نحو القضايا الديمقراطية:

وجاءت عباراتها على النحو التالي:

١ ـ المجتمع مهيأ للديمقراطية حالياً:

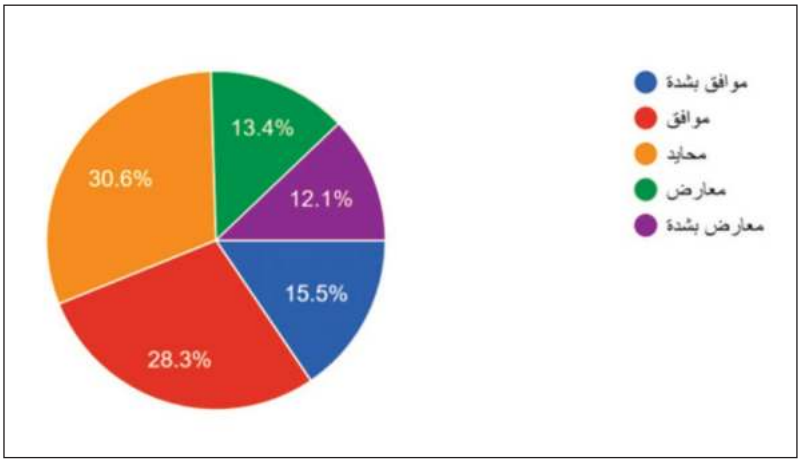

يتضح من الشكل أن ما يقارب من نصف أفراد العينة (٣ , ٥٣٪) توافق وتوافق بشدة على أن المجتمع الكويتي مهيأ للديمقراطية في الوضع الراهن، بينما تعارض ذلك وتعارضه بشدة نسبة ٢٠٪، وظلّت نسبة ٦ , ٣٠٪ في منطقة الحياد.

٢ . متفائل في المرحلة المقبلة:

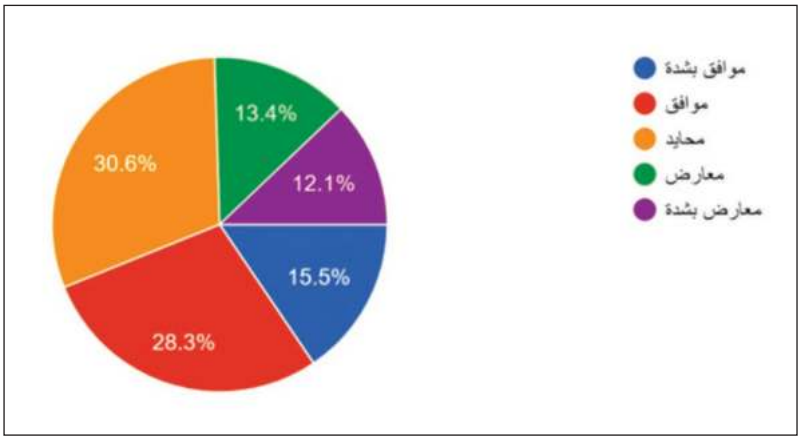

توافق وتوافق بشدة نسبة ٨ , ٤٣٪ من أفراد العينة على أنهم متفائلون في المرحلة القادمة، ويعترض على ذلك نسبة ٥ , ٢٥٪، وظلت نسبة ٦ , ٣٠٪ على الحياد.

٣ . هناك بوادر إصلاح في المرحلة الحالية:

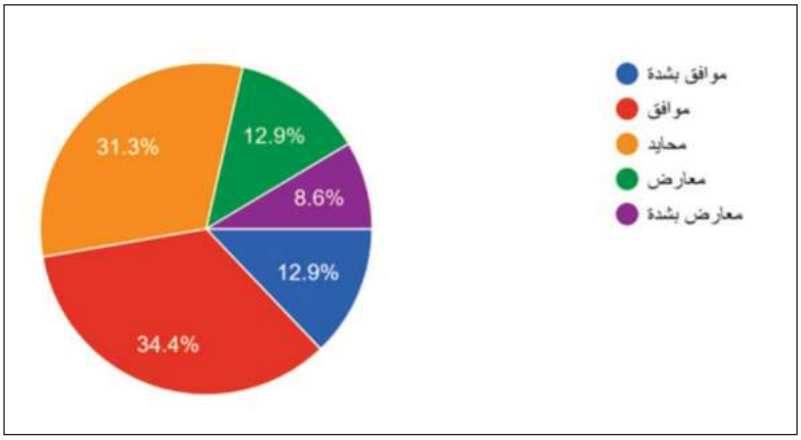

أغلبية أفراد العينة توافق وتوافق بشدة على أن هناك بوادر إصلاح في المرحلة القادمة وبنسبة ١ , ٤٧٪، واعترض على ذلك نسبة ٧ , ٢١٪، وجاءت نسبة ٣ , ٣١٪ محايدة.

٤ . من المتوقع أن يتعاون النواب مع الحكومة في المرحلة القادمة:

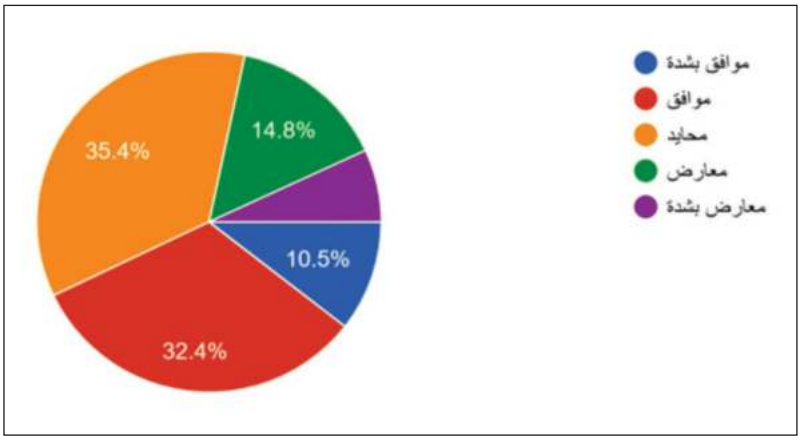

٩ , ٤٢٪ من أفراد العينة يتوقّعون أن يتعاون النواب مع الحكومة في المرحلة القادمة، واعترض على ذلك نسبة ٧ , ٢١٪، وظلت نسبة ٤ , ٣٥٪ على الحياد.

٥ . سيقوم المجلس بتطبيق حزمة من التشريعات:

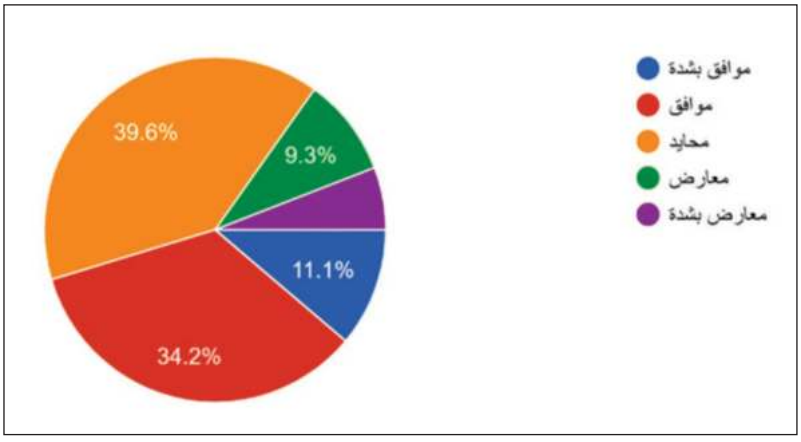

ترى نسبة ٢ , ٤٥٪ من أفراد العينة أن المجلس سيقوم بتطبيق حزمة من التشريعات، وخالف هذا الرأي نسبة ١ , ١٥٪ من أفراد العينة، وظلّت نسبة كبيرة من أفراد العينة (٩ , ٣٩٪) على الحياد دون تحديد رأي.

ثانياً- الاتجاهات السلبية نحو القضايا الديمقراطية:

وجاءت عباراتها على النحو التالي:

١. الصوت العالي للسياسيين أصبح سمة شائعة:

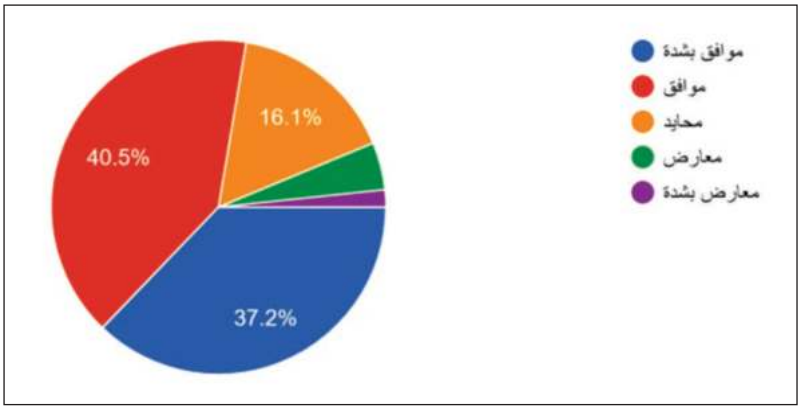

ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة (٧٧,٧٪) أن الصوت العالي للسياسيين أصبح سمة شائعة، وجاءت نسبة ١٦,١٪ محايدة بينما رفض ذلك نسبة ٦,٢٪ فقط.

٢. يحاكي الصوت العالي في الغالب العاطفة لا المنطق:

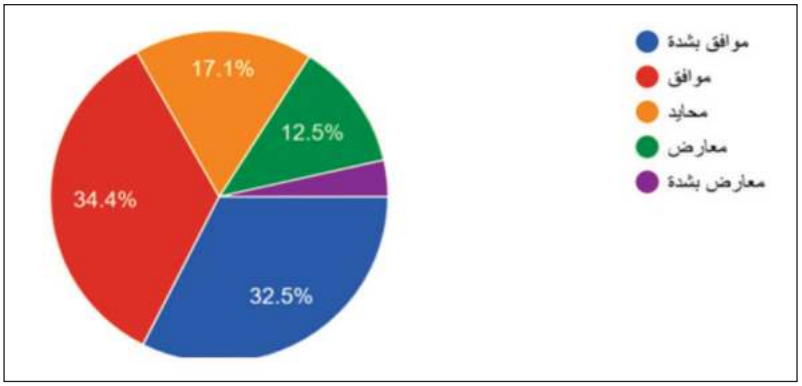

ما يقارب من ثلثي أفراد العينة (٦٦,٩٪) ترى أن الصوت العالي يُحاكي في الغالب العاطفة لا المنطق، وترفض ذلك نسبة ١٦٪ فقط، وجاءت نسبة ١٧,١٪ على الحياد.

٣ . تجاوزت المفردات السياسية المستوى المقبول:

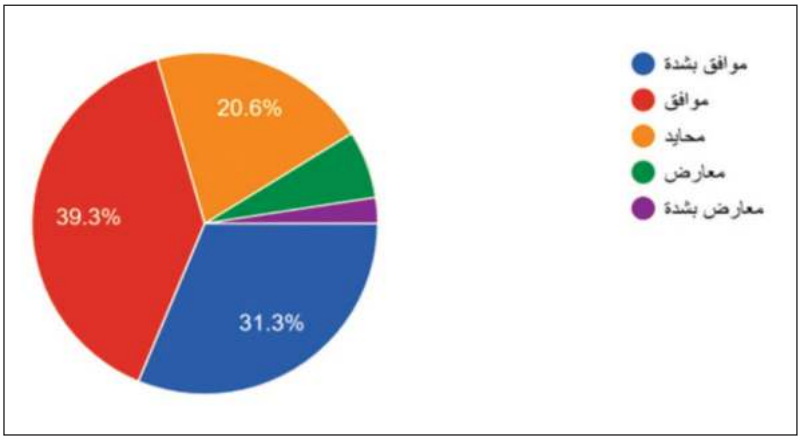

٦ , ٧٠٪ من أفراد العينة يرون أن المفردات السياسية قد تجاوزت المستوى المقبول، وجاءت النسبة التي وقفت على الحياد ٦ , ٢٠٪، واعترضت على ذلك نسبة ٨ , ٨٪ فقط.

٤ . هناك فشل في تحديد الأولويات التنموية من قِبل النواب:

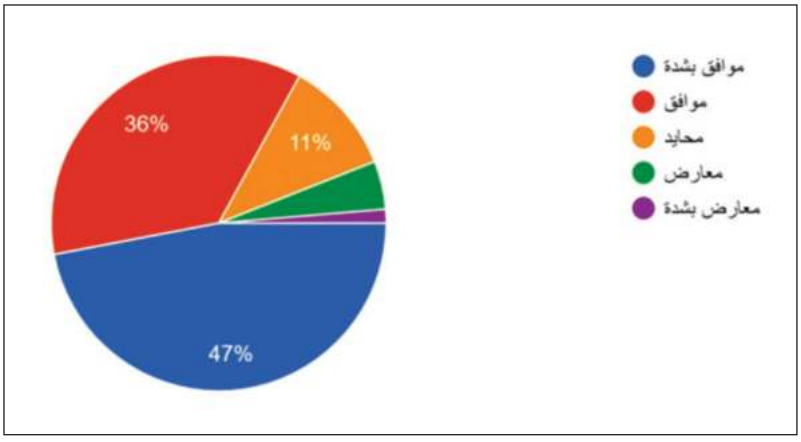

ترى الغالبية العظمى من أفراد العينة (٨٣٪) أن هناك فشل في تحديد الأولويات التنموية من قِبل النواب، وجاءت نسبة ١١٪ على الحياد، بينما اعترضت على ذلك نسبة ٦٪ فقط.

٥. هناك فشل في تحديد الأولويات التنموية من قِبل الحكومة:

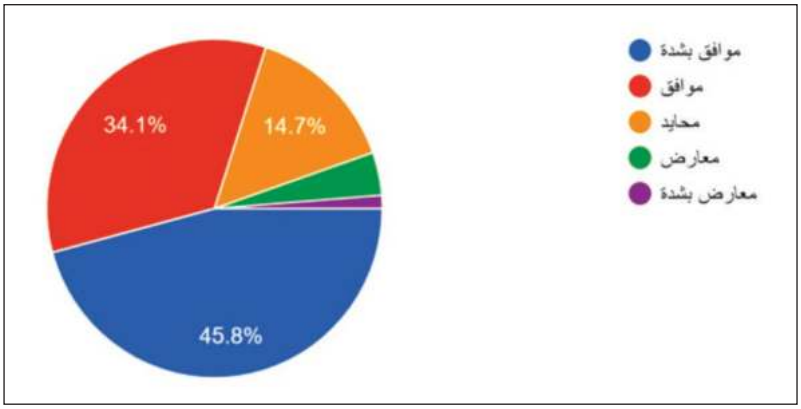

وكذلك الحال هنا بالنسبة للحكومة، فقد رأت الغالبية العظمى من أفراد العينة (٧٩,٩٪) أن هناك فشل في تحديد الأولويات التنموية من قِبل النواب، وجاءت نسبة ١٤,٧٪ على الحياد، بينما اعترضت على ذلك نسبة ٤,٦٪ فقط.

٦. تهيمن الفئوية والطائفية والقبلية على الممارسة السياسية:

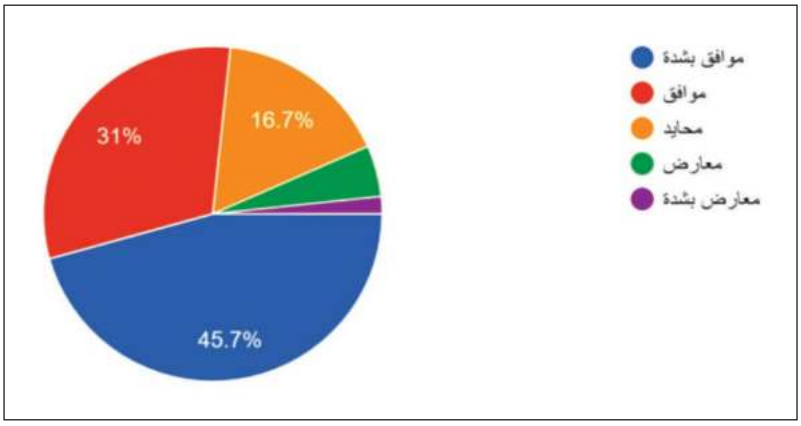

ترى نسبة كبيرة من أفراد العينة أن هناك هيمنة للفئوية والطائفية والقبلية على الممارسة السياسية، حيث وافقت على ذلك نسبة ٧٦,٧٪، واعترضت نسبة ٦,٦٪ فقط، وجاءت البقية على الحياد وبنسبة ١٦,٧٪.

٧. ملف الفساد كبير ويصعب علاجه:

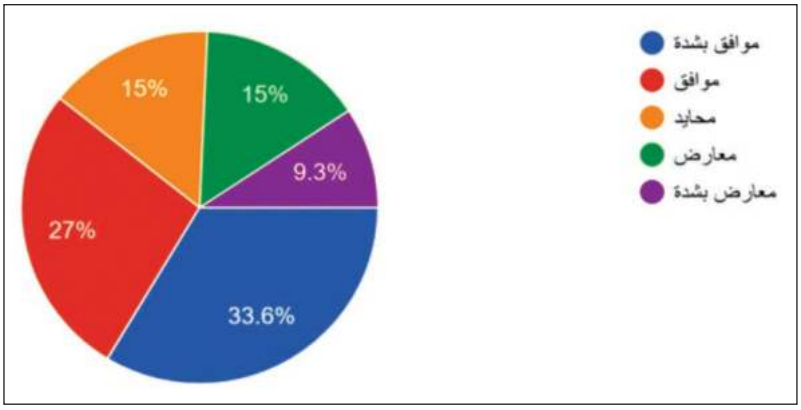

ترى نسبة ٦٠,٦٪ من أفراد العينة أن ملف الفساد كبير ويصعب علاجه، واعترض على ذلك ربع العينة تقريباً وبنسبة ٢٤,٣٪، وظلّت نسبة ١٥٪ على الحياد.

٨. لن تؤدي الانتخابات القادمة إلى الاستقرار السياسي:

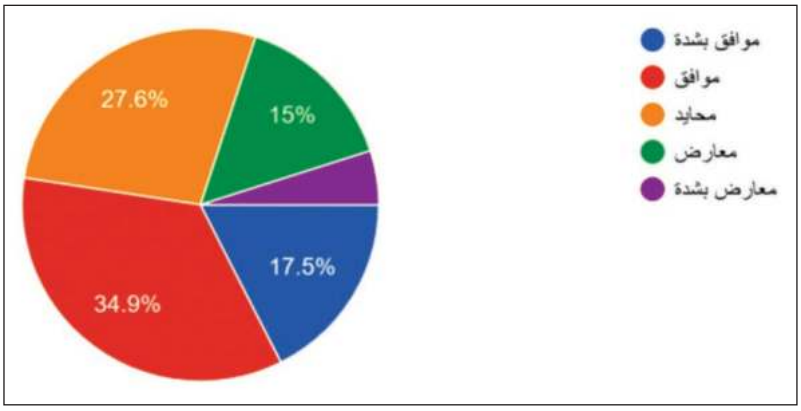

يرى نصف العينة تقريباً (٥٢,٤٪) أن الانتخابات القادمة لن تؤدي إلى الاستقرار السياسي، واعترض على ذلك خُمس العينة وبنسبة ٢٠٪، وظلّت نسبة ٢٧,٦٪ على الحياد.

٩ . من المتوقع حل مجلس الأمة القادم:

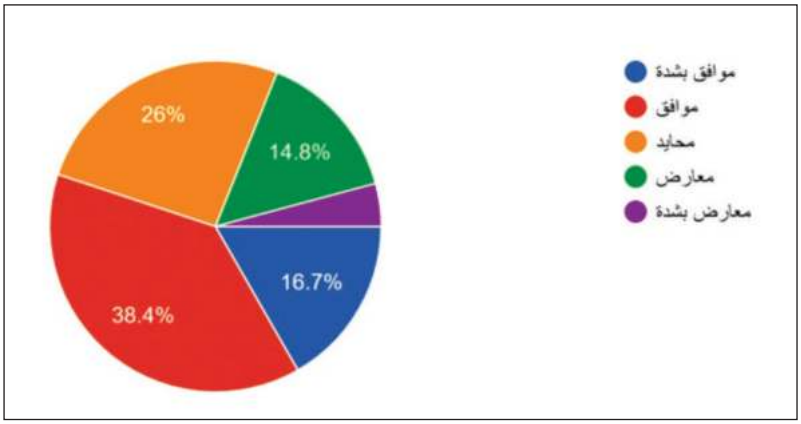

نسبة كبيرة تتوقع حل مجلس الأمة القادم، فقد بلغت ١ , ٥٥٪، أي أكثر من نصف العينة بقليل، وظل ربع العينة تقريباً على الحياد (٢٦٪)، وجاءت نسبة ٩ , ١٨٪ معارضة لهذا الرأي.

١٠ . دور النخب المثقفة العلمية غائب عن التأثير السياسي:

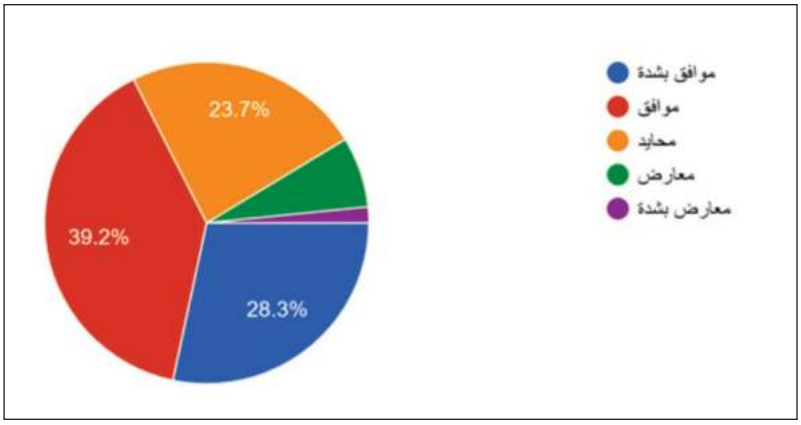

ما يقارب من ثلثي أفراد العينة (٥ , ٦٧٪) يرى غياب دور النخب المثقفة العلمية عن التأثير السياسي، وجاءت نسبة ٧ , ٢٣٪ محايدة، و٨ , ٩٪ فقط من ترى عكس ذلك.

ثالثاً- الاتجاهات نحو الثقافة الدستورية:

وجاءت عباراتها على النحو التالي:

١. الثقافة الدستورية ضعيفة في المجتمع:

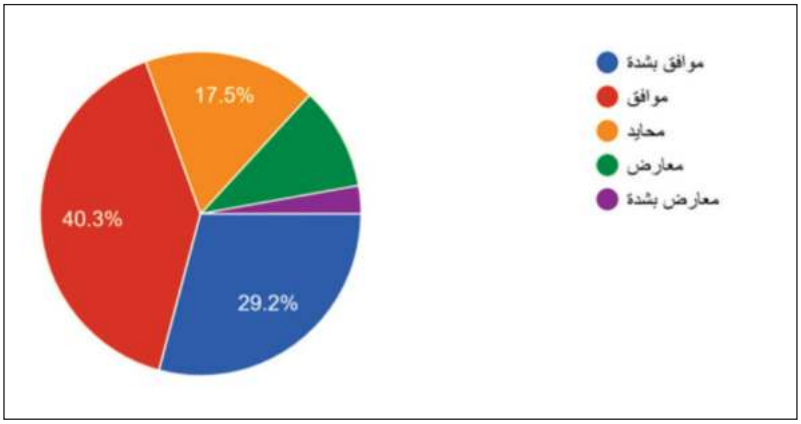

أكثر من ثلثي أفراد العينة بقليل (٥ , ٦٩٪) يرون أن الثقافة الدستورية ضعيفة في المجتمع، بينما ترى نسبة ١٣٪ فقط عكس ذلك، وظلت نسبة ٥ , ١٧٪ على الحياد.

٢ . الثقافة الدستورية ضعيفة عند النواب:

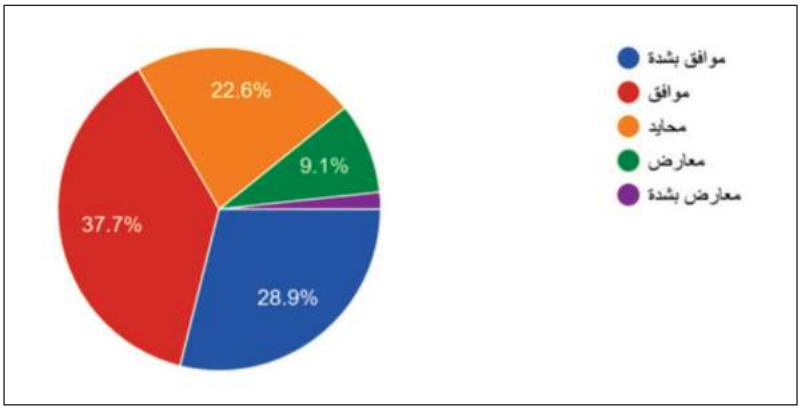

وتشير النتائج هنا كذلك بخصوص النواب، حيث إن ثلثي أفراد العينة أيضاً (٦٦ , ٦٪) يرون أن الثقافة الدستورية ضعيفة عند النواب، بينما ترى نسبة ٨ , ١٠٪ فقط عكس ذلك وظلت نسبة ٦ , ٢٢٪ على الحياد.

٣ . الثقافة الدستورية ضعيفة عند أعضاء الحكومة:

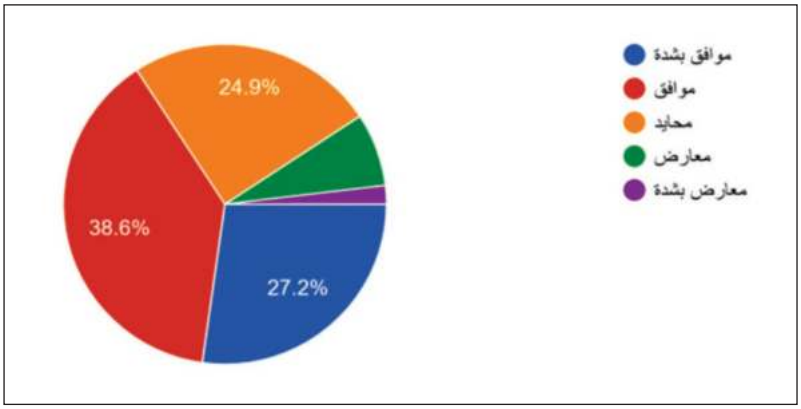

وكذلك الحال بالنسبة لأعضاء الحكومة أيضاً، حيث تشير النتائج هنا إلى أن ثلثي أفراد العينة تقريباً أيضاً (٨ , ٦٥٪) يرون أن الثقافة الدستورية ضعيفة عند أعضاء الحكومة، بينما ترى نسبة ٣ , ٩٪ فقط عكس ذلك، وظل ربع العينة تقريباً وبنسبة ٩ , ٢٤٪ على الحياد.

رابعاً- الاتجاهات في بعض القضايا السياسية والديمقراطية:

وجاءت عباراتها على النحو التالي:

١. تعديل الدوائر الانتخابية:

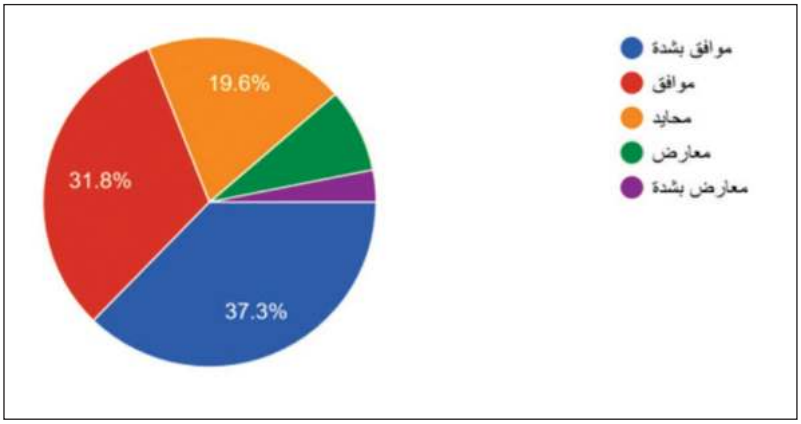

يرى ما يقارب من ثلثي أفراد العينة وبنسبة ١,٦٩٪ ضرورة تعديل الدوائر الانتخابية، وظلّت نسبة ١,٩٦٪ على الحياد، ورفضت ذلك نسبة ١١,٣٪ فقط.

٢ . السماح بإشهار الأحزاب السياسية:

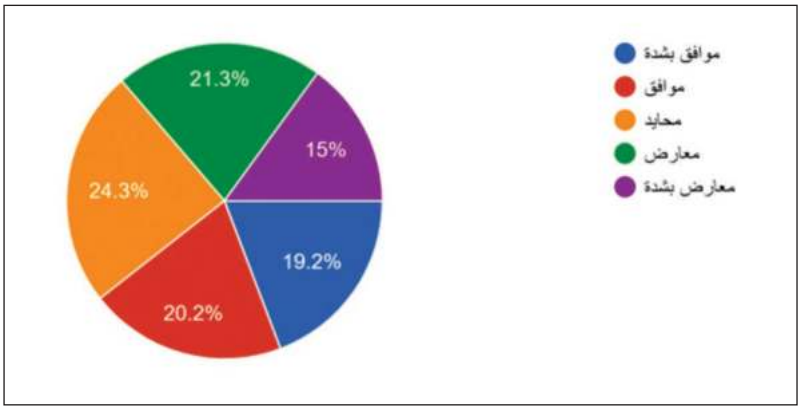

يتقارب الاعتراض من الموافقة على إشهار الأحزاب السياسية عند أفراد العينة، فقد وافق على السماح بإشهار الأحزاب السياسية نسبة ٤ , ٣٩٪، واعترضت على ذلك نسبة ٣ , ٣٦٪، ووقفت موقف الحياد نسبة ٣ , ٢٤٪.

٣ . كثرة استخدام أداة الاستجواب:

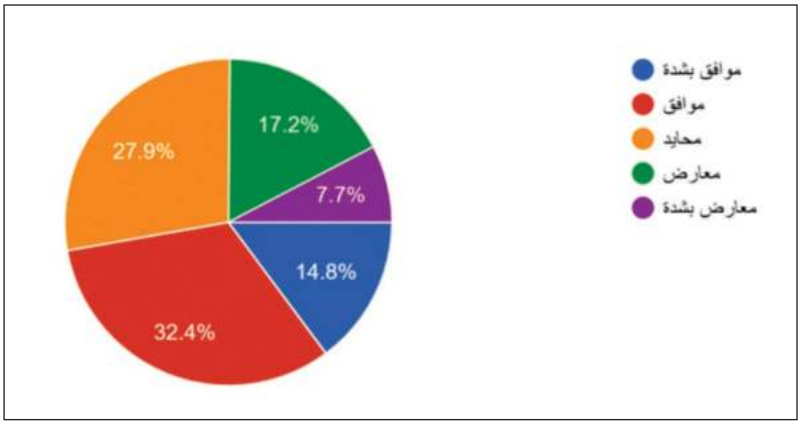

أشارت نسبة ٢ , ٤٧٪ إلى أن هناك كثرة في استخدام أداة الاستجواب، وعارضت ذلك نسبة ٩ , ٢٤٪ (ربع العينة تقريباً)، وجاءت على موقف الحياد نسبة ٩ , ٢٧٪.

٤ . استخدام الحل غير الدستوري:

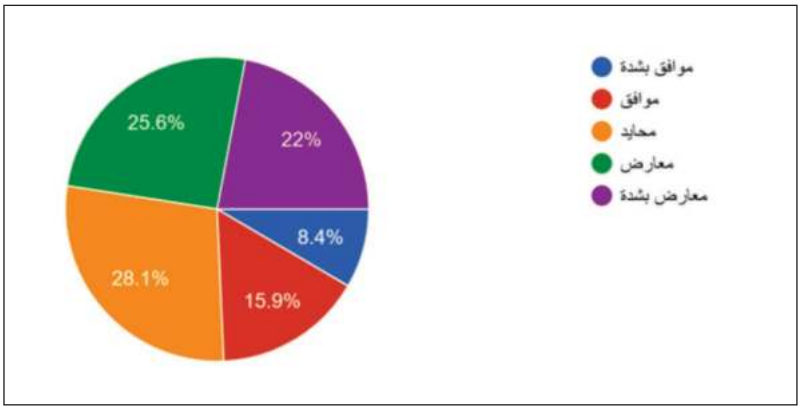

أقل من نصف أفراد العينة بقليل تقريباً (٦ , ٤٧٪) لا يوافقون على الحل غير الدستوري، ووافق على ذلك ما يقارب من ربع العينة (٣ , ٢٤٪)، ووقفت نسبة ١ , ٢٨٪ على الحياد.

٥ . فكرة تعيين رئيس وزراء شعبي:

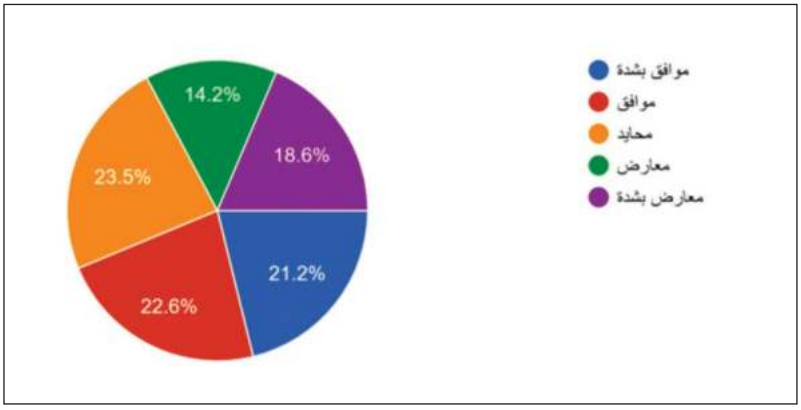

تفاوتت الاتجاهات بخصوص فكرة تعيين رئيس وزراء شعبي بين موافق ورافض ومحايد، فقد وافقت على ذلك نسبة ٨ , ٣٤٪، وعارضت نسبة ٨ , ٣٢٪، وجاءت على الحياد نسبة ٥ , ٢٣٪.

٦. تعديل بعض من مواد الدستور:

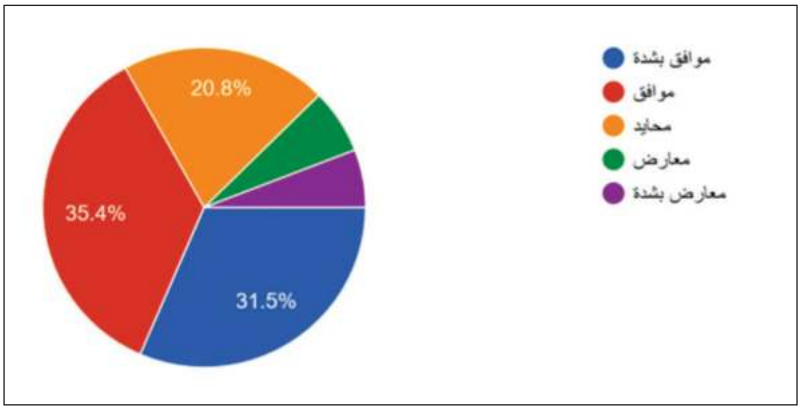

ثلثا أفراد العينة تقريباً (٩ , ٦٦٪) يوافق على تعديل بعض من مواد الدستور، وتعارض ذلك نسبة ٣ , ١٢٪ فقط، ووقفت على الحياد نسبة ٨ , ٢٠٪.

وإجمالاً، خلصت الدراسة الاستطلاعية إلى مجموعة من النتائج العامة على النحو التالي:

- نصف العينة تقريباً ترى أن المرحلة القادمة غير مستقرة سياسياً.
- أكثر من نصف العينة بقليل يتوقعون حل مجلس الأمة القادم وما يقارب من ثلث العينة وقفت على الحياد ولم تكوّن رأياً.
- أكثر من ثلثي أفراد العينة بقليل ترى أن الصوت العالي للسياسيين أصبح سمة شائعة.
- ثلثا العينة تقريباً ترى أن الصوت العالي يحاكي العاطفة لا المنطق.
- أكثر من ثلثي أفراد العينة بقليل يرون أن المفردات السياسية تجاوزت المستوى المقبول.
- ٤٣٪ من العينة تقريباً ترى أن هناك تعاون بين النواب والحكومة في المرحلة القادمة.

- ما يقارب من ٨٠٪ من أفراد العينة ترى أن هناك فشل في تحديد الأولويات التنموية من قِبل النواب، والنسبة نفسها تقريباً بالنسبة للحكومة.
- أقل من نصف العينة بقليل عبّروا عن تفاؤلهم للمرحلة القادمة.
- أقل من نصف العينة بقليل يرون أن هناك بوادر إصلاح في المرحلة الحالية.
- ثلثا أفراد العينة تقريباً يلقون اللوم على النخب المثقفة وتأثيرها السياسي.
- ثلثا أفراد العينة تقريباً يرون ضعف الثقافة الدستورية في المجتمع، والنسبة نفسها تقريباً عند النواب، وعند أعضاء الحكومة أيضاً (٥٩,٥٪، ٦٦,٧٪، ٦٥,٧٪ على التوالي).
- ثلاثة أرباع أفراد العينة تقريباً يرون أن هناك هيمنة للفئوية والطائفية والقبلية على الممارسة السياسية.
- ٦٠٪ من أفراد العينة تقريباً يرون أن ملف الفساد كبير ويصعب علاجه، و١٥٪ وقفت على الحياد من هذا البند، وأقل من نصف العينة بقليل ترى أن المجلس سوف يقوم بتطبيق حزمة من التشريعات.
- ١٠٪ فقط يعارضون تعديل الدوائر الانتخابية الحالية.
- ٣٠٪ تقريباً ترى أهمية إشهار الأحزاب السياسية.
- أقل من نصف العينة بقليل ترى أن هناك كثرة في استخدام الاستجوابات.
- ثلثا أفراد العينة يوافقون على تعديل بعض من مواد الدستور.
- من الملاحظ بشكل عام من خلال النتائج الأولية المذكورة، أن هناك مؤشرات سلبية عند أفراد العينة، ولكن في المقابل تواجهها بوادر تفاؤل، وهو ما يعزّز من الأمل في إمكانية تقديم حلول بالإمكان أن تزرع الثقة وعودتها إلى أفراد المجتمع للوضع السياسي.

سادساً:
ملحق صور الملتقى العلمي

اليوم الأول

● أ.د. يعقوب يوسف الكندري ـ أ.د. عثمان حمود الخضر (الجلسة الافتتاحية)

● الجلسة الأولى : أ.د. غانم حمد النجار ـ أ.د. محمد غانم الرميحي ـ رئيس الجلسة : أ.د. حسين أحمد الأنصاري

● جانب من الحضور (أ. بندر الخيران - سعادة السفير الإماراتي لدى الكويت د. مطر النيادي - المهندس/ جاسم قبازرد)

● أ. د. عثمان حمود الخضر - أ. أحمد باقر مُعقباً - أ. د. مها مشاري السجاري

● جانب من الحضور

● الجلسة الثانية : د. محمد عبدالوهاب الفهد ـ د. محمد حسين الفيلي ـ رئيس الجلسة : أ.د. عبدالرحمن عبدالواحد الرضوان

اليوم الثاني

● الجلسة الثالثة : أ.د. علي زيد الزعبي ـ أ.د. علي أحمد الطراح ـ رئيس الجلسة : د. عبدالمحسن مدعج المدعج

● الجلسة الرابعة : أ. سلمى حمد العيسى ـ أ.د. طارق عبدالمحسن الدويسان ـ رئيس الجلسة : أ.د. عادل عبدالله الوقيان

● أ.د. طارق الدويسان متحدثاً

● رئيس الحلقة النقاشية الأولى د. إبراهيم ناجي الهدبان

● أ.د. كافية رمضان - أ. كوثر الجوعان - المهندس/ مصطفي غلوم

● أ. ناصر المصري - المهندس/ جاسم قبازرد - الكابتن/ سامي النصف

● جانب من الحلقة النقاشية الأولى

اليوم الثالث

● الحلقة النقاشية الثانية : أ.د. عثمان حمود الخضر - أ.د. عبدالرزاق الشايجي - أ.د. يعقوب يوسف الكندري
رئيس الحلقة النقاشية الثانية : أ. وليد جاسم الجاسم

● الحلقة النقاشية الثانية : أ.وليد جاسم الجاسم - أ. أحمد باقر - أ. مهدي ملا علي

● الحلقة النقاشية الثانية: أ.بشار الصايغ - أ.مبارك النجادة - أ.محمد الذايدي

● الحلقة النقاشية الثانية: أ.نبيل مسقطي - أ.بندر الخيران - د. محمد الدلال - د.حمد الأنصاري

● المشاركون في الحلقة النقاشية الثانية

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

قواعد النشر
في سلسلة (محاضرات / ندوات)

يتم تفريغ المحاضرات والندوات التي ينظمها المركز، وإعدادها للنشر وفق المعايير البحثية والعلمية المعتمدة.

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University

New Kuwait and New Approach?

Editing:

Yagoub Yousif Al-Kandari **Mohammed Badry Eid**

Organized by the Center for Gulf and Arabian Peninsula Studies in cooperation with College of Social Sciences- Kuwait University (12-14 June 2023)

Lecture Series Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies

Issue (8)

Kuwait - 2024

ISBN: 978-9921-749-64-9